

علاء الهاشمي الخياري  
دكتوراه الدولة

# منهج الاستثمار في ضوء الفقه الإسلامي

تقديم

الأستاذ الدكتور محمد فاروق النبهان

الجزء الثالث

علاء الهاشمي الخياري  
دكتوراه الدولة

# منهج الاستثمار في ضوء الفقه الإسلامي

تقديم :

الأستاذ الدكتور محمد فاروق النبهان

الجزء الثالث

شركة النشر والتوزيع المدارس - 12 شارع الحسن الثاني

الدار البيضاء

جميع حقوق الطبع محفوظة  
شركة النشر والتوزيع المدارس  
الطبعة الأولى 1413 — 1992  
الإيداع القانوني رقم 1991/802

# بسم الله الرحمن الرحيم

## تقديم

بقلم :

الأستاذ الدكتور محمد فاروق النبهان.

مدير دار الحديث الحسنية

تطورت الدراسات والبحوث الإسلامية تطوراً واضحاً سواء من حيث المنهج العلمي الذي أخذ يحظى بأهمية كبيرة لدى الباحثين والمؤلفين أو من حيث شمولية الموضوعات العلمية وجدية البحث ، وأسفرت عن نتائج واضحة مفيدة تسهم في إثراء الفكر الإسلامي وإغناء جوانبه ، فضلاً عما يمكن أن نلاحظه من تطور اللغة الفقهية وتيسير أسبابها وجمال أسلوبها ..

والاستثمار موضوع جاد وهام ، ودراسته تحتاج إلى فهم عميق لدور الاستثمار في التنمية الاقتصادية ، وبخاصة في ظل غزو دوره كعامل أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ..

وعندما يحرص الباحثون المعاصرون على خوض غمار مثل هذه البحوث الجادة والمفيدة ، موضحين من خلال دراساتهم المناهج الإسلامية ، مبينين أصالة التراث الفقهي

وعمق ما تختزنه كتب الفقهاء من فكر ورأي واجتهاد ، فإن مثل هذا الحرص يجب أن يلقى التشجيع والتقدير ، نظرا لما يجسده هذا الاتجاه من رغبة جادة في تنمية الفكر الفقهي وإثرائه وإغنائه ، خدمة لثرائنا الإسلامي ، واعتازا به ، وتطلعا إلى أن يكون في مستوى الفكر الذي ينهض بالأمة ، ويستجيب لتطلعاتها في التقدم ، فامتنا لن نجد ذاتها إلا عندما تحتكم لذاتها ، والفكر الإسلامي هو الفكر الأصيل الذي يجسد قضايانا ، وهو الأقدر على أن يأخذ موقعه في وجداننا ، لأنه منا ، لن يضيق بنا ولن تضيق به ، وأمة تبحث عن ذاتها جديرة بأن تحتكم الى فكرها الأصيل ، لنلا تضل الطريق ...

والأصالة لا تعني الجمود والركود ، وإنما تعني سلامة المنطلق ووضوح الرؤية ثم ينطلق العقل في رحلة البحث عن الحقيقة ، في شجاعة وتوثب ، لا تخيفه المنزلات ، ولا يهاب من اقتحام أنواع المعرفة العقلية ، باحثا وناقدا ومحللا ومجتهدا ، مبديا رأيه في كل ما يراه ، مستوعبا قضايا عصره ، مشاركا في صياغة فكر أصيل جديد يمثل الإبداع الأصيل ..

والتنمية مطلب حقيقي وملح ، والاستثمار أداة التنمية وطريقها ، والمعنى اللغوي لكلمة الاستثمار يعطي معنى النماء والتمويل ، والثمرة هي الناتج المفيد ، ولكل شيء ثمرة ، والشيء الذي لا يثمر يعتبر عقيما ويستغنى عنه ، واستعمل الفقهاء كلمة الاستثمار للدلالة على استخدام المال للحصول على الربح ، وهو أداة الإنتاج ..

وبهذا المفهوم يكون الاستثمار مواكبا في ظهوره لوجود الإنسان ، محققا له كفايته مما يحتاج اليه ، ثم تطور مفهومه ووسائله بتطور الإنسان ، ومن الطبيعي أن يتصدى الإسلام لإصلاح سلوك الإنسان ونشاطه ، فيُقرُّ من هذا السلوك والنشاط ما كان مفيدا وعادلا ، ويحرم ما كان ضارا وظالما ، ومن هذا قسم الفقه الإسلامي الاستثمار الى ما هو مشروع وإلى ما هو محظور ، فالاستثمار المشروع هو الاستثمار الناتج عن جهد وعمل ولا يتخلله ظلم ولا غرر ، ويشمل جميع أنواع الاستثمار في الأراضي

والتجارة والصناعة ، وفق شروط وضوابط تكفل انتقاء جميع أوجه الغبن والظلم .. أما الاستثمار المحظور فهو الاستثمار المرتبط بظلم لانتفاء التكافؤ بين الطرفين ، كما هو الشأن في المعاملات المحرمة والممنوعة والتي تدخل ضمن أنواع الربويات المقترنة بالظلم ، وما اقترن بظلم فهو ربا ، في بيع أو قرض أو ربح ، والظلم هو المعيار الأهم في التفريق بين الاستثمار المشروع والاستثمار المحظور ، فإذا ثبت الظلم في أي تعامل فهو محظور ، ولا مجال للقول بشرعية الظلم على الإطلاق ، والظلم هو معيار التفريق بين ما هو مباح أو محرم في المعاملات والعقود ، والاستثمار الذي يضر بالمجتمع كليا أو جزئيا يعتبر محظورا ومحراما ، لأنه ظلم ، ولو ارتدى ثوب المشروعية ، فالاحتكار والغش والتدليس والتلاعب بالأسعار يعتبر ممنوعا ومحراما لأنه مضر بالمجتمع ، ومن واجب الدولة أن تحمي المجتمع من كل المعاملات الظالمة وأن تدين هذا النوع من التعامل وأن تعاقب عليه.

والبحث في منهج الاستثمار في الفقه الإسلامي يحتاج إلى جهد كبير وقدرة على فهم الثوابت الفقهية ، واستيعاب واسع لآراء الفقهاء في كل ما يتعلق بالعقود والمعاملات وبخاصة وأن منهج الفقهاء في دراسة أحكام الاستثمار مختلف عن منهج البحوث القانونية الحديثة ، وكنت اطلع الى باحث جاد أجد في ملامحه عزما على تحمل المشاق ، وقدرة على اختراق أسوار البحوث الجادة ...

ولما استشارني أخي وصديقي الأستاذ الدكتور علال الهاشمي الخياري في اختيار هذا البحث وتسجيله كاطروحة للحصول به على درجة دكتوراه الدولة في العلوم الإسلامية شجعته وأثنت على اختياره ، وكنت واثقا أن دراسته لهذا الموضوع ستكون جادة وعميقة ، لأنني أعرف كفاءته العلمية وقدرته على فهم النصوص الفقهية ، فضلا عما يتميز به من استيعاب جيد للمذاهب الاجتماعية وللنظريات الفلسفية المعاصرة.

ورافقته في رحلته العلمية الطويلة كمشرف على هذا البحث ، وأكبرت فيه صبره وهمته وعزمه ، فلم يضق بملاحظاتني التي كانت تثقل عليه ، بإعادة تصميم منهج ، أو بإضافة مادة علمية ، أو بتأصيل رأي فقهي وتوثيقه ، وكان - كمهدي به - باحثا جادا ،

يحسن البحث ، ولا يدخر أي جهد في سبيل نضوج ملامحه ، واستقامة منهجه ، ولما اكتملت الرحلة بعد بضع سنوات من العمل الجاد تمت مناقشة هذه الدراسة أمام لجنة علمية ، وأكبرت للجنة هذا العمل العلمي ، وأثنت على الباحث أجمل الثناء ، وأشادت بمستوى هذه الدراسة ، ومنحت الباحث أعلى درجة من درجات التقدير ...

ويسعدني اليوم أن أقدم للمكتبة الإسلامية هذا الكتاب الجديد ، مثنيا عليه ، مقدرا لمؤلفه جهده وعمله ، مباركا له ، متطلعا الى دراسات جادة لاحقة يقدمها الباحث في مجال الدراسات الإسلامية والأدبية ، وبخاصة وأنه أديب وشاعر ، وله مشاركات في مجالات ثقافية وفكرية متنوعة ...

كما يسعدني أن أشيد بمستوى الدراسات العلمية التي يقدمها الباحثون المنتهون الى دار الحديث الحسنية ، من حيث القيمة العلمية والشمول والاستيعاب والمنهج ، وهذا الاتجاه سوف يكفل لأبناء هذه المؤسسة العلمية من العلماء والباحثين أن يكونوا جيل الأمل في صياغة ملامح عصر جديد ، يقف العلماء فيه في مقدمة مواكب النهضة الثقافية ، يشاركون في رسم ملامحها ، ويعمقون في رموزها مشاعر الانتماء إلى ثقافة إسلامية أصيلة ...

وأدعو الله تعالى أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه ، وأن يسدد خطانا وأن يلهمنا الرشd فيما نختاره ونرتضيه لأنفسنا ، وأن يجعل عملنا مفيدا ونافعا ومهما في تنمية ثقافتنا الإسلامية ...

رباط الفتح : 20 شعبان 1411

7 مارس 1991

## الباب الثالث

### الاستثمار المحظور

#### الفصل الأول :

الجوانب السلبية في الاستثمار المحظور

#### الفصل الثاني:

التطبيقات العملية للاستثمار المحظور في الوقت الحاضر.



## الباب الثالث

### الاستثمار المحظور

- بيان الموضوع وتحديد مجاله :

في كل عصر يغلب على الصراع العالمي طابع خاص، يكون هو المحور الذي تدور حوله أشكال الصراعات الأخرى ، و في العصر الحاضر يغلب على الصراع العالمي الطابع الاقتصادي.

لذلك وجب على المسلمين -و هم في بداية مسيرتهم الجديدة التي بدأت بشانها تطلع في الأفق - أن يستلهموا حضارتهم لمواجهة تحديات الاقتصاد المعاصر ، سيما و أن الطابع الاقتصادي عند المسلمين وثيق الصلة بالطابع الفكري ، بل هما لا يفترقان ، لأنهما يكونان بناء عمليا ونظريا واحدا .

و على هذا المستوى تتجلى أهمية التمييز بين أشكال الاستثمار المشروع و أشكال الاستثمار المحظور ، في ضوء التشريع الاسلامي المنظم لمؤسسة الاستثمار التي هي ذات شخصية متميزة ، لا غربية و لا شرقية ، مهما حاول أولئك المعجبون بأنظمة الغرب أو الشرق أن يثبتوا رأسمالية الاسلام أو اشتراكيته .

## - التلاحم بين البناء العملي و النظري لمؤسسة الاستثمار :

و من الجميل جدا أن تتصل في مسار هذا البحث قضايا الاستثمار المحظور بمسألة الاستثمار الثقافي ، ذلك أن الجوانب السلبية في الاستثمار المحظور تتمثل في الاخلال بالجانب التنظيمي والجانب الاجتماعي معا ، وكلا الجانبين ناشيء عن العنصر الثقافي السائد في المجتمع ، و على العكس يكون الاستثمار المحظور اما ناشئا عن عدم تطبيق الجانب التشريعي الذي ينظم علاقات المجتمع ، و الذي يجد مصدره و طاقاته في الثقافة المجتمعية ، و اما ناشئا عن تجاوز المصالح العامة للمجتمع التي تحجب مراعاتها في اجراء أية عملية استثمارية ، سواء كانت موافقة للتنظيمات التشريعية من حيث الشكل أو مخالفة لها .

و هكذا تبرز عناصر التلازم و التلاحم بين البناء العملي و النظري لمؤسسة الاستثمار في النظرة الاسلامية ، لتستمر عملية الخلق و الابتكار و التجديد معمولا بها لمسيرة الزمان المتطور .

فحول الجانب التنظيمي ، يكون الاستثمار غير مشروع اذا كانت بنيته أو وسائله مخالفة لمبادئ التشريع الاقتصادي الاسلامي ، كما اذا كانت مستوردة أو منبثقة عن ثقافة حضارة أخرى ، اما مباشرة عن طريق الافكار ، أو بصورة غير مباشرة عن طريق الوسائل ، و هذا ما حدث بالفعل في المجتمع الاسلامي المعاصر ، و على سبيل المثال ، فقد استوردنا مؤسسة المصارف المنبثقة عن الثقافة الغربية بما تنطوي عليه من مبادئ و فلسفة و أفكار ، و استعملنا نفس المسائل الآلية و التقنية التي يجري العمل بها في الغرب ، دون ما فرق يذكر ، و دون التمييز بين ما تقبله ثقافة المجتمع الاسلامي و بين ما ترفضه (1) .

---

(1) ان الثقافة الاسلامية لا ترفض شكل المصارف الغربية أو بناءها العلمي فيما لو أقيم على أفكار و مبادئ و أخلاقيات اسلامية ، و لكنها ترفض البناء النظري المقام على أساس ثقافة الغربيين و طريقة سلوكهم في الحياة ، لذلك فنحن انما نطالب باعادة بنائها النظري مع الإبقاء على بنائها العملي ، نظرا للدور الذي تمارسه في اقتصاديات العالم المعاصر .

و من آثار الغزو الفكري اعتقاد صفة منا أن المبادئ والأخلاقيات والطرق المصرفية الغربية إنما هي سنن ثابتة وقوانين أزلية ، بحيث يطلب من كل الحضارات الأرضية أن تتبناها وتشكف معها (2) .

و حول الجانب الاجتماعي ، يكون الاستثمار غير مشروع حيث يكون متعارضا مع الإرادة الجماعية والمصالح المرسله ومقتضيات البيئة و ان كان سالما من الناحية الشكلية لتوفره على عناصر الاستثمار المشروع من ملكية شرعية ، ورأس مال ، وعمل ، و ذلك كاستعمال أساليب الغش والغبن والاحتكار .

بعد طرح اشكاليات الاستثمار المحظور في جانبها التنظيمي والاجتماعي ، نكون قد أتينا بنقيض فكرة موضوع البحث في آخر أبوابه ، وهو أسلوب نموذجي في وضع تصاميم البحوث الحديثة ، فوجب إذن تناول النقيض بشيء من التفصيل في الفصول والمباحث الآتية :

---

(2) " مصرف التنمية الاسلامي . الدكتور رفيع المصري ص 44 مطبعة الرسالة ط 1 ببرت هـ 1397 - 1977 م أطروحة دكتوراه الدولة .

## الفصل الأول

### الجوانب السلبية في الاستثمار المحظور

#### المبحث الأول :

الإخلال بالجانب التنظيمي في أحكامه  
وقواعده الإلزامية

#### المبحث الثاني :

الإخلال بالجانب الاجتماعي في فلسفته  
الإنسانية وأهدافه الشرعية .

## الفصل الأول

### الجوانب السلبية في الاستثمار المحظور

#### - خطة البحث :

من خلال دراسة هذا الموضوع الشامل يمكن تسليط الضوء على ظواهر اقتصادية هي موضوع الساعة ، و تعتبر بحق من أخطر المشاكل التي يتبلور موقفنا منها في القدرة على إيجاد الحلول الناجعة لها ، و تلك أول خطوة في السير على الطريق السليم .

و رغم ان الاعمال و الدراسات السابقة لم تتناول هذه الظواهر كموضوع مستقل ، له بناؤها العملي و النظري ، بل جزأت تلك الظواهر في أبواب متفرقة ، أو اقتصرت على ظاهرة واحدة منها ، كما فعل الدكتور رفيق المصري في أطروحته " مصرف التنمية الاسلامي " أو الأستاذ محمد باقر الصدر في مؤلفه " البنك الالاروي في الاسلام " و غيرها كثير ، فإن صعوبة التناول الشامل لهذا الموضوع تظهر في كثرة المشاكل التي يثيرها ، و القضايا التي ينسحب عليها ، و مع ذلك أمكننا بواسطة تحليل بنية الاستثمار المحظور أن نحصر هذه المشاكل و القضايا في الجوانب السلبية للاستثمار التي تتمثل في نقطتين رئيسيتين هما :

- الإخلال بالجانب التنظيمي في أحكامه و قواعده الإلزامية .

- الإخلال بالجانب الاجتماعي في فلسفته الإنسانية و أهدافه الشرعية .

## المبحث الأول

### الإخلال بالجانب التنظيمي في أحكامه وقواعده الإلزامية

مثلا يقف المرء أمام بنائيات شامخة ، و يطلب منه أن يعطي وصفا تحليليا لكل منها ، ليكشف عن أساسها و الغرض الذي أنشئت من أجله ، كذلك الأمر بالنسبة لموقفنا أمام أصناف الاستثمار المحظور ، و قلما يوجد في الفقه الاسلامي مؤسسة مشروعة لها بناؤها العملي و النظري و يكون نقيضها في القانون الوضعي له مثل البناء العملي و النظري أيضا ، ذلك أن الاستثمار المحظور قد بذلت في صياغته جهود و أفكار ، و شاركت في تركيبه أجيال متعاقبة منذ نشأة الملكية الفردية ، مروراً بميلاد العصر الرأسمالي الى الآن .

والواقع أن الجانب التنظيمي للاستثمار يختلف مفهومه بين فرد و آخر ، تبعاً لاختلاف المعتقدات ، و النظم الاقتصادية ، و المواقف الثقافية و الحضارية ، و على سبيل المثال ، فالذين لا يميزون بين رأس المال الحلال و رأس المال الحرام ، أو بين الربح و الربا ، يرون أن الجانب التنظيمي للاستثمار المبني على هذا الأساس كان هو السبب في ظهور الازدهار الرأسمالي و عصر الآلة ، و لولا هذا التنظيم القانوني و التقني للاستثمار المحظور ، لدى الأديان السماوية كلها ، لما أمكن الاقدام على انجاز المشروعات الاستثمارية الكبرى التي تتطلب حجماً هاماً لرأس المال ، و لما أتبع للمجتمعات أن تكتشف ، و تبدع ، و تحجني ثمار البحث العلمي و التقدم التكنولوجي .

و بالنسبة إلينا نحن الذين يحرمون أساس هذا البناء العملي و النظري للاستثمار الرأسمالي ، يكون الجانب التنظيمي للاستثمار المشروع قائماً على أساس غير هذا الأساس و له بناء عملي و نظري غير ذلك البناء ، و عليه فإذا قلنا ان الاستثمار المحظور هو ما فيه إخلال بالجانب التنظيمي ، فإننا نقصد الجانب التنظيمي المبني على قواعد و أحكام شرعية و معايير اعتقادية و أخلاقية تنشد للخير للجميع ، ضمن علاقات اقتصادية سليمة ، و عدالة اجتماعية

صميّة .

و على أي حال فلسنا الآن في موقف نحتاج فيه الى اعادة طرح عناصر الاستثمار المشروع التي هي أساس بنائه التنظيمي المتميز، ففي الباب الأول من هذا البحث أفضت القول في بيان هذه العناصر الثلاثة التي هي : المال بالمفهوم الشرعي، والملكية، والعمل . و كل عملية استثمارية لا تتوفر على هذه العناصر مجتمعة تكون من قبيل الاستثمار المحظور، والقاعدة في ذلك أن فقدان أحد عناصر الاستثمار يفسد العملية الاستثمارية ، و حيث تكون العملية الاستثمارية فاسدة من الوجهة الشرعية يكون الربح غير مشروع ، لأن الربح الذي يكسبه المستثمر يجب أن يكون ناجما عن نشاط أو عمل اقتصادي مشروع ، و هذا التلازم له صور متعددة ، نختار من بينها نموذجين ، أحدهما يتعلق بطبيعة تكوين رأس المال الاستثماري و الثاني يتعلق بالفرض المقصود منه و هو الربح ، و قصد الإيضاح سنعبر عن الأول بالاستثمار في المحرمات حسب طبيعتها أو تناولها ، و عن الثاني بالاستثمار الربوي .

النموذج الأول :

### الاستثمار في المحرمات حسب طبيعتها أو تناولها :

الثروة في النظرة الاسلامية لها مفهوم خاص يركز على أساس التمييز بين الثروات من حيث منافعها أولا ، و على تصنيفها وتنوعها من حيث طبيعتها ثانيا ، و هذا المفهوم هو نقطة الارتكاز، و الأساس الذي يبني عليه النظام الاقتصادي في الاسلام ، وبهنا الآن أن نعرف أن التشريع الاقتصادي الاسلامي لا يسمح بأن تكون كل ثروة، قابلة لتصبح رأس مال استثماري ، اذ هناك ثروات لا تتمتع بصفاتها المالية ، و لا يصح أن تكون مجالا للتبادل المالي بين المسلمين ، لأن الجانب المادي انما يكتسب حركيته من الجانب الروحي ، و لهذا اتحدت المبادئ الاعتقادية و الاقتصادية في اطار منسجم و متكامل ، و من ثم فلا يجوز أن تكون تلك الثروات مواد استثمار تجاري أو صناعي أو فلاحي ، نظرا لما يترتب على انتاجها أو

التعامل بها من مفساد صحية وعقلية و خلقية واقتصادية ، و هي إما محرمة لذاتها كالخمر و الخنزير و المخدرات و السم و ما شابه ذلك مما هو رجس أو نجس ، وإما محرمة لسوء تناولها كالتجارة في أواني الذهب و الفضة ، اذ لا يجوز للمسلم أن يستعمل آنية ذهبية لتناول أكله أو شربه (1) و كتصدير الأسلحة الى دار الحرب و كل ما من شأنه أن يعتبر من قبيل إعداد قوة قوة الأعداء لمهاجمة المسلمين كالمواد الخام لصنع آلات الحرب أو تحريكها ، و كذلك يقال في شأن تكوين رأس مال الاستثمار بما غصب من مال أو أرض ، لأن الاستثمار يفقد شرعيته حين يكون رأس ماله مملوكا عن طريق الغصب و الغلول أو أخذ أموال الناس بالباطل(2).

إذن فالثروات المحرمة التي ورد النهي العام أو الخاص في شأنها تشترك في كونها مالا غير متقوم بالمفهوم الفقهي ، و كل مال غير متقوم لا يجوز أن يكون مجالا لتكوين رأس المال الاستثماري ، و يدخل ضمن هذا الحكم بعض الظاهرات كجلود الأضاحي ، فلو فرضنا أن جماعة اشتركوا بجلود أضاحيهم في تكوين رأس مال شركة بينهم ، فإن هذه الشركة تكون من قبيل الاستثمار المحظور ، لأن الاسلام أباح الانتفاع بجلود الأضاحي و لحومها ، ولكنه حرم توليها بالنسبة لأصحابها .

و ينتج عن هذا كله أن الثروات المحرمة لذاتها و لسوء تناولها لا يصلح أن تستخدم كرأس مال استثماري ، و كل استثمار يكون رأس ماله ثروة محرمة فهو من قبيل الاستثمار

---

(1) المطلي بماء الذهب و الفضة ليس له حكم الذهب و الفضة لأنه لا يخلص اذا أذيب . راجع " طلبة الظية " الامام السني ص 116 .

(2) قال السرخسي في المبسوط 6 ج 11 - ص 67 " قال بعض المتأخرين : الغصب هو السبب المرجع للملك عند أداء الضمان ، و هذا وهم ، و لو كان الغصب هو السبب للملك لكان اذا تم له الملك بذلك السبب تملك الزوائد المتصلة و المنفصلة ، اذ الغصب عدوان محض ، و الملك حكم مشروع مرغوب فيه ، فيكون سببه مشروعا مرغوبا فيه لا يصح أن يجعل العدوان المحض سببا له ، فإنه ترغيب للناس فيه لتحصيل ما هو مرغوب لهم به و لا يجوز اضافة مثله الي الشرع " .



المحظور (3).

النموذج الثاني :

### الاستثمار الربوي :

ان الإخلال بعنصر العمل في العملية الاستثمارية هو ما نطلق عليه اسم الاستثمار الربوي ، و هذه هي الصفة الغالبة عليه ، لأنه مبني على أساس أن المال ينمو و ينتج وحده (4) فالمرابي يدفع رأس ماله لآخر الى أجل معلوم ، في مقابل فائدة مالية تزيد أو تنقص حسب العرض والطلب، و طول الأجل أو قصره .

و قد عرفت الشعوب و الأمم هذا النوع من الاستثمار منذ نشأة الملكية الفردية و استيلاء طائفة من الناس على مقدرات الثروة ، و كان من منطق سوء استعمال الحق أن أُملى هؤلاء شروطهم على من يحتاج الى ما في أيديهم من مال ، سواء لتوظيفه في مجال الانتاج ، أو لاستعماله في اشباع حاجات الاستهلاك ، و هذه الفائدة بلغت ما بلغت هي التي نطلق عليها اسم : الربا " .

و قبل أن أتحدث عن مفهوم الربا و تصوره الاسلامي في ضوء النصوص الشرعية الأصلية و بئانها الفقهي ، أود أولاً أن أستعرض التسلسل التاريخي لتحريم الاستثمار الربوي.

---

(3) يرجع في شأن هذه الأحكام الواردة في هذا النموذج مع تفاصيلها الى صفحات 88 و 107 من هذا البحث .

(4) سواء في عملية القرض أو الصرف، أو المقايضة في الأموال الربوية كما سيأتي بيانه بحول الله .

أولا :

## تحريم الاستثمار الربوي لدى الأديان السماوية والأهم القديمة

الاستثمار الربوي كان معروفا منذ قديم العصور ، فقد تعامل به البابليون والآشوريون و قدماء المصريين ، غير أن المجال الاقتصادي الذي تحرك فيه المرابون كان ضيق النشاط ، ومحددا بقوانين تجعله أكثر ضيقا ، كما يدل على ذلك القانون الذي وضعه (بوخوريس) من ملوك الأسرة الرابعة والعشرين ، حيث حرم أن يتجاوز مجموع الفوائد رأس المال ، و على نفس الحطة سارت القوانين البابلية والآشورية (5).

وفي العصر الأفريقي والروماني عرف المجال الاقتصادي نشاطا متزايدا ، وأصبحت دائرته أكثر اتساعا ، و قد انعكس أثر ذلك على الحركة الفكرية والوضع التشريعي معا ، ورغم أن الحركة الفكرية كان يغلب عليها الطابع الاوستوقراطي في مواجهة الاستثمار الربوي (6) الا أن القوانين أقرت أصله ، وحددت معدل فوائده ، فجعله (صولون اليوناني 12% في الدين ، وحدده جوستيان بهذا المعدل في التجارة ، وجعله أقل من ذلك للنبلأ 4 % : .

و لكن الأديان السماوية عالجت مشكل الاستثمار الربوي في مجاله الواسع ، وحرمته تحريما قاطعا ، حينئذ أصبح ذا شخصية متميزة ملعونة ، مهما حاول المتحللون من أخلاق اليهودية والنصرانية أن يضيفوا عليها من أصباغ و أزياء براقه باسم الفعالية الاقتصادية أو الأجر المشروع لوسائل الانتاج .

هذه هي الملامح الأساسية للصورة التاريخية للاستثمار الربوي .

(5) راجع " المصارف والأعمال المصرفية " الدكتور غريب الجمال ص 188 - 189 .

(6) راجع " المذاهب الاقتصادية : جوزف لاجوي تعريب الدكتور ممدوح حقي ص: 12 دار منشورات عويدات ط 1 بيروت 1970 .

(7) راجع : المصارف والأعمال المصرفية " الدكتور غريب الجمال ص 189 و أيضا الاسلام والرأسمالية مكسيم رودنسون ص 140 وكذلك مصرف التنمية الاسلامي الدكتور رفيع المصري ص 100 . وتاريخ الملكية . فيليان شالامي ص 23

و توجد أمامي ثلاث طرق للتحليل التفصيلي للملاح صورة الاستثمار الربوي، و هي :

- الاستثمار الربوي على صعيد التحليل النظري الذي ينشد المثل الأعلى في العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع ، حيث يمكن استقطاب أفكار الفلاسفة و المصلحين حول الربا ومخاطره الاجتماعية و الاقتصادية .

- الاستثمار الربوي في ضوء الأديان السماوية وتفاعل المجتمعات مع أحكام التحريم الديني للتعامل الربوي .

- الاستثمار الربوي على الصعيد المنهجي ضمن الأحداث الاقتصادية و مانتج عنها من تشريعات و مذاهب مختلفة بين التأييد و الرفض .

الواقع أنني أخذت بهذه الطرق الثلاثة في دراسة التطور التاريخي للاستثمار ، وإذا تمكنت هناك من استعمال هذه الطرق الثلاثة منفصلة بعضها عن بعض، قصد رصد التسلسل التاريخي للظواهر الاقتصادية و انعكاس أثرها على البنية الأساسية للاستثمار، فلا يمكنني هنا استعمال تلك الطرق مجتمعة حتى لا أحتاج مرة أخرى الى إعادة طرح تلك المعايير والمقاييس التي يتطلبها الموقف من جديد .

ضمن هذا الأسلوب سأتناول دراسة تاريخ الاستثمار الربوي .

أ -

### الاستثمار الربوي لدى الديانة اليهودية :

في يد اليهود ثلاثة نصوص من العهد القديم تناولت مشكلة القرض بالربا ، و هي :

- النص الأول : ينهي اليهودي عن طلب فائدة القرض الممنوح الى أحد أبناء دينه، أي الى يهودي آخر .

” إذا اقترضت مالا الى واحد من شعبي ، الى فقير معك ، فلا تكن معه كدائن و لا تطالبه بفائدة “ (8)

- النص الثاني : يتناول موضوع الفائدة بالتحريم مع اضافات جديدة ، فهو أكثر تفصيلا .

” اذا أصبح أخوك فقيرا وضعفت يده بالقرب منك ، فأعنه ولو كان أجنبيا غربيا حتى يعيش معك ، لا تأخذ منه فائدة و لا ربحا ، و لكن اتق الهك يعيش أخوك معك ، لا تقرضه من مالك بفائدة و لا تقدم اليه من أرزاقك لكي تتقاضى منه ربحا (9) . “

- النص الثالث : يعود الى بحث هذه المسألة ، ولكن مع تقييد التحريم وجعله خاصا غير شامل :

” لا تطلب من أخيك أية فائدة ، لا على النقد و لا على الطعام و لا على أي شيء . قابل للإقراض بفائدة ، بل من الأجانب (10) فقط . أقرض الأجانب بالربا ، و لكن لا تقترض منهم شيئا أبدا (11) . “

يلاحظ أن هذه النصوص الثلاثة عاجلت الربا في مجاله الواسع سواء كان قرضا في النقد أو في أي شيء قابل للإقراض ، ومع التسليم الجدلي بسلامة هذه النصوص التي تحرم القرض بالربا مع الأخ ، و تبيحه مع الأجنبي ، فإن التعامل بالربا كان سائدا ومنتشرا في اورشليم (12) الأمر الذي يدل على أن التحريم في التوراة التي نزلت على موسى عليه السلام

---

(8) سفر الخروج - الاصحاح الثاني والعشرون .

(9) سفر اللاويين - الاصحاح الخامس والعشرون .

(10) يؤكد أ . برنارد "Bernard" أن المقصود بالأجنبي هو ال "gēr" أي الذي يسكن في وسط الاسرائيلين ويحترم قوانينهم الدينية والاجتماعية ، وهو الأجنبي في التعبير القرآني .

(11) سفر التثنية - الاصحاح الثالث والعشرون - حول التعليق على هذه النصوص الثلاثة بتعبير حقوقي راجع "مصرف التنمية الإسلامي" للدكتور رفيق المصري ص : 82 - 83 :

(12) يقول فيلسوفان شالاي في كتابه "تاريخ الملكية" ص 46 " أخذ الأغنياء يثقلون كامل الفقراء أكثر فأكثر . . . وكانوا يقرضون بفوائد ربوية ، و من ثم يملكون أراضي مديرتهم العاجزين عن الوفاء " .

كان شاملا لا يخص فريقا دون فريق<sup>(13)</sup>، و لكن كتاب العهد القديم حرقوا الكلم عن مواضعه للتخفيف من حدة الربا بتقييد التحريم، وهذا ما يفيد القرآن الكريم .

" فبظلم من الدين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم و بصددهم عن سبيل الله كثيرا وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل "

ب-

### الاستثمار الربوي لدى الاغريق

رسم المفكر الألماني انجلز الخطوط الرئيسية لتطور التجارة في شكلها الربوي بأثينا القديمة بعد اكتشاف النقود . قال :

" استخدمت التجارة النقود المعدنية، السكة، وهي وسيلة جديدة لغير المنتج كيما يقبض بين يديه على المنتج وانتاجه ... والذي كان يمتلكها، كان سيد عالم الانتاج، و من كان يمتلكها اذن قبل الجميع؟ انه التاجر ... بعد شراء سلع مقابل مال، نشأ التسليف، ومعه الفائدة والربا " .

ثم وصف ما كانت عليه نتائج هذه التحولات : " مع نمو التجارة : المال و الربا و الرهن العقاري، حصل تركز الثروة بين أيدي طبقة قليلة العدد على تقدم سريع، و ذلك في وقت واحد مع افقار الجماهير وازدياد عدد الأغنياء " (15).

أمام هذا الوضع المتأزم، قام الاغريق بحركة فكرية في مواجهة الفساد الاداري بتخيل المدنيين المساكين و يفترضونهم حتى العظم، بضربات من مناقيرهم و مخالبيهم التي يضعونها

---

(13) المصارف والأعمال المصرفية . الدكتور غريب الجمال ص 189 .

(14) النساء : الآيتان : 160 - 161 .

(15) " أصل العائلة و الملكية الخاصة و الدولة " انجلز بواسطة : تاريخ الملكية - فيليبسان شالاي ص : 22 - 23 .

يقول :

" بما أن علم الثروات علم مزدوج ينتمي جانب منه الى التجارة والآخر الى الاقتصاد فالأخير ضروري وممتدح ، و الأول قائم على أساس التداول و مستنكر بحق . و على ذلك فالمرابي مكروه بحق لأن النقود نفسها هي مصدر كسبه و لا تستعمل للأغراض التي ابتدعت من أجلها ، انها نشأت بقصد تبادل السلع ، و لكن الفائدة تخلق من النقود أكثر (18) . و من هنا جاء اسمها (الفائدة أو نسل ) لأن المولود شبيه بمن يلدّه . و الفائدة نقود مكتسبة من نقود ، و بهذا تعدأشد وسائل العيش مخالفة للطبيعة " . (19)

و يجب أن لا ننسى أن موقف فلاسفة الإغريق من تحريم الربا قد لاقى مقاومة و نقدا شديدين من فلاسفة هم أنصار الفائدة ففكرة أفلاطون كانت مناقضة تماما لفكرة معاصره ديموستين (Demosthène) يقول هذا الأخير :

" ينبغي إبداء أكثر ما يمكن من العناية و الاهتمام بالمقرض ، لأن المقرض يتسلم نقدا بصورة فعلية و يصبح مالكا له في الحال و يتصرف به كما يريد ، في حين أن المقرض لا يحصل بالمقابل إلا على ورقة صغيرة عليها مجرد وعد بالرد " (20)

على أن الفلاسفة ، وإن عاجلوا هذه المعضلة من وجهة نظر جزئية ، لأنهم لم يتوصلوا الى وضع مذهب منظم ، فإن الباحثين الاجتماعيين عاجلوا هذه المعضلة من وجهة نظر دينية وأخلاقية فقد أدان بلوتارك (Plutarque) في مؤلفاته الأخلاقية " المرابين الشرهين الذين ينتفون ريش

(16) راجع " المذاهب الاقتصادية " جوزيف لاجوي . تعريب الدكتور محمد حقي ص 11 .

(17) عن الترجمة الفرنسية لمعجم اللاهوت الكاثوليكي بالانجليزية . تعريب الدكتور رفيق المصري في كتابه " مصرف التنمية " ص 84 .

(18) كلمة "ربا" في اللغة الإغريقية كان معناها في الأصل "النسل" و عن تعبير أرسطو أخذ العصر الوسيط الصيغة المشهورة : "النقد لا يلد النقد ، النقد عقيم " .

(19) عن رأس المال لماركس تعريب الدكتور محمد البراوي ج 1 - ص 191 .

(20) عن معجم اللاهوت الكاثوليكي بواسطة " مصرف التنمية الإسلامي " ص 85 .

في لحملهم كما تفعل النسر الجائعة " .

المدن الفاضلة أولاً، ثم التصدي لبعض الجزئيات في سوء توزيع الثروة ثانياً (16) فأدان أفلاطون القرض بفائدة، حتى إنه ذهب الى أبعد من ذلك اذ أراد أن يبيح للمقترض أن يرفض لا دفع الفائدة فقط بل رأس المال نفسه، و بمناسبة حديثه عن "الجمهورية الفاضلة" أبدى شعوراً عدائياً بالنسبة للأجانب، و كانت عاطفته القومية قوية ضد سياسة مالية على المستوى الدولي، لقد حذر أبناء وطنه من أصحاب رأس المال من أن يمنحوا للأجانب أية وديعة نقدية أو أي قرض حتى ولو كان بفائدة :

"يجب أن لا نودع أموالنا عند من لانشق بهم ولا أن نقرضهم بفائدة"

أما أرسطو فإنه تعرض لموضوع الاستثمار الربوي بمناسبة حديثه عن "فن اكتساب الثروات" .

و أضاف : " يجب أن لا نقترض بالربا قطعاً (21) " .

و على الصعيد الواقعي فإن المعتقدات الدينية وحكمة الحكماء لم تحل الأغنياء دون الانغماس في حماة الاستثمار الربوي، بل ان الدولة أقرت الاقتراض الربوي في تشريعاتها وحددت فوائده، كما فصل ذلك الدكتور غريب الجمال، (22) وأكثر من ذلك فقد مارسه بالفعل لتغطية نفقات الحرب، أو دعم الخزينة العامة التي كان يسيرها الأغنياء (23) .

وميز الاغريق بين نوعين من القرض الربوي : القرض البري (القرض العادي) و القرض البحري (قرض المغامرات الكبرى)، هذا التمييز انما كان من حيث المخاطر، فالقرض البري ليس

---

(21) عن المرجع السابق والصفحة . والتنظير منا .

(22) راجع كتابه "المصارف والاعمال المصرفية ص 189 "

(23) "تاريخ الملكية ص 24 "

فيه بالنسبة للمقرض الا خطر واحد، وهو عدم ملاءة المدين، أما القرض البحري فهو معرض لكل الأخطار التي تخضع لها المراكب وحمولتها (24).

وكان معدل الفائدة في القرض العادي 12 % سنويا بالنسبة للقرض غير التجاري ويتراوح بين 16 و 18 % بالنسبة للقرض التجاري أما المعدل البحري فكان يتراوح بين 20 و 40 وربما وصل الى 60 % وذلك تبعا للمخاطر .

وقد اتخذت عدة تدابير زادت الحالة سوءا بالنسبة لوضع المدينين، وذلك كمبدأ تركيب الفوائد، اي تطبيق سريان الزيادة على الفوائد غير المدفوعة في الاستحقاق، وكمبدأ اقتطاع جزء من مبلغ القرض، عند منحه بحجة قبض الفوائد المستقبلية مقدما (25).

وفي غمرة الحروب الأهلية التي كانت تدور رحاها بين الفقراء في طرف والأغنياء في طرف يمكن إبراز الملامح الرئيسية لسوء توزيع الثروة وتفاش الاستثمار الربوي، ففي كل حرب أهلية كان الفقراء يريدون اكتساب حصة من مقدرات الثروة الوطنية عن طريق الغاء الديون، ومصادرة بعض الممتلكات، ونفي الأغنياء الذين تذهب ثروتهم الى خزينة الدولة، ويريد الأغنياء المحافظة على الثروة واسترجاعها، ودام ذلك منذ حرب البيلولونيز ( 431 - 404 ق م - حتى الفتح الروماني لبلاد اليونان ( 146 ق . م ) (26)

## ج -

### الاستثمار الربوي لدى الرومان :

تردد الاستثمار الربوي في روما بين فترات التحريم والاباحة، ففي الأول، حرمت

---

(24) الحمولة بفتح الحاء اسم لما يحمل عليه الاثقال من الابل والحمر، والحمولة بالضم الأحمال بأعيانها، والحملان بالضم اسم المركب المحمول عليه : يقال وهب له حملائا أي فرسا أو غيرها محمولا عليها الهدايا .

(25) راجع " مصرف التنمية الاسلامي . ص 86 .

(26) تاريخ الملكية ص 24 والمذاهب الاقتصادية ص 13 .



الامبراطورية الرومانية أكل الربا، ولكن تطبيق هذا المبدأ عرف تطورا تدريجيا فيما بعد، فأمام توسع الامبراطورية، وغو التجارة، واحتجاج الفقراء المشغلين بالدين، (27) لم تجد الدولة مناصا من مواجهة المواقف، فلجأت الى سن تشريع بالربا ويحدد معه فوائده قصد حماية المدينين (28).

وحول تطور مفهوم الربا ورد في معجم اللاهوت الكاثوليكي : ان استعمال القرض (Mutuum) مع شرط الفوائد هو القاعدة لتأمين الوصول الى القرض بفائدة، هذا القرض أخذ اسم (Fœnus)، وهذه الكلمة كانت تدل أصلا على الفائدة، ثم اتبع استعمالها حتي شملت القرض بفائدة، كما أن كلمة ربا تدل على حصيلة الربا وتدل أيضا على تعاطي الربا... وقد ربط الرومان كلمة (Fœnus) بكلمة (Fœtus) نسل، لأن العملة التي تقرض تلد عملة أخرى، وهذا ما كان يسمى الاغريق (Tokos) (توليد) (29).

و نعود الآن إلى وصف الحالة السياسية والاقتصادية التي تسببت في حدوث تطور الحياة الاجتماعية للرومان، لقد وطدت روما سيطرتها على حوض البحر المتوسط، ومن ثم على قسم كبير من العالم المعروف آنذاك، واستطاعت أن تحقق توحيد النقد، منذ ذلك الحين، أخذ رجال المال يلعبون دورا متزايدا الأهمية، فكانوا يجرون عمليات مصرفية نظامية، ويبادلون الدنانير الرومانية بالنقود الأجنبية، ويتسلمون الودائع، ويقدمون لزيائنهم السندات، وكان نشاطهم الأكثر توفيرا للربح، هو تسليف المال بفائدة.

ولما تزايد نشاط المرابين لجأت الدولة الى الحد من معدل الفوائد، والاجراء الأول في هذا

---

(27) حوالي نهاية القرن الخامس ( ق م ) انسحب العوام الذين كان الكثير منهم قد أفقرته الحرب وأثقلته الدين، الى

تلة ( أفانتا ) ووضعوا كشرط لعودتهم ضمانات سياسية والغاء الدين راجع : تاريخ الملكية ص .

(28) زعم الدكتور رفيق المصري في أطروحته " مصرف التنمية الاسلامي " أن التشريع الروماني كان أول تشريع في هذا

الصد عام : ق م . مع أن صولون اليوناني ( ق م ) سبق الى ذلك فأقر الربا وحد فوائده كما سبق البيان .

(29) مصرف التنمية . الدكتور رفيق المصري ص 87 .

الصدد ربما كان في اللوائح الاثنتي عشرة نفسها " ( 450 ق م ) ، والتي كانت تنص، حسب قول المؤرخ اللاتيني تاسيت (Tasite) ، على عدم طلب فائدة تتجاوز حدا معيناً وقد ظل تفسيره موضع جدل، ولكن يبدو انه كان  $\frac{1}{3}$  8 % سنوياً، وحده الاقصى الشرعي 12% ولكن تجاوز هذا الرقم كان يحدث غالباً، فقد عرفت حالات ارتفع فيها معدل الفائدة الى 48% .

و هكذا كان الاستثمار الربوي يتركز في الفكر الاقتصادي الروماني على مبدأين تشريعيين هما : الحرية الاقتصادية والحرية الشخصية في التعاقد، وقد تبلور هذان المبدآن اللذان تمتع بهما سكان روما وحدهم، فأصبحا فيما بعد أساس النظام الرأسمالي الحر .

و الجدير بالملاحظة أن عدة قوانين قد وضعت في الأيام الأخيرة من حياة الامبراطورية الرومانية قصد التخفيف من عبء الديون على المدينين المستهلكين، ثم جرت عدة محاولات من الأباطرة لتزليل المعدل القانوني، ولتضع المطالبة بالفوائد المتراكمة الى حد يتجاوز رأس المال، ولحظر الفوائد المركبة، واتخذت عدة تدابير جزئية في حق المرابين : تشهير، غرامة أربعة أمثال: ونحوه لك(30) .

- د -

## الاستثمار الربوي في المسيحية :

### 1 - طور التحريم :

تحرم الكنيسة الاستثمار الربوي، ففي الانجيل :

" اذا أقرضتم للذين ترجون أن تستردوا منهم، فأني فضل لكم؟ حتى العصاة يقرضون العصاة ليستردوا منهم ما أقرضوه، بل أحبوا أعداءكم وأحسنوا وأقرضوا، دون أن ترجوا شيئاً

---

(30) حول ماتقدم راجع : المذاهب الاقتصادية لاجوجي ص 13 و تاريخ الملكية لثالي ص 33 وما بعدها ومصرف التنمية الاسلامي الدكتور رفيع المصري ص 88 و ما بعدها .

ليكون ثوابكم عظيما " (31)

فسر بعضهم هذا النص بأنه ليس أمرا ولا الزاما ، انما هو نصيحة للمثاليين الكاملين أو للتقديسين . الا أن هذا التفسير يبدو أنه يريد أن يعطل النص ويجعله غير نافذ ، لأننا نتساءل عما اذا كان يوجد على الأرض قديسون أو معصومون ؟

و من الوسائل التي استعملها الانجيل في التربية الاقتصادية ضرب أمثلة تبرز جشع المرابين من تجار وصيارفة ، فحين أعطى السيد المال الى عبده العشرة يتجر كل واحد منهم على حدة ، قال الذي لم يستثمر ما أعطي له :

" ياسيد هنا منك (Marc d'argent) الذي كان عندي موضوعا في مندبل لأنني كنت أخاف منك اذ أنت صارم تاخذ مالم تضع وتحصد مالم تزرع .

فقال له : من فمك أدينك أيها العبد الشرير .

عرفت أنني انسان صارم آخذ مالم أضع وأحصد مالم أزرع .

فماذا لم تضع فضتي على مائدة الصيارفة فكنت متى جئت استوفيتها مع ربا (33) . »

و يوصي المسيح عليه السلام أتباعه أن يقرضوا يتجرد (القرض الحسن) وينصحهم أيضا بأن لا يعرضوا عمن يطلب منهم الاقتراض .

" من سألك فأعطه ، ومن أراد أن يقرض منك فلا تدر له ظهرك " (34)

وفي ضوء تعاليم الانجيل ظلت الكنيسة الرسمية في حرب معلنة ضد الاستثمار الربوي

---

(31) من انجيل لوقا ، الاصحاح السادس الآيات : 34 - 35 .

(32) راجع : مصرف التنمية الاسلامي ص : 89 .

(33) من انجيل لوقا الاصحاح : 19 الآيات من 20 الى 23 .

(34) من انجيل متى ، الاصحاح الخامس الآية : 42 .

بجميع أصنافه وأشكاله، وفي البداية كان التحريم مقتصرًا على رجال الدين (الاكليروس) ثم امتد إلى العموم، ويصعب استعراض كل شهادات الآباء في هذا الصدد، إذ كلها كانت تركز على تعاليم المسيح في أدانة الربا والمرايين، كما كانت تدعو إلى مراعاة العدالة التي هي الأساس الصلب للبناء الاجتماعي في مجال تبادل المنافع .

وعلى الباحث المتتبع لتلك الشهادات أن ينتظر عشرة قرون قبل أن يراها وقد أخذت مظهرًا جديدًا يعتمد على التحليل الاقتصادي، ففي القرون الوسطى برزت إلى الوجود ملامح حياة اقتصادية جديدة، ولما كانت الكنيسة هي المسيطرة، فقد تمثل الفكر الاقتصادي باللاهوتيين والقسس (36) : أبرزهم توماس الاكوينى (1226 - 1274) ومن أهم المظاهر لنظريته تحريم الاستثمار الربوي أو أدانة القرض بفائدة : وقد لخص شالاي موقفه من هذه المعضلة في العبارات التالية :

عندما يجري بيع خبز أو خمر، يجري التخلي عن كل حق بالشيء المباع، ويستطيع المشتري أن يستهلكه حسب رغبته، وإذا جرى اقراض خبز أو خمر، هنالك الحق بطلب استرجاع كمية متساوية، وليس بضريبة اضافية عن استعمالها : الادعاء الجائر بضمن الاستعمال هو بمثابة الربا . والمال أيضا هو ملك يماثل الخبز أو الخمر : لا يمكن استعماله الا باستهلاكه وتبديده . للمقترض اذن الحق باستهلاك المال، ومن ثم أن يكتفي، بلا شرط أو استثناء برد مبلغ الدين .

غير أن القديس توماس يوافق على أن يؤجر مالك منزله للحصول بذلك على مبلغ

---

(35) دخلت الدعوة المسيحية إلى أوروبا في منتصف القرن الأول بعد الميلاد، وقد واجه دعايتها واتباعها مضايقات أباطرة الرومان، حتى جاء الامبراطور قسطنطين في القرن الرابع فأعلن المسيحية ديناً رسمياً للدولة، على الصورة التي وضعها المجمع الكنسي المنعقد بأمره في نيقية "Nicoée" سنة 325 م. راجع كتاب "الدين" الدكتور محمد عبد الله الدراز ص 11 مطبعة السعادة القاهرة 1389 هـ - 1969 م بدون إشارة إلى عدد الطباعات .

(36) المذاهب الاقتصادية لأجرجي ص 13 .

معين، لأنه هو المالك، وليس المنزل، كالمال (ملكاً يستهلك) فاستعمال منزل يمكن من الإقامة فيه، وليس يتهديده (37) .

ويحسن بنا ونحن نتكلم أساساً على طور التحريم الديني للربا أن نشير إلى ظاهرة جدية بالاعتبار، وهي اتحاد الكنيسة و الامبراطورية في عهد شرلمان، حينئذ استطاع القانون المدني أن يمرر أحكاماً ما كان للكنيسة أن تطبقها على الشعب بوسائلها الخاصة، وبالفعل فقد تم اعلان تحريم الربا على الشعب لأول مرة في التشريعات المدنية، واعتباراً من تاريخ 789 م منع بشكل قطعي علي أي كان أن يقرض بالربا (38) .

وابتداء من النصف الثاني للقرن الحادي عشر، اتخذت عقوبات رادعة عن الربا، مثل العزل لرجال الأكليروس، والتشهير لرجال الشعب، وربما الحرمان من الدفن الديني للمرابين والمتواطين معه إذا لم يتوبوا، وكذلك الالتزام برد المال المأخوذ ربا أو مثله إلى المقترض أو ورثته، أو إلى الكنيسة، أو إلى فقراء .

## 2- طور التساهل :

### تطور التطبيق العملي للاستثمار الربوي لدى الدول المسيحية :

حوالي القرن الثالث عشر كانت الكنيسة الرسمية قد سدلت الستار عن فصول رواية الملكية الفردية وشرعية التفاوت في الثروات، غير أن مشكلة الربا ظلت تفرض نفسها بالحاح على اثر حدوث حياة اقتصادية وفكرية جديدة شملت جميع الدول المسيحية وأحدثت هزات عنيفة في صلب العلاقات الاجتماعية .

(37) تاريخ الملكية ص 63 وعلي مبدأ شرعية إيجار العقارات تركزت نظرية (كالفن Calvin ) في إباحة الربا، يقول :

"لماذا لايسمح لمالك مبلغ من المال أن يكسب مبلغاً معيناً، عندما يسمح لمالك حق قاحل أن يؤجره بعقد لقاء ائارة ص69"

(38) مصرف التنمية الإسلامية ص 96 باختصار

(39) نفس المرجع السابق .

ولم يستطع الكنسيون الصمود في موقف الدفاع المرتكز على التعاليم المسيحية ورأوا أن لا مناص من الاستجابة للمتطلبات الزمنية، فمالوا الى التساهل في تحريم الربا، وأباحوا الفائدة اما في حالات استثنائية، واما باستعمال الحيل (40)

أ -

### الحالات الاستثنائية :

اتفق الباحثون على أن الحجج المقدمة لتبرير تلك الحالات الاستثنائية تنحصر فيما يلي.

- مبدأ تعويض الضرر (أي شرط الربح : التعويض ) ويرى أنصار هذا المبدأ أن المقرض يجوز له تقاضي تعويض عن خسارة أصابته بسبب القرض، فقد أجاز لجمعيات (القرض الحسن) أن تتقاضى فوائد يسيرة على المال الذي تقرضه، تعويضا عما تتجمسه من المصروفات في دفع أجور العمال وفي إدارة العمل (43) .

- مبدأ الربح الفائت، اذ يجوز للمقرض أن يتقاضى من المقرض تعويضا عما فاتته من ربح بسبب القرض .

ويشترط ان يحصل اتفاق بين الطرفين على ذلك مقدما، وأن لا يتجاوز التعويض مقدار صافي الربح الذي كان من المتوقع أن يحصل عليه المقرض لو استبقى ماله، وأن يتبين أن المقرض لم تكن عنده وسيلة أخرى للحصول على هذا الربح كالبتامى من القاصرين .

- عائد الخطر (أو قسط التأمين) أي تأمين خطر الضياع الذي يتعرض له مال القرض

---

(40) معجم اللاهوت الكاثوليكي ص 2365 بواسطة المراجع السابق والصفحة .

(41) المصارف والاعمال المصرفية ص 191 .

(42) مصرف التنمية الاسلامي ص 103 .

(43) راجع : المصارف والاعمال المصرفية ص 190 ويدخل تحت هذا المبدأ عمليات البنوك والصرافة، راجع مصرف التنمية الاسلامي ص 103 .

وأى خطر مادام التعاقد مبنيا على اساس ضمان عودة رأس المال ؟ ومهما حاول انصار الربا أن يجدوا في حجة الخطر من تبرير لإباحة الفائدة بالنسبة للمقرض، فإن الخطر الحقيقي إنما هو بالنسبة للمقرض الذي يتحمل مسؤولية ضمان رأس المال مع فائدته، ربح أم خسر .

- الشرط الجزئي بموجبه يلتزم المقرض بدفع مبلغ اضافي اذا لم يسدد القرض في الميعاد(44) .

- السند الشرعي ، كما اذا كانت القوانين أو العادات تميز القرض بفائدة، وهذه الحجة مبنية على أساس أن القوانين والعادات التي أجازت الفائدة قد قدرت الظروف الاقتصادية السائدة(45) .

من الإنصاف أن نذكر أن هناك من الكنسيين من بقي عند التعاليم الاولى، فلم يجز هذه الفائدة التي لا تركز على سند شرعي .

ب -

### استعمال الحيل في مواجهة تحريم الربا

عزرت الكنيسة موقفها التحريمي من إباحة الربا في حالات استثنائية، بالتساهل أيضا في استعمال حيل مبررة للتعامل بالربا، وهذه الحيل المبررة تركز على نظريات تعاقدية، منها على سبيل المثال لا الحصر مايلي :

- نظرية " الإيجار الإبرادي " أي تأجير أرض تكسب الدائن إيرادا معينة، وصورتها أن

---

(44) وهذا نوع قريب من ربا الجاهلية وذلك أنهم كانوا يسلفون وينظرون فكانوا يقولون، أنظرني ازدك وهو الذي عناه عليه السلام بقوله في حجة الرداع "الا وان ربا الجاهلية مريض، و أول ربا أضعه ربا العباس بن عبد المطلب " راجع بداية المجتهد لابن رشد ج 2 ص 96 .

(45) المصارف والاعمال المصرفية ص 191 باختصار .

يحتاج مالك بيوت أو أراض زراعية إلى مال، فيتظاهر ببيعها إلى رأسمالي يتعهد بأن يردّها بعد سبع أو تسع سنوات مقابل مبلغ يكاد لا يساوي نصف الثمن العادل، فإن عجز البائع عن رده في الميعاد أصبح البيع ناجزاً (46) .

- بيع المهاترة، وقد ظهر بإيطاليا في القرن الرابع عشر، وهو صفقة وهمية أو صورية، بموجبها يباع بالنسيئة، بثمان مرتفع، شيء ماتم شراؤه بثمان أقل يدفع نقداً، والفرق بين الثمنتين. يشكل ربا القرض الذي تم إخفاؤه تحت صورة بيع مزدوج (47) .

واسم هذا البيع " مهاترة " Mohatra " مستمد من أصله العربي " مخاطرة " ويقال بأنه دخل من اسبانيا الاسلامية الى أوروبا (48) .

- شركة التوصية، وهي اشتراك بين مال وعمل في صورة مضاربة ثم يعقب عقد الشركة عقد التأمين بين صاحب رأس المال والعامل بموجبه يتنازل الأول عن جزء من أرباحه في مقابل أن يؤمنه العامل من الخسارة، ويفضل عقد التأمين يصبح المال ذا حق في ربح محتمل، ولا يشارك في الخسارة التي أمن نفسه منها، ثم يتلو عقد التأمين عقد ثالث هو عقد بيع ، بموجبه يبيع صاحب المال للعامل ربحه المحتمل في مقابل مبلغ محقق من المال يكون هو

---

(46)- وهذه العملية ليست الا اقتراضا بضمان رهن مع اكتساب ثمرات الرهن، وهو ممنوع شرعا ومع الأسف فإن التعامل بهذا الاقتراض يجري على نطاق واسع عندنا، ولكن في شكل سلف أو يكتفي المتعاقدان بخط كتابي بينهما دون تسجيله رسميا

(47) هذا من بيوع الأجال ويطلق عليه فقهاء " بيع العينة " وجمعها العين ، ومن الحديث السابق " إذا تباعتم بالعين واتبعتم أذناب البقر ذلتم وقصدكم عدوكم في دياركم " ومنعه المالكية والمناقلة سدا للذرائع . راجع : طلبية الطلبة للسنن ص : 112 و القرائن الفقهية لابن جزى ص : 258. وما بعدها وبداية المجتهد ج 2 ص 401 وراجع أيضا حول بيوع الذرائع الربوية ص : 105

(48) و من الغريب أن يعلق الأستاذ الزرقا على "بيع المخاطرة" بأنه من بيوع الاجال التي أحلها فقهاء الشريعة من شافعية وحنفية وفسره بأنه بيع الانسان شيئا يتفاوت بحسب كونه حالا أو مؤجلا أي "إداء بالتقسيط " وقد رد عليه الأستاذ احمد محمد جمال في كتابه " مفتريات على الاسلام ص 240 داو الفكر بيروت 1392 .



وهناك نظريات تحايلية أخرى هي عبارة عن ذرائع روية ضيقت شيئا فشيئا من مجال الاستثمار الربوي (50) الى أن آل الموقف الى ماستحدث عنه بعد حين .

### 3 - طور الإباحة

كانت النظريات و المبادئ المبررة لإباحة الربا في بعض الحالات إرهاسا أو تمهيدا لفك الحصار المضروب حول الاستثمار الربوي، هذا الحصار الذي أحكمه توماس الاكوني الذي شكل مذهبه أساس الدين الرسمي الذي تبنته الكنيسة الكاثوليكية، وهو لم يستوح مذهبه حول الربا من تعاليم الانجيل أو آراء أرسطو فقط، ولكنه تأثر بالفكر الاسلامي أيضا، عن طريق تسرب الحضارة الإسلامية الى الغرب، بسبب الحروب الصليبية، والتجارة البحرية التي كانت مزدهرة قبل القرن الحادي عشر الميلادي، وهذه شهادة المؤرخ الاسباني سانشيز آلهوروز (Albomoz Sanchez) (51)

«أما في هذا الطور الذي يصادف عصر النهضة وعهد الاصلاح وابتدئ من القرن السادس عشر، كنتيجة للتحويل الحاصل في البنية الاجتماعية، بفضل الاكتشافات الكبرى التي أدت الى توسع العالم في الزمان والمكان، فقد نشطت التجارة والصناعة، وأخذ النقد يلعب دورا متزايدا الأهمية، وبدأت البورصات والمصارف التي نشأت بشكل خاص على يد ايطاليين وألمان تقوم بمضاريبات ضخمة في الأموال المتراكمة، بينما توسع مجال الاستثمار

(49) المصارف والاعمال المصرفية ص 192 .

(50) مثل "بيع الوفاء" وهو قرض في صورة بيع عقار، ومنافع العقار هي فائدة القرض .وقد استحدثه فقهاء الاحناف في القرن الخامس الهجري انظر : مفتريات علي الاسلام ص 38 .

(51) في كتابه "اسبانيا والاسلام" بواسطة حيد ربامات في كتابه "مساهمة المسلمين في الحضارة ص 12 المركز الاسلامي جنيف 1962 بواسطة مصرف التنمية ص 107 .

الربوي عن طريق تركز الثروة في يد الشركات الكبرى المتحدة (التروست أو الكارطل) (52)  
بشكل أفقي، وفي يد اليهود المرابين النشيطين بشكل عمودي . »

ورافق ذلك نشاط اجتماعي، وظهور حركة فكرية أخذت تطبق النقد التاريخي على  
النصوص المقدسة، مما أتاح فرصة التخلي عن بعض المفاهيم التقليدية للكنيسة الكاثوليكية  
وخصوصا حول الأخلاق المسيحية في المعاملات التجارية، وتبادل المنافع .

ولو قدر للركب الحضاري الاروبي ان يسير على الطريق السوي من أول خطوة لكان  
العالم في وضع غير ماهو عليه الآن، ولكن حدث لهم ماحدث لسابقهم الذين أخبر عنهم  
القرآن الكريم .

"ولو أنهم أقاموا التوراة و الانجيل وما أنزل اليهم من ربهم، لاكلوا من فوقهم و من  
تحت أرجلهم " (53).

وبالفعل فقد انغمس رجال الدين والقانون في مناقشات حادة يغلب عليها طابع علاقة  
الربا بالربح المشروع، وأن النقد ينتج الربح، كالعقار ينتج الربح، في حين أن فائدة القرض  
ليست محرمة في الأخلاق المسيحية إلا اذا تجاوزت تعرفه معتدلة، أو طولب بها الفقراء، وأن  
المحرمات في العهد القديم لاتخص إلا اليهود في علاقاتهم التجارية، ولاتمس النصارى في ظل  
القانون الجديد، كما قال كالغان أحد رجال الدين (54) ، وعزف نفس النغمة دييولان الفرنسي  
ولكن بصيغة حقوقية .

هذا في الوقت الذي كان فيه العالم الرأسمالي يطلب مزيدا من الحرية والانفلات ويمارس

---

(52) سبق تفسيرهما في التمهيد لهذا البحث .

(53) المائدة الآتية : 69 .

(54) راجع مصرف التنمية ص 110

ضغوطه للحصول على مزيد من الاستثناءات والتساهلات بقصد تصفير مبدأ التحريم (55) .

تحت ضغط هذه العوامل الفكرية والاقتصادية ولد موقف نظري وعملي جديد ينادي بشرعية (56) الربا، وقدر لهذا الموقف الجديد أن يكون هو الغالب، ولم يلبث أن انتشر بسرعة خلال القرن السابع عشر، وتمكن في نهايته، وخلال القرن الثامن عشر لم يبق له أن يحارب سوى عدد قليل من الانصار المتأخرين للمذهب الكنسي أمثال بوتيه Potrier وميرابو Mirabeau من فرنسا .

وقد استسلمت إنجلترا لهذا الرأي التحريفي عام 1571 على يد الملكة إليزابيث . وتدرجت في نفس المنحدر بقية الدول المسيحية، وكانت فرنسا رغم ثورتها على الكنيسة والفصل بين الدين والدنيا - آخر معقل فتح أبوابه لتقنين شرعية الفائدة عام 1804 وهذا التقنين المدني الفرنسي هو الذي صمد في وجه التيارات المعاكسة، وبقي معمولاً به حتي العصر الحاضر (57) .

---

(55) المرجع السابق ص 109

(56) المذاهب الاقتصادية . تعريب الدكتور ممدوح حتي ص 14 .

(57) المصارف والأعمال المصرفية ص 193

ثانيا :

## الاستثمار الربوي في الفكر الغربي من خلال التطبيقات العملية وتبريراتها.

حسب متطلبات البحث، كان الذي يهمننا هو الوقوف عند حد معالجة مشكلة الربا في تطورها لدى الدول المسيحية من طور التحريم الى طور الاباحة، ولكننا اعتدنا منذ البداية أن نتعرض للنظريات الاقتصادية التي تبلور دائما فلسفة ماهو موجود .

ونبدأ أولا بطرح المشكلة التي نريد معالجتها، وهي مشكلة التبرير الاقتصادي الذي تمنحه النظريات الغربية للفائدة الثابتة لرأس المال النقدي .

و أساس المشكلة أن الفكر الاقتصادي الغربي يثبت مكافأة لرأس المال المستثمر إما في شكل ربح في العملية الاستثمارية غير القرضية، وإما في شكل فائدة في العملية الاستثمارية القرضية(58) .

وهذا الأساس أصبح بعد التسليم بمبدأ شرعية الفائدة ذا طابع مذهبي وتقني في ذات الوقت، اذ من المعلوم أن الاقتصاديين يقررون أن وسائل الانتاج أربعة وهي : الأرض، و رأس المال ، والعمل، والتنظيم . وكل واحد من هذه العناصر يستحق نصيبه من ثمار الانتاج وعلى ذلك فرأس المال المستثمر في الانتاج يستحق نصيبه من الربح أو الفائدة بصفة مستقلة (59) ومن هذا المنظور شرعوا يطرحون مشكلة معرفة الفائدة، وهي الربا في مفهوم القرون الوسطى

---

(58) ونظريتنا أن العملية الاستثمارية التي تدر ربحا أو فائدة لا بد أن تتركب من ثلاثة عناصر عنصر مادي وهو رأس المال وعنصر حقوقي وهو الملكية الشرعية، وعنصر معنوي وهو العمل، وعليه فعملية القرض بفائدة ليست عملية استثمارية بأي وجه من الوجوه .

(59) حول تفصيل القول في مسألة انتاجية رأس المال راجع : "دراسة في الاقتصاد السياسي جان بيهتت ساي J-B Say

ص 389 وما بعد ها . كالمان ليفيه باريس 1972

هل هي قضية توزيع أم قضية انتاج أم قضية قيمة ؟ هل هي دخل أم هي ثمن ؟ هل هي مشاركة أم تعويض ؟ والحق أنهم كانوا يرمون دوما الى تكريس توطيد سلطة رأس المال، أليس هذا هو معنى وجوه النظام الرأسمالي ؟(60)

في ضوء هذا البيان المجمل الذي أراه ضروريا ومهما، يصح القول بأنه أمكن التمييز بين نوعين من النظريات الاقتصادية الغربية حول تبرير شرعية الفائدة، وهما :

- نظرية الاستثمار البضاعي .

- نظرية الاستثمار النقدي .

## 1 . نظرية الاستثمار البضاعي :

كيفما نفهم ماهو الاستثمار البضاعي يجب أن لا يغيب عنا أن النظام الرأسمالي قد تأسس على نظرية الانتاج البضاعي، بمعنى أن كل شيء فيه يتخذ شكل بضاعة(61) ، ولا يعتبر الا رأس المال الطبيعي (أو رأس المال العيني (Capital réel) ، وهذه النظرية التقليدية تفترض أن النقود ليس لها سوى دور حيادي في الحياة الاقتصادية ، وما هي الاحجاب أو غشا، يغطي الحقيقة، وبالمثال يتضح المقام : إن الرأسمالي في طريقة تكوينه لرأس المال، يدخر قسما من دخله، ويتنازل عن قسط من استهلاكه، فيكون النقد المحتفظ بقيمته ليس الا وسيلة للادخار، ومن ثم فهو يلعب دورا حياذيا في الحياة الاقتصادية وعلى ذلك تكون الفائدة ثمنا للادخار لا ثمنا للنقد، يقول الدكتور رفيق المصري في هذا الصدد : وأصحاب هذه النظرية(62)

---

(60) مصرف التنمية الدكتور رفيق المصري ص 280 .

(61) راجع "اسلوب الانتاج الرأسمالي " . تأليف جماعي ص 16 .

(62) أصحاب هذه النظرية هم أنصار المدرسة الكلاسيكية الليبرالية، ظهرت في أواخر القرن 18 ومن روادها أدام سميث، ودافيد ريكاردو، ومالتوس من المجلترا، وبيستت الفرنسي 1767 - 1832 الذي لخص آراء المدرسة، ومن أشهر نظرياته : قانون المناقذ (La loi débouchés) راجع كتابه :دراسة في الاقتصاد السياسي\* ص 137 وما بعدها . بالفرنسية .

لم يروا في الفائدة الا ثمنا للادخار، فالمقرض يتقاضى تعويضا عن التضحية التي بذلها بإدخاره وعلى المقرض أن يدفع هذا الثمن، لأن ادخار الغير أصبح ملكا له، أو رأسماله (63)

وقد توجه الدكتور فتح الله ولعلو بالنقد الى هذه النظرية التي تعتبر معادلة الادخار بالاستثمار اي ان المدخر ينتقل بصفة مباشرة من الادخار الى الاستثمار، فكتب : "مآلت اليه النظرية التقليدية من أن الادخار هو تنازل عن الاستهلاك شيء لا يناقش فيه أحد، ولكن معادلة الادخار بالاستثمار لا تصح الا في المجتمعات التي لا تلعب فيها النقود اي دور، ونحن نعرف أن الكلاسيكيين افترضوا أن النقود مجرد وسيط ومجرد حجاب يخفي الحقائق" (64)

في حين تكفل كينز (Keynes 1883 - 1946) بنقد هذه النظرية من جهة أن أصحابها لم يدخلوا في اعتبارهم النقود ولم يولوها أي اهتمام بل اعتقدوا أن لها دورا محايدا وأنها مجرد حجاب يغطي الحقيقة؛ لأن البضائع تبادل بالبضائع، ويرى "أن ليس هناك مكانة تفوق مكانة النقود - لأن للنقود دورا ايجابيا نظرا لتعلق الناس بها ونظرا لابتغائهم الحصول عليها رغبة في استعمالها في المستقبل أو لاكتنازها، والنقود أداة أساسية في التحليل الاقتصادي، ومن الخطأ تناسيها. (65)

## 2. نظرية الاستثمار النقدي .

مع تطور الزمان حصل تحول في وضعية المستثمر الأروبي، فبعد أن كان المدخر يستغل بنفسه رأس ماله الذي كونه عن طريق الإمساك عن نفقات الاستهلاك، أصبح المدخر غير المستثمر، لأن المدخر يسلم رأس ماله الى المؤسسات المصرفية والمالية في شكل ودائع أو مقابل

(63) مصرف التنمية الاسلامي ص 283 .

(64) مدخل للدراسات الاقتصادية ج 1 ص 357 وما بعدها .

(65) المرجع السابق ص 135 .

شراء أسهم في شركات، حينئذ استقلت عملية الادخار عن عملية الاستثمار من حيث إن الأشخاص الذين يدخرون يختلفون في الغالب عن الأشخاص الذين يقومون بإجراء العمليات الاستثمارية، (66) كما سبق البيان .

أمام هذا الوضع ظهر زيف النظرية التقليدية التي تدعي أن الفائدة إنما هي ظاهرة بضاعية، لا ظاهرة نقدية، لأن العوامل النقدية أصبحت هي الجديرة بالاعتبار، وفي ظلها يلعب النقد والائتمان الدور الحاسم في تحديد معدل الفائدة، (67) ولم يبق مناص من الاعتراف بأن الفائدة هي ثمن النقد .

وفي هذا الإطار اختلفت آراء الاقتصاديين في تبرير الفائدة التي يتقاضاها المدخر ثمناً لرأس ماله . هل هي ندرة رؤوس الأموال التي يخضع بموجبها معدل الفائدة الى مستوى العرض والطلب ؟ أم أن الفائدة هي تعويض عن المخاطر التي يتعرض لها المقرض ؟ أم أن فائدة رأس المال النقدي في مقابل ربح الملكية العقارية ؟ أم هي " أجر الزمن " اذ ما يباع ويشترى في سوق رأس مال المقرض ليس الا الزمن ؟

هذه الآراء التي تدخل في إطار النظرية الاقتصادية التي تعتبر الفائدة ثمناً للنقد، بالإضافة الى الآراء الأخرى التي تدخل في إطار النظرية التقليدية التي تعتبر الفائدة ثمناً لجهد الادخار، قد صنفها الدكتور رفيق المصري في مجموعتين هما : النظريات الحافظة والنظريات غير الكافية، (68) كما أن الاقتصادي الانجليزي كينز قد تعرض لها بالنقد والتفنيد وانتهى الى اقتراح حل واحد هو : " اشتراكية الاستثمار " وقد قال الاستاذ عيسى عبده في حق هذا الحل :

---

(66) المرجع السابق ص 370 - 372

(67) مصرف التنمية ص 283

(68) المرجع السابق ص 285 وما بعدها .

"و لعلنا نجد في الفقه القديم ما يؤيدنا - بعض التأييد - على هذا " (69)

و على أي حال فإن المجال لا يتسع لاستعراض جميع النظريات والآراء وتناولها بالتفصيل والنقد والتحليل، لأن متطلبات البحث لا تقتضي أكثر من الاختصار على جانب واحد منها وهو التبرير لشرعية الفائدة، دون الخوض في غمار قياس معدلها، ولعل فيما قدمناه ما يفي بالغرض المقصود (70).

•

---

(69) ورد ذلك على لسان الباحث الكبير في الندوة التي نشرتها مجلة لواء الإسلام عن "الربا" والنظريات الحديثة " في ملحق عدد شهر رجب 1380 هـ - ص 10 وما بعدها . انظر ما كتبه الأستاذ زيدان أبو المكارم عن تدخلات المشاركين في هذه الندوة في مؤلفه "العدل الاقتصادي " ص 60 وما بعدها .

(70) والجدير بالملاحظة أن نظريات وآراء الاقتصاديين يعتبر أكثرها إعادة لما قاله رجال الدين والحقوقيين في المرحلة السابقة.



ثالثا :

## الاستثمار الرئوي في الفكر الماركسي بين النظرية والتطبيق .

حسب التحليل التاريخي والاقتصادي الذي قدمه ماركس حول رأس المال، فإن الفائدة تعتبر في نظره ظاهرة نقدية كالربح تماما، وعلى عكس النظرية التقليدية فهو يرى في شأن المال التجاري أن التبادل يبدأ بالنقود التي تتحول الى سلع ثم تتحول هذه السلع الى نقود في شكل: ن - س - ن . وفي شأن رأس مال المراهين : ن-س-ن ، يقتصر على طرفين فقط لا وسيط بينهما : ن-ن . أي نقود تستبدل بنقود ، وهذا شكل لا يتفق مع طبيعة النقود .... وعلى ذلك فالمرابي مكروه بحق لأن النقود نفسها هي مصدر كسبه، ولا تستعمل للأغراض التي ابتدعت من أجلها(71) .

بهذا المنطق هاجم ماركس الفائدة والربح معا، دون تمييز بينهما، لأنهما في نظره ناتجان عن "فائض القيمة" إذ فائض القيمة لا يخلقه التبادل، وإنما هو من إنتاج العمل البشري الذي هو المصدر الوحيد لكل قيمة، "وما القيمة سوى عمل اجتماعي متجسد في السلع(72) "

وعلى أساس هذه الفرضية فصاحب رأس المال يستغل العمال ويسرق منهم قوة عملهم أي فائض القيمة، وهو المستفيد وحده من مؤسسة الملكية الفردية، إذن تكون فائدة رأس المال هي حصة من ناتج عمل الغير يتم الحصول عليها عن طريق استغلال الوضع الاجتماعي الفاسد والمبني على الاغتصاب والتمييز بين من يملك ومن لا يملك .

إن الدواء الناجع الوحيد لمرض الاستغلال يكمن في حل مؤسسة الملكية الفردية وهذه النتيجة هي التي شكلت مبدأ المذهب الجماعي :

(71) راجع رأس المال ج 1 - ص 191

(72) أسلوب الإنتاج الرأسمالي من تأليف جماعي ص 5

ومن المتناقض نظريا تصور الفائدة في نظام يرفض الملكية الفردية، ويجعلها أساس الاغتصاب والاستغلال المميزين للنظام الرأسمالي .

### هذه هي النظرية ، فماذا حدث في الواقع ؟

يكشف لنا التاريخ أن الاتحاد السوفياتي منذ ثورة 1917 م ، ومعظم البلدان الاشتراكية الأخرى في أوروبا الشرقية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، قد قام بتجربة تطبيق أفكار ماركس، فأنشأ نظاما اقتصاديا ليس فيه للفائدة ولا للربح حق الذكر، هذه التجربة دامت خمسين سنة الى أن لاحظ الاقتصاديون السوفييت حالة من التذبذب و عدم الفعالية في النظام القائم، فنادوا برد الاعتبار لمبدأ الفائدة و الربح كمعيار للفعالية الاقتصادية والكفاية الادارية(73)

وفي هذا الضوء يتجلى بوضوح تفريط الفكر الماركسي في إبعاد الفائدة والربح من مجال الفعالية الاقتصادية، وبالمقابل فقد رأينا أن إفراط النظام الرأسمالي في إباحة كل فائدة وكل ربح من أي نوع كان هو السبب في افلاسه، الأمر الذي جعل العالم المعاصر يتأذى بإحداث نظام اقتصادي جديد، وهذا مايجعلنا نطمئن على مستقبل الاقتصاد الاسلامي الذي يحدد موقع الفائدة الحقيقية، ويميز بين البيع والربا .

---

(73) راجع : مصرف التنمية ص 61 و 303 .

رابعا :

## النظام الربوي وأثره السيئ على الوضع الاقتصادي في الوقت الحاضر

### أ- الأزمات الاقتصادية نتيجة طبيعية للاستثمار الربوي :

- التعريف :

الأزمة الاقتصادية عبارة عن إفلاس مالي ناتج عن طبيعة النظام الاقتصادي السائد حيث يختل التوازن العام بين العرض والطلب، فتضعف القوة الشرائية عند السواد الأعظم من السكان، وتتراكم المخزونات التي لا تجد مشتريا، وتقلل المعامل أبوابها وتشرذم العاطلين .

وينعكس أثر ذلك على قيمة العملة، ومستوى النمو الاقتصادي والبحث العلمي، ومعدل الانتاج الكلي، ويسري مفعول هذا التأزم في هيكل الحكم، نتيجة القلق والضيق واضطراب الأوضاع<sup>(74)</sup> .

### ب- الأزمات الاقتصادية للنظام الرأسمالي

تعرض النظام الرأسمالي لعدة أزمات اقتصادية خانقة في فترات متلاحقة، هذا النظام الذي تتحكم في أسسه وأهدافه عوامل الاستثمار الربوي، وتقبط على زمام المبادرة فيه الشركات الاحتكارية التي كانت جسر العبور الى بسط النفوذ الاستعماري والهيمنة على اقتصاديات شعوب العالم الثالث، ودفع الدول الغنية الى التنافس على الأسواق، الأمر الذي

---

(74) وسبب الأزمة هو أن وضع النقود التي يتداولها المجتمع أصبح مخالفا لطبيعتها من حيث إنها وسيلة لتبادل السلع النافعة، والربا هو الذي يقلل من فائدة النقد ويحجب قيمته الانتفاعية، ومن هنا تحدث الأزمات الاقتصادية وتزيد حدتها بالربا راجع : المعامل المصرفية والربوية : ص : 48 .

أدى الى اندلاع حربين عالميتين خلال هذا القرن، كما أنها هي السبب الأول في مختلف الحروب الدائرة رحاها الآن، أو التي من المرتقب اندلاعها .

ان الاستثمار الربوي الممثل في الشركات الاحتكارية، والمؤسسات المالية، والمصارف الغربية الربوية تمتص موارد البلدان المتنامية التي تملك المواد الأولية ومصادر الطاقة، لهر السبب الأول في افقار المجتمعات، وتشريد العمال، وشن الحروب التخريبية ونشر أولية الخوف والرعب والاعتقال في كثير من أنحاء هذا العالم .

ومن أجل ذلك قلنا ان الأزمات الاقتصادية نتيجة طبيعية للاستثمار الربوي، ولإعطاء نظرة مركزة حول هذه الأزمات الاقتصادية في العالم الرأسمالي سأعتمد على المعدلات والنسب التي جمعها الدكتور صبحي الاتريبي، (75) من مراجع متعددة، يصعب الحصول عليها، وسأحاول تنسيقها مضيفا اليها ما يمكنني الالمام به في هذا الصدد .

## 1 - ما قبل الحرب العالمية الثانية

تعرض النظام الرأسمالي لدورات اقتصادية خانقة أهمها :

- استمرار الركود والكساد خلال الدورة الاقتصادية بأكملها، فقد كانت تنحصر في حدود، 4 الى 12 شهرا، في حين استمرت لمدة 37 شهرا خلال الأزمة العالمية ما بين سنوات 1929-1932 .

- الانخفاض في معدلات الإنتاج الصناعي، حيث هبط معدل الإنتاج الصناعي في العالم الرأسمالي خلال الأزمة المذكورة بنسبة : 28 إلى 33 % .

---

(75) عن بحث بعنوان "ملاحظات حول الأزمة الاقتصادية للنظام الرأسمالي" نشر في جريدة المحرر \* عدد 254 بتاريخ 17 صفر 1395 هـ 1 مارس 1975 - ص 5 الدار البيضاء - المملكة المغربية .

## 2 - ما بعد الحرب العالمية الثانية الى نهاية الستينات .

لقد تميزت بداية هذه الفترة بانخفاض كبير يتمثل في استمرار الركود والكساد في الدورة الاقتصادية أولا ، ثم بتقلص الانخفاض في معدلات الإنتاج الصناعي ثانيا ، ثم بالتباين في فترات ظهور الأزمة بين دولة رأسمالية و أخرى .

ومع ذلك فقد حدثت أول أزمة اقتصادية بالولايات المتحدة في خريف 1948 ، عندما انخفض الإنتاج الصناعي خلال عام واحد بنسبة 10% ، وانتقلت الأزمة بعد ذلك في فترة لاحقة إلى اقتصاديات دول أوروبا الغربية، حيث انخفض معدل الإنتاج الصناعي بها انخفاضاً كبيراً خلال سنتي : 1951 - 1952 .

وفي سنتي : 1953 - 1954 تعرض الاقتصاد الأمريكي للركود مرة أخرى، حيث انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 17% تقريباً .

أما في سنة 1957 - 1958 فقد تفجرت أزمة شبه عالمية كانت أكثر حدة في الولايات المتحدة، وكندا، وبريطانيا، وألمانيا الاتحادية، واليابان .

## 3 - ما بعد الستينات

مع بداية الستينات انخفض الإنتاج في الولايات المتحدة بنسبة 1 و 8% وتعرض الاقتصاد البريطاني والكندي لبوادر أزمة جزئية .

أما في عام : 1967 فقد بدأت معالم الركود الاقتصادي في الظهور بأمريكا إلى أنه أمكن تجنب امتداد الأزمة عن طريق الاتفاق العسكري (76) .

(76) حيث بلغ التدخل العسكري الأمريكي مداه في الهند الصينية والشرق العربي . وفي الحقيقة لم يكن الاتفاق العسكري من عوامل التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية الأمريكية، لأنه عامل ظاهري موقت، استفادت منه شركات الصناعة الحديثة، ولكن انعكست أعراض أمراضه على الموازنة الأمريكية في شكل تضخم مالي، وإفلاس اقتصادي، الأمر الذي حدا بها إلى تغيير سياستها الداخلية والخارجية بشكل جزئي على الأقل، وقد استفلت إسرائيل هذا الوضع المتردي في الولايات المتحدة قصد تحقيق أحلامها التوسعية في الوطن العربي في 5 حزيران 1967 .

وإذا كانت هناك ملاحظة على ماسبق، فإن محاولة التخفيف من حدة آثار الأزمات وتحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً، كانت من بين العوامل التي أدت الى ظهور النظريات الاقتصادية الخاصة، مما أطلق عليه اسم " الرأسمالية الموجهة " أو " الرأسمالية المنظمة " وغيرها، إلا أن انهيار النظام الاستعماري القديم، وهو مادفع الى ظهور أساليب الاستعمار الجديد، وحدوث الأزمات الاقتصادية العالمية، ومنها الأزمة الراهنة بالإضافة الى ظهور نظام اشتراكي عالمي، تحالفت قدراته الاقتصادية، كل ذلك أدى الى افلاس النظريات الاقتصادية الرأسمالية، وأثبت عدم كفاءتها للتلائم والتكيف مع الظروف التاريخية الجديدة، ومتطلبات الثورة التكنولوجية والعلمية وبذلك انتهى مااتفق على تسميته بعصر المعجزات الاقتصادية، وسأكتفي بمثال واحد لمشكل التضخم والبطالة في الولايات المتحدة زعيمة المعسكر الرأسمالي، فقد ذكرت وكالة المغرب العربي أن البطالة أصبحت تمثل المشكلة رقم واحد، أكثر من التضخم، فعلى المستوى القومي أصابت البطالة بالفعل 5 و 7 ملايين شخص بنسبة : 8 % من القوة العاملة، وهي نسبة لم يسبق لها مثيل منذ الأزمة الكبرى التي حدثت قبل الحرب، ويعتقد رجال الاقتصاد أن هذه النسبة ستصل الى 10% أو أكثر في بعض المراكز الصناعية، وهناك مشكلة أخرى تزيد من القلق، وهي أن صناديق التأمين ضد البطالة في عدة ولايات قد أفلست، فقد اضطرت ولاية " نيوجرسي " الى اقتراض مليون دولار من الخزنة الفيدرالية .

على أن بقية الدول الرأسمالية لا تقل سوءاً عما عليه الوضع في الولايات المتحدة ، ويذكر بعض الملاحظين أن الرأسمالية الاحتكارية قد تلجأ لسياسة الحروب المحدودة للخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة ولتذويب الثلوج الضخمة، كما ورد أخيراً في تصريحات بعض المسؤولين في الولايات المتحدة بخصوص دول الخليج، بالإضافة الى مآشاهده من حروب محدودة في افريقيا (78) .

---

(78) على أثر هذه التصريحات وأرسال البعثات وقع رد فعل قري من لدن بعض دول السوق الأوروبية المشتركة ودول الحلف الأطلسي، ممايدل على تناقض المصالح الاقتصادية للدول الرأسمالية .

ان هذه الأزمات الاقتصادية الحانقة التي تحتاج العالم الرأسمالي ليست النتيجة طبيعية لتفكك وافلاس نظامه الرئوي الذي يختنق اليوم بين تضخم وبطالة من جهة، وبين شلل في مجال التطور الصناعي والبحث العلمي من جهة أخرى(79) .

---

(79) وإذا كانت نظرية اللورد كينز حول حل الازمات الاقتصادية تنادي بتخفيض سعر الفائدة الى أدنى الحدود ، فان الحل الحقيقي يوجد في دعوة الاسلام ومبادئه بحاربة الربا و الغائه .

خامسا :

## الاستثمار الربوي في التصور الإسلامي

بعد العرض التاريخي لمشكلة الربا وتشخيص أثرها السيء على الوضع الاقتصادي في العالم المعاصر، أعود الى التصور الاسلامي لمشكلة الربا، وأبدأ من حيث تجب البداية .

### 1 - التعريف بالربا :

#### أ - المفهوم اللغوي :

تستعمل هذه المادة مجردة ومزيدة .

في المجرد يقال : ربا المال يربو ربا . وربوا : زاد و نما .

وفي مزيد الرباعي يقال : رابي مراباة أعطى ماله بالربا .

و أربى ارباء : أخذ أكثر مما أعطى .

.....الخماسي يقال : ارتباه ارتباء : زاد عليه

.....السداسي يقال : استربى استرباء : طلب الزيادة .

و الاسم من هذه المادة " ربا " وهو : الفضل، الفائدة، الربح الذي يتناوله المرابى من مدينه، والنسبة اليه ربوي (80) .

و يقابله في الفرنسية : usury وفي الانجليزية usury وقد استبعدت هاته الكلمة من الاستعمال اليومي و المدرسي فترجمت في اللغتين الى كلمة "فائدة" intêrêt بالفرنسية و interest بالانجليزية، تمييزا لها عن الربا، وسعيا وراء قطع الصلة بالنصوص المقدسة التي

---

(80) راجع كتب اللغة المشار اليها سابقا في مادة "ربو"



تحرم الربا، وسار على هذا المنهج بعض الاقتصاديين المسلمين في مؤلفاتهم أو مشاريعهم (82) .

### ب- المفهوم الاصطلاحي :

الربا في البناء الفقهي أربعة أنواع، ولم تسلم الصيغ التي وضعت لتعريفه الشمولي من ملاحظة الليس أو الالتباس، وهذا سبب قصورها أو شمولها لما عداه كالبيع الفاسدة، وعلى سبيل المثال نورد تعريفين :

الأول للحنابلة وهو أن الربا " الزيادة في أشياء مخصصة" (83) وهذا التعريف لا يكاد ينطبق الا على ربا الفضل .

و الثاني للحنفية ويحد الربا بأنه : " فضل مال بلا عوض في معاوضة ما بمال " (84) ويقصد به فضل مال ولو حكما، فيشمل التعريف حينئذ ربا النسيئة والبيع الفاسدة، باعتبار أن الأجل في أحد العوضين حكمي بلا عوض مادي محسوس، والأجل يبذل بسببه عادة عوض زائد(85).

ولذلك استغنى بعض الفقهاء المحققين عن تعريف الربا بالتمييز بين أنواعه .

---

(81) المنهل "الدكتور سهيل ادريس ومن معه ص 1062

(82) مثل كتاب " بنوك بلا فائدة " عيسى عبده مطبعة دار الفتح بيروت 1970 .

(83) الفقه الاسلامي في أساليبه الجديد ص : 460 .

(84) قال ابن عابدين وفيه نظر، فان كثيرا من البيع الفاسدة ليس فيها فضل خال من عوض كبيع ماسكت فيه عن الثمن وغيره . نعم يظهر ذلك في الفاسد بسبب شرط فيه نفع لأحد المتعاقدين مما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه . راجع رد المحتار على الدر المختار ج 4 ص 176 .

(85) راجع : شرح فتح القدير "ابن الهمام" ج : 7 - ص : 8 و أيضا "كفاية الأخيار" تقي الدين الحسيني ج : 1 ص: 246

## 2 - التمييز بين أنواع الربا .

يميز الفقهاء بين نوعين من الربا ، وهما : ربا الفضل ، و ربا النسيئة . غير أن ابن رشد يحلل كيف صار الفقهاء الى هذا التمييز ، وذلك عن طريق تتبع مواقع الربا في النصوص الواردة في تحريمه ، وبهذا الاعتبار ، فهو يصنف الربا في أربعة أنواع :

نوعان يكونان في القرض ، ونوعان يكونان في البيع ، وهي :

**النوع الأول :** الزيادة في رأس مال القرض في مقابل تأخير الدفع ، وهو : " ربا الجاهلية " المنهي عنه وذلك أنهم كانوا يسلفون بالزيادة وينظرون ، فكانوا يقولون : " أنظرني أزدك " وهو الذي عناه عليه السلام بقوله في حجة الوداع : " ألا وإن ربا الجاهلية موضوع وأول ربا أضعه ربا العباس بن عبد المطلب " ويزيد الإمام الرازي في تفسيره ربا الجاهلية إيضا : " ... كان الواحد منهم يدفع ماله لغيره إلى أجل ، على أن يأخذ منه كل شهر قدرا معيناً ، ورأس المال باق بحاله ، فإذا حل ، طالبه برأس ماله ، فان تعذر عليه الأداء زاده في الحق والأجل " وهذا الأسلوب في الاقتراض والاستحقاق يماثل الأسلوب الذي مازال مستعملا في أيامنا ، وهو يقوم على أساس تسديد رأس المال في الاستحقاق والفوائد بشكل دوري ( كل سنة مثلا ) (86) وفي تحريم هذا النوع نزلت آيات سورة البقرة (87) .

**النوع الثاني :** الوضعية من رأس المال في مقابل تعجيل الدفع قبل أجل الاستحقاق وهو ما عبر عنه بـ " ضع وتعجل " وفي الحديث : " ضعوا وتعجلوا " وتختلف آراء الفقهاء في هذا النوع .

(86) راجع : مصرف التنمية الاسلامي ص 148 .

(87) ومنها " يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين ، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله ، وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون " البقرة الآيتان : 278 - 279 وهي من آخر ما نزل من القرآن . قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : " وأنه كان من آخر القرآن نزولا آيات الربا ، فتوفي رسول الله (ص) قبل أن يبينه لنا ، فدعوا ما يربىكم إلى ما لا يربىكم " المحلى لابن حزم . م : 5 - ص 469 .

### النوع الثالث: ربا الفضل

### النوع الرابع: ربا النسيئة

وسياتي بيانها، والمقصود الآن أن ابن رشد يميز بين أربعة أنواع من الربا .

- ربا القرض ( الزيادة ) في مقابل تأجيل الدفع، وهو ربا الجاهلية .

- ربا القرض (الوضيعة) في مقابل تعجيل الدفع، وهو مختلف فيه .

- ربا الفضل في (بيع) الاجناس الربوية عند التماثل(88) .

- ربا النسيئة في (بيع) الاجناس الربوية أيضا عند التماثل أو الاختلاف . وهذا التمييز صحيح من حيث المبدأ ، ولكنه مخالف للبناء الفقهي المتعارف، لذلك استدرك الموقف اذ صرح في آخر المطاف : "وقد أجمع العلماء على أن الربا نوعان : ربا فضل و ربا نسيئة، وانما صار جمهور الفقهاء الى أن الربا في هذين النوعين لثبوت ذلك عنه (ص)(89) "وهو يقصد الحديث المروي عن عبادة بن الصامت عن رسول الله (ص) أنه قال : "الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلامثل يدا بيد، سواء بسواء، فاذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم، اذا كان يدا بيد. (90) "

ويوافق على هذا الرأي زيدان أبو المكارم من علماء الأزهر يقول : "وهذا الحديث هو الأصل الذي أخذ منه فقهاء المذاهب أحكام الربا " .(91)

حينئذ أصبح ربا الفضل يتبادل الأصناف الربوية عند التماثل : الذهب بالذهب، و البر

---

(88) و حسب السياق فهو يقصد بيع الاجناس الربوية الا اني بيانها .

(89) بداية المجتهد ص 96 .

(90) المحلى لابن حزم م 5 - ص 490 وفي صحيح مسلم تقديم وتأخير وزيادة . انظر ج 1 ص 466 .

(91) العدل الاقتصادي ص 83 .

بالبر، بزيادة في أحد العوضين، في حين اتسع مفهوم ربا النسيئة ليشمل ثلاث صور :

- الزيادة في رأس مال القرض في مقابل تأجيل الدفع، وهو ربا الجاهلية .

- القرض بفائدة (92) .

- البيع الآجل في الربويات عند التماثل كذهب يذهب، وفضة بفضة، أو شبه التماثل كذهب بفضة أو العكس .

ومن هنا جاء اللبس والالتباس في تعريف الربا عموماً، وفي تعريف ربا النسيئة على الخصوص، إذ دل تارة على الزيادة في رأس مال القرض إما ابتداءً وإما عند الاستحقاق، كما دل تارة أخرى على عدم الفورية في التناجز في حالة تبادل الربويات .

في ضوء هذا التحليل الذي أعده مهما وضرورياً، يمكن الاطمئنان الى أن تناول مشكلة الربا في بنائها الفقهي يكون صادراً عن تمييز لا لبس فيه ولا التباس، وهذا يسمح لنا بتقييم موقف علماء الاقتصاد حين استعملوا لربا الفضل وربا النسيئة إطلاقاً جديدة، فسموا ربا الفضل : ربا البيوع، وسموا ربا النسيئة : ربا الديون . ونحن سنحتفظ بمصطلحنا الفقهي لانهيد عنه، (93) سيما وأن ربا النسيئة يدخل في الديون والبيوع معا كما سبق البيان .

-

(92) قال ابن حزم في المحلى : القرض أن تعطي انسانا بعيته من مالك تدفقه اليه ليرد عليك مثله إما حالا في ذمته وإما إلى أجل مسمى، وهذا مجمع عليه ... ولا يحل أن يشترط رد أكثر مما أخذ ولا أقل وهو ربا مفسوخ "م 5 - ص 77 وهذا يدل على أن النسيئة في القرض مبدأ مجمع عليه، ولكن الربا يدخل القرض حين تشترط الزيادة على أصله عند الاستحقاق.

(93) ومن استعمل إطلاقاً الاقتصاديين الدكتور نورالدين عتر أستاذ علوم القرآن والسنة بجامعة دمشق في كتبه "المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الإسلام" فقد قسم الربا الديون، وربا البيوع ص 83 وما بعدها .

## النوع الأول :

### ربا الفضل

(أو التبادل على أساس الجودة أو الميزة في رأس المال القيمي أو الاستهلاكي )

#### أ - التعريف : موقف مذهبي :

ربا الفضل عند المناهضة هو : المقايضة أو الصرف في الربويات بزيادة في أحد المثلين في مقابل جودة الآخر أو تميزه في صفة أو سكة أو نحوها (94) .

وعند الحنفية هو زيادة عين مال في عقد بيع على المعيار الشرعي عند اتحاد الجنس . والمقصود من "عين مال" أن الزيادة المادية إذا حصلت في أحد المثلين وجد الربا ، وإن كانا متساويين في القيمة الشرائية ، واحترز بالمعيار الشرعي وهو الكيل والوزن عن المذروع والمعدود والأبدال القيمة ، وهذا على مذهبهم من أن علة الربا في الأصناف الربوية هي : الكيل والوزن كما سيأتي :

وعرفه الدكتور وهبة الزحيلي بعبارة أوضح : هو بيع ربوي بمثل مع زيادة في أحد المثلين (95) .

#### ب- الأصناف الربوية بين الحصر والنموذجية :

إذا رجعنا الى حديث عبادة بن الصامت السالف الذكر ، فالتناجد أن الأصناف الربوية عبارة عن ست مواد مختلفة ، وهذه المواد يبدو أنها إما من المعادن الثمينة : الذهب

---

(94) ماذكرناه من الجودة أو التميز في الصفة أو السكة هو رأي ابن قيم الجوزية . راجع : اعلام الموقعين ج 3 ص 155 .

(95) الفقه الاسلامي في أسلحه الجديد ص 464 .

والفضة، (96) وإما من الأطعمة : البر، الشعير، الثمر، الملح .

لكن هذه الأصناف الستة هل هي مذكورة على سبيل الحصر، بحيث لا يجوز تجاوزها الانحص صريح، وهو غير موجود ؟ وهذا موقف الظاهرية، أم أنها مذكورة كنماذج يقاس عليها، بعد التحري في معرفة علة الربوة؟ وهذا موقف المذاهب الأخرى، مع تطورات داخلية لاصلاح ما هو جرم أو تسبب في ضعف الموقف المذهبي، ولا يتسع المجال لتتبع كل المناقشات المذهبية حول تفسير العلة الربوة في الأصناف المذكورة، والقياس عليها، وإبطال حجة الآخر، إذ يكفي إعطاء صورة مصغرة تبرز خصائص بعض النظريات المهمة في تحليل ربا الفضل، سيما وأن هناك رأي قوي السند أذكره فيما بعد، يثبت استحلال ربا الفضل .

وهذه بعض النظريات في العلة الربوة :

قال المالكية : الاقتيات والادخار، وتأول ابن رشد المدونة عليه، وهو المشهور .

- الاقتيات والادخار (97) وكونه متخذاً للعيش غالباً .

- غلبة الادخار، وروي عن مالك (98) .

- اما علة الذهب والفضة فهي التثمين، أي كونهما من المعادن القيمة التي تستعمل في قياس قيم الاموال (علة الثمنية) (99)

---

(96) أو الدنانير والدراهم، كما ورد في حديث مسلم في باب الربا : بالدينار بالدينار لا فضل بينهما والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما "وفي زمان الرسول عليه السلام كان التعامل بالدنانير أو الدراهم اما "مبادلة" بالعدد . واما "مراطة" بالوزن وكانت فارسية أو رومية ولم تضرب العملة الاسلامية الا في عهد عبد الملك بن مروان . الخليفة الاموي .

(97) الاقتيات أن يكون الطعام مقتاتاً أي تقوم به البيتة، ومعنى الادخار ان لا يفسد بتأخير، ولا حد للادخار على ظاهر المذهب بل يرجع فيه الى العرف، وقيل إن حده ستة أشهر فأكثر .

(98) راجع : مواهب الجليل للحطاب ج 4 ص 338 وأيضاً بداية المجتهد ج 2 ص 97 .

(99) مصرف التنمية الإسلامي ص 164 .

- وقالت طائفة منهم أبو ثور، ومحمد بن المنذر، وهو رأي الشافعي في أول قوله : علة الربا هي الأكل والشرب والكيل والوزن والتشمين، وصح هذا القول عن سعيد بن المسيب (100) .
- وقالت طائفة : هي الطعام في الجنس أو الجنسين وهو قول الشافعي الآخر، وعليه يعتمد أصحابه (101) .
- وقال الحنفية : هي الكيل أو الوزن مع اتحاد الجنس في الطعام، والوزن مع الجنس في الذهب والفضة (102) .

- وقال ابن قيم الجوزية : "علة الربا في الصرف والبيع الربوي هي سد ذريعة ربا النسيئة الذي هو حقيقة الربا، وحيث منعوا من الزيادة في البيع الفوري، فإن منعهم منها في البيع الأجل أولى، فهذه هي حكمة تحريم ربا الفضل التي خفيت على كثير من الناس ... وقد ذكر الشارع هذه الحكمة بعينها . فانه حرمه سدا للذريعة النساء، فقال في حديث تحريم ربا الفضل : "فإني أخاف عليكم الرما " والرما هو الربا، فتحريم الربا نوعان : نوع حرم لما فيه من المفسدة وهو ربا النساء، ونوع حرم تحريم الوسائل وسدا للذرائع فظهرت حكمة الشارع الحكيم وكمال شريعته الباهرة في تحريم النوعين (103) ."

### ج- نقد نظريات "علة الربوية"

في طريقنا الى نقد النظريات المذهبية أو الخاصة حول " العلة الربوية، لا بأس أن نستصحب معنا ملاحظة في غاية الأهمية، وهي أننا حين نريد حل أية مشكلة مستعصية فاننا نتوجه إلى

(100) راجع : المحلي لابن حزم، م 5، ص 469 :

(101) المرجع السابق والصفحة أيضاً : مفسر المحتاج للخطيب الشربيني : 2 ص 22 ونهاية المحتاج للرملی : 3

ص 30

(102) راجع : شرح فتح القدير لابن الهمام، ج 7 : ص 4 : وأيضاً كفاية الأخيار لتقي الدين الحسيني ج 1 : ص : 248

(103) اعلام الموقعين ، ج : 3 - ص : 155

نقطة التأزم فيها ، كما يفعل الطبيب تماما حين يتجه إلى مصدر الداء في معالجته للأعراض المرضية الناشئة عن الداء الأصلي .

هل العمل بمقتضى هذه الملاحظة يساعدنا على معرفة العلة الربوية، وكشف القناع عن وجهها الحقيقي ؟ وبذلك يسهل التطبيق العملي للعمليات الاستثمارية في الصرف والتجارة في المواد الغذائية الضرورية . سنرى ؟

إن الرسول عليه السلام قد واجه مشكلة التعامل برأ الفضل في النقود والأطعمة عن طريق إيجاد حلين لها :

**الحل الأول :** يتعلق بوجوب تطبيق الصرف الفوري في النقود ، والبيع الفوري المشروط باختلاف الجنس في الأطعمة، وهذا الحل وارد في حديث عبادة بن الصامت : "فإذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم"

**الحل الثاني :** ويتعلق بالبيع العادي في الأطعمة، إذ لا يتصور في النقود إلا الصرف الفوري المتقدم، ودليلنا على هذا الحل حديث سعيد الخدري رضي الله عنه قال :

"جاء بلال الى النبي (ص) بِتَمْرٍ بَرْنِي (وهو صنف جيد) فقال له النبي (ص) : من أين هذا ؟ قال بلال : كان عندنا تمر ردي . فبعت منه صاعين بصاع لِيُطْعِمَ النبي (ص) فقال له النبي (ص) : أواه ؟ عين الربا عين الربا ، لا تفعل، ولكن إذا أردت أن تشتري فبع التمر ببيع آخر ثم

---

(104) الصرف في اللغة اللغزي، ففي الحديث "لم يقبل الله منه صرفا ولا عدلا" أي فضلا، وقيل من الصرف الذي هو النقل و الرد ، وفي الشرع "العقد على الذهب والفضة بعضها ببعض أي تبادل الذهب بالفضة أو العكس . ويشمل المبادلة "بالعدد" و المرافطة بالوزن . ولا جزء الصرف الآجل اطلاقا ، نعم يجوز الصرف الفوري بشرط واحد : التساوي حالة قائل الهدلين : ذهب بذهب أو فضة بفضة أي انتفاء ربا الفضل، لذلك فإن مفهوم الصرف هو تبادل جنس بغيره وفي تبادل الجنس يحسنه اخلال بالجانب التنظيمي ، ولا يقلل من حدته الاشتراط التساوي .



اشتره\* (105) .

وعملا بمقتضى الملاحظة السابقة، ألا يكون النبي عليه السلام قد توجّه في وضع هذين الحلين إلى نقطة التأزم ومصدر الداء لهذه المشكلة الربوية ؟

قبل الإجابة على هذا السؤال ينبغي في البداية تسليط بعض الأضواء على طبيعة مشكلة ربا الفضل، وطبيعة الحلين الشرعيين الموضوعيين لها .

إن طبيعة مشكلة ربا الفضل تكمن في اعتبار ماتدل عليه من تفاضل وتماثل خروجاً عن الخط التشريعي المنظم لقيم الأموال، وتبادل السلع، وعلى الأخص المواد الغذائية الأولية التي لا يستغني عنها، فالعدل عن الصرف، فالعدل عن الصرف، وهو تبادل الدينار بالدرهم أو العكس، إلى تبادل الدينار بالدينار، أو الدرهم بالدرهم، وهما من جنس واحد، لا يقصد به تقييم الثمنية، وهو الدور الأصلي الذي تمارسه النقود، باعتبارها رؤوس أموال، أو قيماً للأشياء ولكنه عمل يقضي إلى غبن أحد الطرفين وأكل أموال الناس بالباطل، بالإضافة إلى ما يحمله من تصدع في صلب هيكل السوق المالية التي تتحكم في قيمة العملة، عندما يراد استبدال بعضها ببعض، وقد ذكرنا أن العملة التي كانت في زمن الرسول عليه السلام لم تكن متساوية الجودة ولا ذات وزن واحد، لذلك فإن حماية السوق تقتضي أن يكون التعامل بهذه النقود مثلاً بمثل، ضماناً لتلافي أي غرر أو غبن يصيب أحد الطرفين المتعاملين .

هذا في النقدين، وفيما يخص المواد الغذائية الضرورية، فإن العدل عن عرضها للبيع في الأسواق العمومية، وإخراجها عن قانون العرض والطلب المتحكم في قيم الأشياء، ثم تحويلها إلى عملية مقايضة بين المالكين لنفس المادة، مثل تبادل البر بالبر، أو الشعير بالشعير

---

(105) صحيح البخاري ج : 3 ، ص : 133 وأيضاً المحلى لابن حزم ج 5 ص : 471 راجع تعليق الأستاذ زيدان أبو المكارم على هذا الحديث في كتابه "العدل الاقتصادي" ص 90 وانظر كيف كان اليهود يستغلون هذا الوضع الاقتصادي فينتجون أجرد أنواع الثمار لبيعه أهل اليسار بأكثر قدر من الثمر الرديء الذي يبيعونه للقراء بأثمان عالية وعلون عليهم شروطاً قاسية إذا أعطوهم نسيئة "المعاملات المصرفية والربوية" نور الدين عتر ص 94 .

هذا العمل يقضى إلى أمرين خطيرين :

- التحول عن البيع المنظم، والسير في طريق عشوائي .

- جعل هذه المواد الغذائية تبادلية في نفسها بدون وساطة النقد، والأمر الأول يتنافى مع تكافؤ الفرض امام الجميع، ويؤدي إلى احتكار مادة من المواد وجعلها دولة بين الأغنياء . والأمر الثاني يؤدي الى غبن أحد الطرفين المتعاملين ويكون وسيلة من وسائل الزيادة في أحد العوضين المتماثلين دون وجود أية علة معتبرة من طرف الشرع، قال عليه السلام "جيدها وردئها سواء" (106) إذ الجودة في السكة أو الميزة في الصفة انما تظهر قيمتهما الحقيقية حينما يتحولان الى شيء آخر في مقابلة بيع المادة بغير جنسها، لأن الشيء تظهر قيمته بغيره، ولذلك جاز تبادل البر بالشعير مثلاً في البيع الفوري، دون اشتراط التساوي، لأن المقايضة في الجنسين ربما استندت الى سبب اقتصادي أو تدبير منزلي .

في هذا الضوء يمكن القول بأن ربا الفضل انما منع لما فيه من إخلال بالجانب التنظيمي، وقد اعتبره النبي عليه السلام أول خطوة على درب الفوضى والتعامل العشوائي في مجال حيوي هو قيم الاموال وأساس الأمن الغذائي، فكان لا مناص من التوجه الى نقطة التأزم ومصدر الداء المتمثلين في الإخلال بالجانب التنظيمي، وذلك بمنع المسلمين من تلك المعاملات الهامشية الشاذة، عن طريق الرجوع الى الصرف العادي والبيع العادي المنظمين من طرف الشرع.

أصبح واضحاً الآن أن تحليل طبيعة الحلين الشرعيين لمشكلة ربا الفضل هي التي قادتنا الى اكتشاف العلة الربوية، وهي الإخلال بالجانب التنظيمي .

هذا رأينا، وهو تفسير للنظريات المذهبية والخاصة في موضوع محاولة الكشف عن

---

(106) فتح القدير لابن همام ج 5 ص 278 ورد المختار على الدر المختار ابن عابدين ج 4 ص 191 وقسر النسفي قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه "اما الزيادة فلا" اي ان الجودة لا قيمة لها عند مقابلة الجنس انظر "طلبة الطلبة ص 113 .

العملية الربوية، تلك النظريات التي اكتفت بالقاء الضوء على الأصناف الربوية الستة قصد تحديد طبيعتها والقياس عليها، فاختلفوا : هل هي الطعم واللون والوزن والكيل، أم هي الاقتنيات والادخار والتمثمين .

وحسب الحدس الفقهي، فإن هذه العلل التي ذكروها لا تتوفر على صفة العلية، لأنها لاتقبل أن تدور مع الحكم وجودا وعدما، إذ هي صفات ثابتة، بدليل أن النبي عليه السلام حين اتجه الى الحل، لم ينظر إلى إبطال تلك العلل الموجودة فيها حسب طبيعتها والموجودة أيضا في مواد أخرى غيرها حسب طبيعتها كذلك، كما اكتشفوا ذلك بأنفسهم(107) ، وإنما نظر إلى ما يحدثه ربا الفضل من خلل وتصدع في الجهاز التنظيمي، فاتجه عليه السلام إلى إصلاح هذا الخلل والتصدع برد الاعتبار إلى الصرف والبيع المنظمين، وألغى تلك المعاملات الهامشية الشاذة التي يتسلل منها خطر الربا تحت ستار بيع الردئ بال جيد مع تفاضل وتماثل، وهذا هو عين الربا وعلته الحقيقية،(108) لما فيه من هدر لقيم السلع، وإخلال بالجانب التشريعي المنظم للتعامل الاقتصادي على أسس سليمة .

#### د - القواعد المستخلصة :

استخلص الفقهاء من الأحاديث الواردة في شأن مشكئة ربا الفضل وطرق حلها قواعد عامة نوجزها في ثلاث حالات :

**الحالة الأولى :** تبادل معدن من جنسه، أو طعام بطعام من جنسه ويشترط شرطان :

- التساوي في البديلين (مثلا بمثل، سواء بسواء)

---

(107) فقد وجدوا نفس العلل في مواد معدنية وغذائية أخرى مثل النحاس والذهب . راجع مواهب الجليل للحطاب

ص338 د 346 وما بعدها وأيضاً بداية المجتهد ج 2 ص 97 وما بعدها والفتاوى الإسلامية في أسره الجديد ص472

(108) راجع: اعلام الموقعين ج 3 - ص 155 .

- التسليم الفوري (يأ بيد)

**الحالة الثانية :** تبادل معدن بمعدن مختلفين، أو طعام بطعام مختلفين (الذهب بالفضة، البر بالشعير) يبقى شرط واحد هو :

- التسليم الفوري (فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يأ بيد )

**الحالة الثالثة :** تبادل معدن ثمين (ذهب، فضة) بأحد الأطعمة الربوية (بر، شعير، تمر، ملح) يسقط الشرطان، ويصبح البيع عاديا أساسه العمل بمبدأ الحرية التجارية، فيصح أن يكون البيع آجلا أو عاجلا .

### هـ- استحلال ربا الفضل في نظر ابن عباس .

يتفق فقهاء المذاهب على أن تحريم ربا الفضل إنما ورد في الحديث، دون القرآن، ويرى كاتب معاصر (109) أن تحريم ربا الفضل في الحديث كان على ثلاث مراحل :

- مرحلة ما قبل خيبر

وهي تمثل الخطوة الأولى، وأثناءها ورد حديث عبادة بن الصامت السابق :

"الذهب بالذهب، والفضة بالفضة ... الحديث"، وهو يلزم المسلمين إذ تبايعوا في صنف واحد بمراعاة شريطين :

- التساوي

- الفورية

---

(109) هوزيدان أبوا المكارم من علماء الأزهر في كتابه : "العدل الاقتصادي" ص 88 وما بعدها .

فإذا اختلف الجنسان سقط الشرط الأول، وبقي الثاني وهو الفورية لاتقاء ربا النسبته .

#### - مرحلة خبير :

وفي هذه المرحلة تخفيف عن المسلمين، وتوجيه لهم إلى استخدام "الدرهم والدنانير" معايير أساسية لتقدير قيم الأشياء، وذلك يعطي الاحساس بالعدل ويمنع من بخص القيم، وهذا ما يفيد الحديث السابق المروي عن أبي سعيد الخدري، وفيه أمر النبي عليه السلام أن يباع الثمر الردي، ويشتري بثمره الثمر الجيد : يدل تبادل صاعين من الردي بصاع من الجيد .

#### - المرحلة الأخيرة من حياة النبوة .

وفي هذه المرحلة ورد قوله عليه السلام فيما يرويه الشيخان من حديث أسامة بن زيد : "لا ربا إلا في النسبته"<sup>(110)</sup> ورواه الشافعي موصولا : "إنما الربا في النسبته" وروى بزيادة "إنما الربا في النسبته، وما كان يدا بيد، فلا بأس به"<sup>(111)</sup> .

بهذا الحديث الذي يسقط ربا الفضل أخذ ابن عباس فقال : إن الربا المحرم فقط : هو ربا النسبته . وذهب زيد بن أرقم والزبير وابن جبير واسامة بن زيد راوي الحديث وغيرهم إلى مثل هذا الرأي .

ويريد هذا الكاتب المعاصر من تتبع الترتيب الزمني إثبات أن هذا الحديث الأخير ناسخ لما قبله من الأحاديث، مع أن النسخ لا يصار إليه إلا بتوفر شروطه، وعند تعذر الجمع بين الأحاديث عن طريق الموافقة أو التأويل، وقد قام العلماء المجتهدون بتأويل هذا الحديث، فقد ذكر السرخسي في المبسوط : أن النبي (ص) سئل عن مبادلة الخنطة بالشعير والذهب بالفضة

(110) صحيح البخاري ج 3 - ص : 73 وصحيح مسلم ج 1 : ص 469 .

(111) روى الإمام أبو حنيفة مرقفا في مسنده ص : 58 طبعة حلب . راجع : "السنة ومكانتها في التشريع" الدكتور

مصطفى السباعي . ص : 465 وما بعدها .

إلى أجل، فقال النبي (ص) : "لاربا إلا في النسيئة" فهذا بناء على ما تقدم من السؤال، فكأن الراوي سمع قول رسول الله (ص) ولم يسمع ما تقدم من السؤال أو لم يشتغل بنقله(112)

ولذلك نقل جابر بن زيد أن ابن عباس رجع عن قوله، ثم جاء اجماع التابعين على تحريم الربا بنوعيه، فرفع الخلاف(113) .

---

(112) راجع المبسوط للسرخسي ج 12 - ص : 112 .

(113) راجع : الفقه الإسلامي في أسلوب الجديد : ص 465 ثم طلبة الطلبة للنسفي ص 115 .

النوع الثاني :

### ربا النسيئة (114)

(أو الزيادة في رأس المال في مقابل تأجيل الدفع)

من خلال تفصيل أحكام الربا في الشريعة الإسلامية يتجلى بوضوح أن مجازاة الاقتصاديين المسلمين في تقسيم الربا إلى قسمين : ربا بيع و ربا ديون، لا تكون صحيحة إلا إذا قصرنا نظرنا على ربا النسيئة فقط، دون ربا الفضل، إذ في العرف الفقهي أن ربا النسيئة هو الذي ينقسم إلى قسمين :

- ربا بيع

- ربا ديون

وهذا التصحيح في المفهوم لا يمنع من تصور أن ربا الفضل وربا النسيئة قد يجتمعان على صعيد واحد في مجال الصرف والمقايضة في الأطعمة .

### أ - ربا النسيئة في البيوع : (أو البيع الآجل)

وينقسم إلى قسمين :

البيع الآجل في الربويات، والبيع الآجل في غير الربويات .

---

(114) النسيئة والنساء والنسيء . قال تعالى : "إنما النسيء زيادة في الكفر" سورة التوبة آية 37 اسم من نساء الشيء على وزن صنع : أخره وأنسأ الشيء كذلك .

## البيع الآجل في الرويات :

أجمع العلماء على تحريم البيع الآجل في مجال تبادل "الأموال الربوية" بعضها ببعض، والتحريم هنا يتعلق بتبادل الذهب بالذهب، أو الفضة بالفضة أو العكس، أو تبادل الطعام الربوي بطعام آخر من جنس واحد أو من جنسين مختلفين، ونختار من بين الاحاديث السابقة التي تحرم البيع الآجل في الأموال الربوية حديث أسامة بن زيد : "أما الربا في النسيئة" أو لا ربا الا في النسيئة " هاتان المجموعتان : النقود والاطعمة، لا يجوز في كل واحدة منهما على حدة الاتسليم الفوري وهو في التعبير النبوي "يدا بيد" و "هاء وهاء"

وسبق ان بينا أن التبادل بالأموال يشمل عمليتين : الصرف في النقود، والمقايضة في الاطعمة، وقد جاءت الدراسات الاقتصادية الحديثة لتبين إعجاز الشريعة ودقة أحكامها ومراعتها في شأن تحريم البيع الآجل في هاتين العمليتين : ففيما يخص الصرف، فإن القصد من تحريم البيع الآجل وتفرق المتعاقدين قبل التسليم الفوري هو انحياز عملية الصرف بالسرعة التي تؤمن الطرفين من مغبة التقلبات أو المفاجآت «وَمَنْ خَبَرَ السُّوقَ التِّجَارِيَةَ بِصِفَةِ عَامَةٍ، وَسُوقَ أَوْرَاقِ النِّقْدِ بِصِفَةِ خَاصَةٍ أَدْرَكَ لَذَلِكَ حِكْمًا كَثِيرَةً» (115) .

وقد سئل عبد الله بن عمر رضي الله عنه عن الصرف، فقال : "من هذه الى هذه (التسليم الفوري) فإن استنظرك آلى خلف هذه السارية فلا تفعل " والتعبير بالسارية كناية عن شدة المطالبة بالتسليم الفوري، وقد عبر عن نفس المعنى بكناية أخرى في حديث أبي جيلة : "ولا تفارقهم حتى تستوفي وإن وثب من سطح فثب معه" (116)

---

(115) المعاملات المصرفية والربوية . الدكتور نور الدين عتر ص 97 .

(116) طلبة الطلبة . النسي ص 114



- وفيما يخص المقايضة في الأطعمة الربوية : فإذا بيع طعام عاجل بطعام آجل، فقد يلحق أحد الطرفين غبن كبير نتيجة التقلبات المفاجئة في أسعار هذه السلع، وهذا تفسير للعلة الربوية في التعبير الفقهي، وبما أننا في مجال التقاء ربا الفضل و ربا النسيئة حسب البناء الفقهي، فلا بأس أن نفتح صفحة من باب "السلم" (بيع آجل بعاجل، وشرع لسد الحاجات) لنقرأ شرطا واحدا من شروطه، وهو مايعيننا هنا، فالفقهاء يشترطون في المسلم (الثلث العاجل) والمسلم فيه (المبيع الآجل) أن يكونا مختلفين في الجنس الذي تجوز النسيئة فيه بينهما، فلا يجوز اسلام الذهب والفضة أحدهما في الآخر، لأنه ربا ، وكذلك لايجوز اسلام الطعام الربوي بعضه في بعض، لأنه ربا، ويجوز اسلام الذهب والفضة في الطعام الربوي وغيره من الحيوان والعروض،(117) لماذا ؟ لأن البيع الآجل بالذهب والفضة يرجع اساسا الى ثبات قيمتهما وقيمة النقود ، وبهذا الاعتبار أصبح النقد قادرا على قياس الدفع المؤجل .

وكذلك استطاعت النقود أن تؤدي عملها بشكل كامل، عن طريق القيام بوظيفتين رئيسيتين ووظيفتين ثانويتين :

أما الوظيفتان الرئيسيتان للنقود فهما :

- وسيط للمبادلة .

- مقياس للقيمة .

و أما الوظيفتان الثانويتان فهما :

- مستودع أو مخزن للقيمة .

- مقياس للدفع المؤجل(118) .

وهذا المنظور الاقتصادي يقرنا من ادراك حكمة الشريعة في تحريم البيع الآجل في

---

(117) النقد الاسلامي في اسلوبه المجدي ص 389 .

(118) المعاملات المصرفية والربوية ص 98 .

مجال تبادل الأموال الربوية بعضها ببعض .

القسم الثاني :

### البيع الآجل في غير الربويات :

عن أبي هريرة عن النبي (ص) قال "تاجر يداين الناس، فإذا رأى معسرا قال لفتيانه :  
تجاوزوا عنه لعل الله أن يتجاوز عنا ، فتجاوز الله عنه " (119)

نستدل بهذا الحديث على أن التجار المنتجين يجوز لهم أن يبيعوا سلعتهم ومنتجاتهم بيعا  
آجلا أو عاجلا، حسب اختيارهم، وما يرونه صالحا لأحوالهم، بل إن البيع الآجل في غير  
الربويات مطلوب ومرغوب فيه، وهذا ما يفيد الحديث بصريح العبارة، إذن فمن حيث المبدأ  
يجوز البيع الآجل في غير الربويات، وهذا المبدأ وقع تأطيره فقهاء حتى يسلم مجال تطبيقه من  
حدوث أي خلل من شأنه أن يحول البيع الآجل المشروع، إلى بيع آخر ممنوع، وهو ما حدث  
بالفعل، فأصبحت بعض المعاملات تكتسي في ظاهرها صيغة البيع الآجل، ولكنها في حقيقة  
أمرها تعتبر من قبيل النسيئة في البيوع، وعلى سبيل المثال : يأتي رجل الى صاحبه فيقول له  
: أبيعك هذه السلعة بعشرة نقدا، وأشتريها منك بعشرين نسيئة .

إن البيع الثاني إذا أضيف الى البيع الأول استقر الأمر على أن أحدهما دفع عشرة دنانير  
في عشرين إلى أجل، وهو ملّ يعرف في الاصطلاح باسم : بيع الآجال أو "بيع الذرائع  
الربوية" (120) أو يقال في حقه : إنه مظهر من مظاهر الخيل الربوية التي أفضنا الحديث عنها  
سلفا، ولاتحتاج إلى إعادة طرح إشكالاتها من جديد، إذ ظهر هناك أن الغاية من ممارستها هي

---

(119) هذا الحديث رواه يستندنا الراصل الى الشيخ الامام البخاري قال : حدثنا هشام بن عمار حدثنا يحيى بن حمزة  
حدثنا الزبيدي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله انه سأل أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي (ص) قال : الحديث ...

صحيح البخاري باب البيوع ج 3 ص 67

(120) بداية المجتهد ج 2 - ص 105 .

التوصل عن طريق البيع الآجل إلى استحلال القرض بفائدة .

هذا الملحق كان لامناص من لفت الأنظار إليه، قبل إلقاء الأضواء على المظاهر الرئيسية لها النسبة في الديون، حتى يمكن التمييز بوضوح بين القرض الربوي، والبيع الآجل الربوي الذي هو وسيلة وذريعة للوصول إلى استحلال القرض الربوي (121) .

### ب- ربا النسبة في الديون :

ينسحب ربا النسبة في الديون على ثلاث مظاهر رئيسية هي :

- ربا الجاهلية (أو تأجيل الاستحقاق في مقابل الزيادة في رأس المال الأصلي) .

- ربا القرض (أو القرض بفائدة) .

- ربا "ضع وتعجل" (أو الوضعية من رأس المال في مقابل تأجيل الدفع) .

### المظهر الأول :

تأجيل الاستحقاق في مقابل الزيادة في رأس المال الأصلي :

(أو ربا الجاهلية)

عند مجيء الاسلام كان المال قد تحول عن أداء الدور الذي وضع من أجله، فأصبح قوة غاشمة مستبدة تتحكم في مصير الناس، وتغتال حقوقهم، وتفرض سلطانها عليهم من موقع محصن بأعراف الجاهلية الجاهلاء الجاري بها العمل في المعاملات المالية، وأكبر ظاهرة في هذا

(121) و قد يظن خطأ أن ربا البيع ينسحب على " بيع الطعام قبل قبضه، وبيع مالم يخلق، وبيع الثمار قبل الزهر، وبيع الملابس والمناولة والمعامرة، وبيعتين في بيعة، وبيع وشرط، وبيع السنبلة حتى يبيض والعنب حتى يسود، " وبيع المضامين والملاقيح " مع أن النهي الوارد في شأن هذه البيوع إنما هو من جهة الغبن الذي يسببه الغرر، أي الجهل بالثمن أو المثلن أو الاجل.

المجال هو ظاهرة الربا التي كانت متفشية في المجتمع العربي، وقائمة على إشبع صورة من صور الاستغلال .

وقوام هذا الربا هو تأجيل دفع الدين عند الاستحقاق في مقابل الزيادة على أصله المستحق، وفيه نزلت آيات الربا من سورة البقرة قال تعالى :

«يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مومنين، فإن لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله، وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون، وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة، وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون» (123)

حسب رأي أكثر المفسرين أن هذه الآية نزلت في ربا العباس بن عبد المطلب ورجل من بني المغيرة كانا شريكين في الجاهلية يستثمران أموالهما عن طريق الإقراض إلى ناس من ثقيف... فجاء الإسلام ولهما رؤوس أموال عظيمة من الربا (124).

ويوافق على هذا الرأي ابن رشد مضيفاً أن ربا الجاهلية محرم أيضاً بالسنة وبإجماع الأمة، وحول بيان مفهوم ربا الجاهلية يذكر : "أن العرب كانوا يسلفون بالزيادة وينظرون، فكانوا يقولون " أنظرنني أزدك " وهذا هو الذي عناء عليه السلام بقوله في حجة الوداع : "ألا وإن ربا الجاهلية موضوع، وأول ربا أضعه ربا العباس بن عبد المطلب" (125)

وهذه العملية المحظورة تشمل صوراً كثيرة بعضها ظاهر وبعضها غير ظاهر نذكر من بينها مايلي :

- تأجيل استحقاق القرض في مقابل الزيادة في رأس المال الأصلي .

---

(123) سورة البقرة . الآيات : 278 - 280 .

(124) راجع تفسير الألويسي "روح المعاني" ج 2 - ص 3 - ص : 52

(125) بداية المجتهد ج 2 - ص 96 .

- تأجيل استحقاق الدين الذي ثبت في الذمة ثمننا لسلعة، بأن يتأخر المشتري عن الدفع فيلزم زيادة مقابل هذا التأخير .

- تأجيل استحقاق الضرائب المباشرة أو غير المباشرة في مقابل الزيادة على المبلغ الأصلي .

- تأجيل استحقاق الأداءات المترتبة عن الخدمات التي تقدمها المصالح العمومية أو شبه العمومية في مقابل الزيادة على المبلغ الأصلي .

هذه الصور التي تدخل في إطار عملية الاستثمار المحظور، منها ما كان معروفا شائعا، وقد واجهته نصوص التحريم بشكل مباشر، قصد تطهير الوضع الاقتصادي الفاسد الذي أفرزته البيئة العربية في جاهليتها، ومنها ما أفرزه تقليد الحضارة الغربية عند احتكاك المسلمين بها منذ عهد الانفصال .

المظهر الثاني :

### القرض بفائدة : (أوربا القرض)

#### -التعريف باستراتيجيته

يشكل القرض بفائدة العمود الفقري للنظام الرأسمالي، وعلى أساسه قام بناء النهضة الأوروبية التي تنكرت للمعتقدات الدينية، والقيم الأخلاقية، ومبادئ العدل والإحسان . وفي الوقت الحاضر يمارس القرض بفائدة دورا رئيسيا في السياسة الدولية وفي المعاملات الاقتصادية على مختلف المستويات .

وحيث إن المصارف وصناديق النقد والتوفير تعتبر بمثابة الرئة التي يتنفس منها النظام الرأسمالي الربوي الذي ينشر ظلاله في كل أنحاء الدنيا تحت هيمنة الاقتصاد الغربي، وهي إنما تركز على الاقتراض بفائدة في انجاز مشاريعها الاستثمارية، فإن الموقع الاستراتيجي الذي يتمتع به القرض بفائدة قد حظي باهتمام متزايد من لدن الكتاب المعاصرين، فأعجزوا

دراسات وأبحاثا تلقى الأضواء على هذا المرقع الاستراتيجي، وتبين في نفس الوقت محاذيره وعواقبه الرخيمة .

#### - التعريف بطبيعته (نظرية الفائدة)

القرض بفائدة : عملية إقراض نقدي يحسب فيها الزمان الفاصل بين تسليم القرض وأدائه قصد فرض فائدة بسيطة أو مركبة يؤديها المقرض عند الاستحقاق(126) .

وسأكتفي بالتركيز على كلمتين واردتين في هذه الصيغة التعريفية الواضحة الدلالة، وهاتان الكلمتان هما : "قرض" و "فائدة"

. أما القرض فينقسم إلى قسمين :

- قرض مشروع وهو عملية مبادلة بين المثليات بفاضل زمني، ويدعى القرض الحسن"(127)

- قرض محظور وهو الذي نتحدث عنه، وذلك عندما يصبح القرض إحدى طرق استثمار رأس المال، حينئذ نجد أن العملية الاستثمارية التي تتم بواسطة هذا القرض المحظور قد فقدت أحد عناصرها الأساسية وهو مشاركة العمل، وينطبق هذا الحكم على المعاملات المصرفية، وعقود شركات الأشخاص وشركات الأموال في النظام الرأسمالي، كشركات المساهمة، إذ المعتبر في تأسيس الشركات إنما هو عنصر رأس المال، لاعتنصر العمل الإنساني لأن هذه الشركات تتأسس باجتماع رؤوس الأموال في شكل قروض أو أسهم يصير لها حق الاستثمار

---

(126) هناك صيغ كثيرة تعرف القرض بفائدة، أذكر من بينها مايلي :

- هو مبادلة مال حال بمال مؤجل مع زيادة مقابل الأجل .

- هو عملية دين يؤدي عنه مال زيادة على أصل الدين في مقابل المدة التي يظل فيها الدين في ذمة الدين . انظر

المعاملات المصرفية والربوية . نور الدين عتر ص 83 وأيضاً السياسة المالية في الاسلام . عبد الكريم الخطيب ص 150 .

(127) ذكرت في الجزء الثالث . تعريفه وحكمه اعتماداً على ما في المحلى لابن حزم ج 8 - ص 77

وحدها (128) .

و أما الفائدة فهي المبلغ المضاف إلى مقدار المال، ويتفق عليه مقدما عند إجراء عقد القرض، هذا المبلغ المضاف هو ما يدعى بالفائدة، ويبرر عادة بأنه عوض عن الزمان الفاصل (129) وأنه ثمن التمتع بالشيء المقترض خلال فترة القرض، (130) أو هو من الربح اليسير كما سنرى عند الشيخ محمد عبده وتلميذه محمد رشيد رضا والشيخ جاورش من علماء الأهر .

و الفائدة أصبحت مرتبطة بمفهوم القرض، وصارت لها سمات وخصائص تختلف بين العرف الفقهي في تطوره، والعرف الاقتصادي والحقوقى الذي سبق بيانه .

والواقع أن كلمة "فائدة" لم تستعمل في العرف الفقهي مرادفة لكلمة "ربا" الا في أواخر هذا القرن، وعن طريق العدوى (131) .

وقد أجهدت نفسي في محاولة العثور على دراسة فقهية من عالم معتد به حول "نظرية الفائدة " وتبريرها الشرعي، هل هو الرأي والاجتهاد، أو مجازاة الظروف السياسية والاقتصادية العالمية ؟ ولكن دون جدوى، وأقصى ما يجده الباحث فتاوى ومحاضرات وتعليقات عابرة، القصد منها تبرير القرارات التي اتخذت أوائل هذا القرن في شأن انشاء المصارف وصناديق التوفير في تركيا والهند ومصر العربية .

---

(128) راجع "الإسلام وإيديولوجية الإنسان" سميح عاطف الزين . ص : 87 وما بعدها .

(129) راجع بداية المجتهد ابن رشد ج - ص

(130) مصرف التنمية الاسلامي "الدكتور رفيع المصري ص 60 .

(131) أُلحِت سابقا : ان رجال الاصلاح الديني في الغرب حوالي القرن السادس عشر، قد وقفوا موقفًا جديدًا من الربا،

فأباحوه باسم الفائدة، فخلصا من الانصياع للنصوص المقدسة التي تحرم الربا، وتخفيفا من حدة هجمات من بقي متمسكا بالمذهب الكنسي .

وسأكتفي في هذا الصدد بذكر ثلاثة نماذج من هذه الفتاوى والمحاضرات، وهي كمايلي :

- الفتوى التي أصدرها الشيخ محمد عبده بإمكان تقاضي ربح عن الأموال المودعة في صناديق التوفير، وكان الفقراء من مودعي هذه الأموال قد امتنعوا من أخذ الربح الذي استحقوه بمقتضى " دكريتو خديوى " (132) الذي سمح لمصلحة البريد بإنشاء صناديق توفير، عام 1904 ، وقد سمي هذه الفائدة التي تدفعها الصناديق "ربحا" (133) أقصاه : 5 ، 2 % .

ويذكر الشيخ محمد رشيد رضا أن استأذه أصدر هذه الفتوى مشافهة استنادا الى مراعاة أحكام شركة المضاربة في استغلال النقود المودعة في الصندوق .. ثم جمع الخديوى جمعية من علماء الأزهر وكلفهم بوضع طريقة شرعية (نظرية الفائدة) لصندوق التوفير، فوضعوا مشروعا عرض على نظارة المالية لاقراره، وكان مبنيا على ماأفتى به الشيخ الامام مشافهة(134) .

النموذج الثاني : في عام 1908 م طرحت جريدة " بايسا اخبار " الاسلامية اليومية على مؤتمر من : 18 عالما دينيا يرأسهم أحمد علي المحدث، هذين السؤالين : "هل للمسلم أن يودع في المصرف مالا بلا فائدة لمدة من الزمن ؟ هل يحق له أن يرسل مالا من مكان الى آخر بطريقة الشيكات " لقاء عمولة ؟ "

وكان الجواب على السؤالين ايجابيا، لسببين : الأول لأن قصد المودع هو أمان ماله لا الحصول على الفائدة، فهو اذن لا يرتكب إثما، وإن كان ماله الذي أودعه في المصرف قد

---

(132) يزعم المستشرق مكسيم رودنسون في كتابه "الاسلام والرأسمالية" ص 136 أن الخديوي استند الى فتوى الشيخ محمد عبده في إنشاء صناديق التوفير، بينما محمد رشيد رضا يذكر أن هذه الفتوى انما صدرت بعد ان تبين ان زهاء 3000 فقير من واضعي الاموال في صندوق التوفير لم يقبلوا أخذ الربح الذي استحقوه بمقتضى الدكريتو .

(133) المغالطة هنا تكمن في إيهام الناس بأنه لا فرق بين الفائدة المستحقة من مجرد القرض، وبين الربح من المضاربة التي هي عقد شركة بين مال وعمل .

(134) راجع : مجلة " المنار " التي كان يصدرها الشيخ محمد رشيد رضا (المجلد 6 لعام 1903 ص 717 والمجلد 19 لعام 1917 ص 72 ) .



يستخدم في الحصول على الربا ، والثاني لأن العمولة أجرة، (135)

وليست فائدة، فلا اثم في تقاضيتها (136) .

**النموذج الثالث :** محاضرة ألقاها الشيخ عبد العزيز جاويز من مشايخ علماء الأزهر عام 1907 دعا فيها الى قصر الربا المحرم على الربا الجاهلي (ربا "الاضعاف المضاعفة" ) مع القول بأن النبي عليه السلام كان يؤدي زيادة على ما استلف، اذن لم لايجوز أن نلتزم بذلك ابتداء في عقد القرض؟ وبأن معظم من يقتضون بالربا لم تدمر بيوتهم بسببه، بل بسبب بذخهم ونسقتهم وجهم للظهور ثم أنهى محاضرته بالدعوة الى : "أن نقصر التحريم على ما حرم الله في كتابه من ربا النسيئة المضاعف، فنخالف الجمهور بحكم العقل والضرورة ونتجاوز عما قل من الفائدة ... كما فعلت الحكومتان الإسلاميتان العثمانية والفارسية" (137)

نستنتج من هذه النماذج الثلاثة أن "نظرية الفائدة" هي ظاهرة نقدية ترتبط بالقرض الانتاجي وتخصه، دون إشارة الى القرض الاستهلاكي، كما رأينا .

وهذه النظرية التي تحاول إخراج الفائدة من نطاق الربا المحرم تستند الى ثلاثة تبريرات أساسية هي :

- قياس فائدة القرض على ربح رأس المال المستثمر في المضاربة .

---

(135) هذا التبرير يتجاهل الفرق بين الاجر والفائدة، إذ الاجر في مقابل في استعمال شيء غير مثلي لا يمكن التصرف فيه بالبيع والشراء، وعلى ذلك تشبيه الفائدة بالاجر مخالف للطبيعة الحقوقية للأشياء، فيجب رفضه .

(136) الاسلام والرأسمالية . مكسيم رودنسون . ص 138 .

(137) قال ابن حزم في المحلى م 5 ج ص 77 : "ولا خلاف في بطلان اشتراط الزيادة في القرض، فان تطوع عند قضاء ما عليه بأن يعطي أكثر مما أخذ وأقل مما أخذ، أو أجود مما أخذ، أو أدنى لما أخذ، فكل ذلك حسن مستحب " . وروينا من طريق البخاري قال : حدثنا خلال حدثنا مسعر بن كدام عن محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله قال : "كان لي على رسول الله (ص) دين فقضاني وزادني " . وعليه فالقياس على الفعل الثبوتي قياس مع وجود الفارق، ولا يصح ذلك الا على أساس المصادرة الفكرية وليس الحق بالباطل لابهام الضمائر الوردية .

- اقتصار التحريم على الفائدة المركبة (ربا الجاهلية " الأضعاف المضاعفة دون الفائدة البسيطة " (فائدة القرض )

- الفائدة مجرد ايجار يتح تقاضيه مقابل استعمال رأس المال النقدي، مثلما يتقاضى مالك العقار ايجارا مقابل استعمال أرضه الزراعية مثلا .

هذه التبريرات الثلاثة يمكن تزيفها وإبطالها من أساسها بكلمة واحدة وهي أن المصارف وصناديق التوفير ليست شركات استثمارية بالمعنى الشرعي، لأنها متعقدة على أساس اجتماع رؤوس الأموال دون اعتبار لمشاركة عنصر العمل في إبرام العقد، هذا أولا، وثانيا إن قياس الفائدة على الربح أو الايجار ينطوي على كثير من المغالطة والاستلاب الفكري، إذ ان عالما في مستوى الشيخ محمد عبده وتلميذه محمد رشيد رضا والشيخ عبد العزيز جادوش لا يخفى عليه التمييز الواضح بين الربا وريح التجارة وإيجار العقار، ولا يمكنه في الحالات العادية أن يطلق هذه الأسماء على غير مسمياتها، وأكثر من ذلك فإن ورود النص بتحريم الاستثمار بالربا مانع من استعمال الرأي والاجتهاد، وقديما قال عرب الجاهلية : " إنما البيع مثل (139) الربا " أي أن الاستثمار بالتجارة مثل الاستثمار بالربا، فأفحمهم القرآن المبين بحجة العقل والعدل : "وأحل الله البيع وحرم الربا(140) " لأن البيع مبادلة بين مالين (تجارة عن تراض (141) والربا أخذ مال في مقابل لا شيء، ومن شأن الاستثمار بالربا أن يشير الجشع في قلوب الأقوياء، والحقد والكراهية في نفوس الضعفاء، ويجر أبناء الإنسانية إلى إذكاء نار الحروب في كل مكان وعلى مختلف المستويات مهما كانت التبريرات السياسية والاقتصادية

---

(138) الاسلام والأسمالية . مكسيم رودنسون . هامش صفحة 137 نقلا عن محاضرة لابن علي فكار في الربا نشرت في جريدة اللواء في عدد 16 شتنبر 1908 ، ولخصها ابراهيم زكي الدين بدرى في كتابه " نظرية الربا المحرم في الشريعة الاسلامية " ص - 242 .

(139) (140) سورة البقرة الآية 275

(141) قال تعالى "يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بهنكم بالباطل، إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم "سورة النساء الآية 29 .

التي حاول (المجتهدون والمجددون) أن يجدوا لها مسلكا شرعيا لتحرير التيار الجديد الوارد من الغرب الرأسمالي .

### المظهر الثالث :

**ضع وتعجل :** (أو الوضعية من رأس المال في مقابل تعجيل الاستحقاق)

وصورته أن يكون لشخص على آخر دين الى أجل، فيعجله المدين قبل حلول الأجل على أن ينقص منه، في مقابل تعجيل الدفع قبل الاستحقاق .

هذه العملية اختلف فيها رأى الصحابة وفقهاء الأمصار على قولين :

- الجواز، وبه قال ابن عباس من الصحابة، ونفر من فقهاء الأمصار .

- المنع، وبه قال ابن عمر من الصحابة، ومالك وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل والثوري واختلف رأي الشافعي بين القولين (141).

وحجة من اجاز هذه العملية ماروى عن ابن عباس : "أن النبي (ص) لما أمر باخراج بني النضير جاءه ناس منهم قالوا يا نبي الله انك أمرت باخراجنا، ولنا على الناس ديون لم تحل فقال رسول الله (ص) "ضعوا وتعجلوا" (142)

وحجة من منعها أنها شبيهة بعملية الزيادة على الدين في مقابل تأجيل الاستحقاق (ربا الجاهلية المجمع على تحريمه) ، ووجه الشبه بين العمليتين أن الزمان قد جعل له مقدار من المال بدلا منه، ذلك أن الدائن في العملية الأولى لما نقص من الزمان جعل في المقابل نقصان

---

(141) بداية المجتهد ابن رشد ج 2 - ص 108

(142) هذا الحديث لم تثبت صحته عند الأئمة لضعف سنده .

مقدار الدين (143) .

ومثل ذلك في المنع أن يعجل المدين بعض ما في ذمته ويؤخر بعضه الى أجل آخر، وأن يأخذ الدائن قبل الأجل بعض الدين نقدا وبعضه عرضا، ويجوز ذلك كله بعد الأجل لبعده التهمة، كما يجوز أن يعطيه في دينه المؤجل عرضا قبل الأجل، وإن كانت قيمته اقل من دينه (144) .

في هذا الضوء يمكن القول في النهاية بأن هذه المظاهر الثلاثة المتقدمة :

- تأجيل الاستحقاق في مقابل الزيادة في رأس المال الأصلي .

- القرض بفائدة .

- الوضعية من رأس المال في مقابل تأجيل الدفع .

هي التي تعتبر معايير وأصولا لربا النسبة في الدين الذي هو في مقابل ربا النسبة في البيوع كما سبق بيان ذلك بما فيه الكفاية .

-

---

(143) راجع . اعلام الموقعين ابن قيم الجوزية ج 2 - ص 154 وأيضا القوانين الفقهية ابن جزي ص 252 . 289 .

(144) قال ابن رشد وهو مذهب مالك وجمهور من ينكر "ضع وتعجل" راجع بداية المجتهد ج : 2 ص : 108

## المبحث الثاني

### الإخلال بالجانب الاجتماعي في فلسفته الإنسانية وأهدافه الشرعية.

إن اهتمامنا المتزايد بالجانب المادي للاستثمار يجب أن لا يصرفنا عن الاهتمام بجانبه الثقافي والاجتماعي، وكذلك فعلنا في السابق، فلم تقتصر على التعريف ببنيته الصورية بل تجاوزناها الى تحديد طبيعته الثقافية والاجتماعية وأهمية الدور الذي يمارسه في مجال تكوين الإنسان، وبناء حياة المجتمع في تغييرها وتوجيهها وترشيدها، وفي هذا الاطار نريد أن نتحرك الآن، ذلك ان التصرف الاقتصادي في الإسلام ليس مبني على أساس أن الغاية تبرر الوسيلة، بل على أساس جعل الحياة أمام الناس تعاوناً ومشاركة وتبادلاً بين المنافع والخيرات ولو في أخرج الأزمات والمحن، وفي ذلك أنجح حل للمشاكل الاقتصادية، وأكبر دافع يحفز العناصر الاقتصادية على اقتحام ميادين الاستثمار والانتاج والابتكار .

وهذا المبدأ الاسلامي المبني على اعتبار القيم الانسانية والمثل الاخلاقية، قد يكون من تفسيراته اثاره الشعور بالمسؤولية، وإيقاظ الاحساس بالمصلحة الاجتماعية، ونجد ذلك في الاسلوب القرآني من خلال معالجته لقضايا تشريع الأحكام التنظيمية وتفصيلها، والأمثلة متعددة تقتصر على واحد منها للقياس عليه، ففي آيات الربا من سورة البقرة نجد أن هذه الآيات في معالجتها لمشكلة الربا قد قامت بتغطية جانبين أساسيين : جانب تنظيمي، وجانب اجتماعي فاهتمت أولاً بتشريع الأحكام التنظيمية، حيث أقرت قانوناً ينص على تحريم عمليات الربا والغاء الديون المترتبة عليها والتي لم يحن استحقاقها بعد، وأن الدائن ليس له الا استرداد رأس ماله فقط، وما أن هذا القانون يطبق اعتباراً من يوم صدوره بدون أثر رجعي ، فان العمليات الربوية التي وقعت تصفيتا قبل صدوره لا يتناولها حكم هذا التقنين الجديد، "فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف" (145) .

(145) سورة البقرة الآية : 279 .

لكن هذا الاهتمام تبعه أو مازجه اهتمام آخر بالجانب الاجتماعي المتصل بالإنسان في تصوره واتجاهه، لأنه الغاية والمنطلق الحقيقي لكل تشريع تنظيمي إذ يلاحظ في آخر آيات الرها أن الأهمية الاجتماعية أصبحت هي المركز الرئيسي الذي يؤول اليه التغيير الذي يحدث في حالتي الاستجابة أو الاعراض، يقول تعالى : "فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وان تبثم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون " وقال : "وان تصدقوا خير لکم ان كنتم تعلمون" (146)

اذن فالاسلام في تشريعه الاقتصادي وفي تنظيمه لعمليات الاستثمار يقيم توازنا عادلا بين الجانب التنظيمي الذي تتحكم قوانينه في سير المعاملات الاقتصادية، وبين الجانب الاجتماعي الذي تجب حماية حركته وحرته من الاستغلال والغبن، واغتياال الحقوق، والاحتكار في شتى صوره، سواء كان ذلك ناشئا عن جشع القطاع الخاص، كما هو عليه الحال في النظام الرأسمالي، أو ناشئا عن استبداد القطاع العام، كما هو عليه الحال في النظام الجماعي .

وعلى هذا الأساس فالتشريع الاقتصادي الإسلامي يفوق التبريرات الاقتصادية والتعليقات المادية للأشياء، ويتجاوز المظاهر في شكلها الخارجي الى ماوراءها من قيم انسانية رفيعة، ومثل أخلاقية عليا، ومن ثم يصبح الفرد والمجتمع يعيددين عن الجشع والاستبداد المنبشقين عن الدوافع الذاتية التي تحدث الأزمات الاقتصادية والتوتر في العلاقات الاجتماعية.

هذه التلميحات المتقنضة ذات الطابع العلمي المستوحى من مبادئنا، أريد بها أن تكون منطلقا لاثبات أن الاخلال بالجانب التنظيمي للاستثمار لا يؤدي وحده الى تحويله الى استثمار محظور، بل ان الاخلال بالجانب الاجتماعي هو أيضا يؤدي الى هذا التحويل، نظرا لارتباط التشريع التنظيمي بحكمة أو مناسبة قصدها الشرع وجعل اصدار الحكم بالأمر أو النهي امانة عليها، وهذه الحكمة هي المصلحة الاجتماعية التي قيل عنها : "أينما وجدت فثم شرع

وفيما يخص أسلوب التناول، فليس من المنطق في شيء أن يتم استعراض كل ظواهر الاخلال بالجانب الاجتماعي في عمليات الاستثمار المحظور، إذ المقصود هو استخلاص المعيار الشرعي الذي ينطبق على كل الظواهر المعروضة عليه، لذلك سأركز البحث حول أربعة نماذج، أرى أنها تعكس الأثر الواضح لظواهر الاخلال الاجتماعي في عمليات الاستثمار المحظور سواء في مجال تطورها وتجدها، أو في مجال تطبيقها العملي .

---

(147) راجع نماذج من هذه الظواهر في شركات الأموال والتجارة في رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين ج 4 - ص 188 وأيضاً بداية المجتهد لابن رشد ج 2 من صفحة 111 إلى 120 .

النموذج الأول :

## الاستثمار المتعارض مع الإرادة الجماعية والمصالح المرسلّة

اتفق رأي العلماء على أن مقاصد الشريعة الإسلامية هي رعاية المصالح الاجتماعية العامة للإنسان، وهذا هو الإطار الشامل لكل أنظمة الحياة في الإسلام، فكل حكم تنظيمي مرتبط بمصلحة اجتماعية دعت إلى تقريره .

و المصلحة الاجتماعية هي التي عبر عنها الأصوليون بالحكمة أو المناسبة التي قصدها الشرع وجعل الأحكام التنظيمية أمانة عليها، وقد اختلفت وجهات نظرهم حول تحديد استراتيجية هذه المصلحة بين أصول الشريعة الإسلامية، وإلى أي مدى نستطيع أن نبني عليها الأحكام في مواجهة أحداث هذه الحياة التي تتطور وتتجدد باستمرار ؟

ومن أجل ذلك كانت المصلحة الاجتماعية في نظر الغزالي عبارة عن جلب منفعة أو دفع مضرة . وهو يعني أن المصلحة هي المحافظة على مقصود الشرع، ومقصود الشرع يتحدد في خمسة معايير هي : المحافظة على الدين والعرض والمال والعقل والنفس(148).

هذه المعايير الخمسة إذا حاولنا تطبيقها على العمليات الاستثمارية، اتضح لدينا أن كل عملية تتعارض مع مبدأ ديني، أو تفضي إلى فساد أخلاقي أو عقلي أو نفسي، أو تنطوي على غرر أو غبن لأهل أموال الناس بالباطل، فهي من قبيل الاستثمار المحظور .

ويقصر الخوازمي على الجانب السلبي من مفهوم المصلحة الاجتماعية، فيقول "هي المحافظة على مقصود الشرع بدفع المفسد عن الخلق"(149) .

---

(148) قصد التوسع راجع المستصفي للغزالي ج 1 - ص 132 وأيضاً الأحكام لابن حزم ج 1 ص 500 وما بعدها مطبعة العاصمة ط 1 القاهرة 1345 هـ وكذلك مقاصد الشريعة الإسلامية للاستاذ علاء الغاسي ص 138 .  
(149) هذا التعريف للخوازمي ذكره الشوكاني في إرشاد القحول، وكذلك "المصلحة في التشريع الإسلامي ونجم الدين الطبري" الدكتور مصطفى زيد ص 10 و 118 دار الفكر ط 2 بيروت 1964 .



بينما يميل نجم الدين الطوفي الى شمولية المصلحة للعبادات والمعاملات، حيث يقول :  
 "هي السبب المؤدي الى مقصود الشارع عبادة أو عادة" وهذا هو جانبها الايجابي ومهما يكن  
 من أمر، فليس المقصود هنا فتح نافذة على جدل الأصوليين حول تعريف المصلحة أو تقسيمها  
 بين الرفض والقبول، ولكن المقصود الأهم هو التعريف بمكانة المصلحة حيث ان البحث عنها  
 يكتسي عند الأصوليين أهمية خاصة تتمثل في الاستدلال بها على الحكم الشرعي وهذا البحث  
 هو ما يسمى أحيانا بالاستصلاح وذلك ما قصده الامام مالك حين أطلق على هذا الاستصلاح  
 اسم المصلحة المرسله التي عرفها الأصوليون "بأنها تشريع الحكم (بالرأي والقياس) في واقعة  
 لاتص فيها ولا اجماع بناء على مراعاة مصلحة مرسله "اي مطلقة أو ساذجة لم يرد عن الشارع  
 دليل باعتبارها أو الغائتها، وعليه فان مجال المصلحة المرسله لا يتسع الا للبنيات الاقتصادية  
 المستجدة التي لم يرد في شأنها دليل شرعي يقضى باعتبارها أو إلغائها (151) .

ماذا نستنتج من هذا التقرير الأصولي بالنسبة للموضوع الذي نتحدث فيه؟ حين نلقي  
 الضوء على الترتيب العام للتنظيم الاقتصادي في الاسلام، نجد أن المصلحة الاجتماعية تعتبر  
 من أصوله وأهدافه، وما أنها ترتبط بالمفهوم الديني بكل خصائصه فهي تمثل الارادة الجماعية  
 للأمة الاسلامية، ولكن حدث أن نبتت على أرضية الواقع الاسلامي ارادات أخرى تحت تأثير  
 انحسار المد الاسلامي وظهور بنيات اقتصادية رأسمالية واشتراكية في مجال استخدام رؤوس  
 الأموال واستثمارها، أقل ما يقال عنها انها تتعارض مع الارادة الجماعية المنبثقة عن عقيدة  
 وحضارة تاريخية، ومع المصالح المرسله القابلة لكل تجديد وتطوير في صلب البنيات والعناصر  
 الاقتصادية التي لم يرد في شأنها نص شرعي بالاعتبار أو الالغاء .

(150) قصد الامام بالأدلة التي يركز عليها العمل بالرأي والقياس في المصالح المرسله والاستحسان راجع الإحكام في  
 أصول الأحكام لابن حزم ج 1 ص 500 وما بعدها .و أيضا نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي ج 762 ص 132 وما  
 بعدها مطبعة دار المأمون ط 1 القاهرة 1357 هـ - 1938 .

(151) ولا تتحقق المصلحة الا بتوفر أربعة شروط : الا تتعارض المصلحة مع مقاصد الشرع، وأن تكون معقولة، وأن يكون  
 في الأخذ بها رفع حرج لازم، وأن تكون عامة . راجع أصول الفقه محمد أبو زهرة ص 267 مطبعة دار الفكر العربي ط 1  
 بيروت 1377 هـ 1957 م

وهذه الارادات الجديدة التي عجزت عن ادراك الطبيعة الحقيقية للمصلحة الاجتماعية الشرعية، نراها قد تذرعت بنتائج البحث العلمي أحيانا، وتجربة الدوافع الذاتية أحيانا أخرى، وبذلك صارت رؤوس الاموال المتوفرة من الموارد الطبيعية أو من قوة العمل في الأرض الاسلامية، لا تستثمر قصد تحقيق المصلحة الاجتماعية، بل تخضع في التصرف والانتفاع بها الى تقنين علمي يستجيب لارضاء الدوافع الذاتية التي تظهر في شكل شجع رأسمالي أو استبداد اشتراكي .

بعد هذا البيان يمكننا أن نتساءل ماهي المصلحة الاجتماعية في النظرة الرأسمالية والنظرة الاشتراكية ؟ وما أن هذا السؤال لايجد جوابه في التقنين العلمي لهذين النظامين، فلامناص من تحويل هذا السؤال الى سؤال آخر : ماهو التقنين العلمي الذي تختلف نتائجه بين هذين النظامين، وخصوصا فيما يتصل بتحديد مفهوم المصلحة الاجتماعية ؟

ان التقنين العلمي الرأسمالي يثبت أن المصلحة الاجتماعية تكمن في القانون الطبيعي، وترك الأفراد يستثمرون بالطريقة التي يرونها أكثر ربحا، وتستجيب لارضاء دوافعهم الذاتية في الاستغلال والاحتكار(152) واغتياال الحقوق بواسطة المعاملات الربوية "والتروستات" والمضاربات في بورصة قيم المواد الغذائية والنقد، ولاخوف على المصلحة الاجتماعية، لأن هناك يدا خفية تلام بين مصالح الأفراد والمصلحة الاجتماعية .

و التقنين العلمي الاشتراكي يثبت ان المصلحة الاجتماعية تمكّن في تأميم رؤوس الاموال وتجميع وسائل الانتاج في يد جهاز حكومي منبثق عن شعب الحزب الوحيد، وهو الذي يتولى حق التقرير والتنفيذ نيابة عن الأمة المحرومة من ثمار مواردها وقوة عملها، وبهذا كانت

---

(152) أكرر مرة أخرى أنني لم أتناول الاحتكار الا كنموذج للممارسات الربوية المحظورة، اذ هناك بيع الغر والغش باظهار الجيد واخفاء الرديء - وتلقى الركب ان الشراء من البدوي قبل أن يدخل السوق ويعرف الاسعار يبيخه حقه، فيبيع بأرخص من ثمن أهل السوق، وكذلك "النجش" لأن التظاهر بالشراء بقيمة أعلى من الحقيقة يوقع المشتريين الحقيقيين ويغربهم .

المصلحة الاجتماعية في النظرة الاشتراكية، ليست ذات قيمة روحية أو أخلاقية، وإنما هي مصلحة مادية محضة، تشترك في هذا الخط مع المصلحة في النظرة الرأسمالية .

ولا ينبغي ان يفهم من هذا التلميح المقتضب جدا أنني أصدر حكما كاسحا على كل البنيات والعناصر الاقتصادية في النظامين، لأن ضابط القاعدة والاستثناء يطبق على كل شيء، وحين يصبح الموقف بالنسبة الينا اختيارا وانتقاء يومئذ ينادي الجميع : كل حزب بما لديهم فرحون .

النموذج الثاني :

## الاحتكار

(كمثال للممارسات التجارية التي تضر بالمصلحة الاجتماعية )

الاحتكار أسلوب تجاري يمارسه أصحاب رؤوس الأموال لترويج تجارتهم وإلحاق الضرر بمصلحة المستهلكين والمنتجين معا ، وقد اختلف رأي الفقهاء في تعريفه وتعيين المقصود به وهذا الاختلاف راجع الى تعدد وجهات النظر حول فهم الأحاديث الواردة في شأن تحريم الاحتكار وهل علة التحريم عامة أم خاصة ؟

ونبدأ أولا باستظهار بعض الأحاديث الصحيحة الواردة في شأن تحريم الاحتكار ثم نذكر ثانيا اختلافا آراء العلماء حول فهم أحاديث التحريم وأخيرا نصور مدى الخطر الاقتصادي الذي تسببه الممارسات الاحتكارية في الوقت الحاضر .

### أولا : الأحاديث الواردة في شأن تحريم الاحتكار .

- روى عن سعيد بن المسيب عن معمر بن عبد الله العدوي أن النبي (ص) قال :  
"لا يحتكر الا خاطيء، وكان سعيد يحتكر الزبيب" (153)

- وروى ابن حزم عن طريق ابن أبي شيبه قال : "حدثنا حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي عن الحسن بن حي عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن قيس قال : قال حبيبش : أحرق لي علي بن أبي طالب ببادر بالسواد كنت احتكرتها ، لو تركها لربحت فيها مثل عطاء الكوفة"  
(154)

---

(153) هذا الحديث أخرجه مسلم وأحمد وأبو داود ورواه الترمذي وصححه (راجع نيل الاوطار للشوكاني ج 5 - ص 335 وأيضاً الموطأ بشرح الزرقاني ج 3 ص 299 .  
(154) المعلى لابن حزم م 6 - ص 65 .

ورويتا بطريق الامام مالك في الموطا، قال :

"حدثني يحيى عن مالك انه بلغه أن عمر بن الخطاب قال : لا حكرة في سوقنا لا يعمد (يقصد) رجال بأيديهم فضول من اذهاب (ج : ذهب ) الى رزق من رزق الله نزل بساحتنا فيحتكرونها عليها، ولكن إما جالب جلب على عمود كبده (التعب والاجتهاد) في الشتاء والصيف فذلك ضيف عمر، فليبيع كيف شاء الله وليمسك كيف شاء الله" (155) .

"وحدثني عن مالك عن يونس بن يوسف عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب مر بحاطب بن أبي ثعلبة وهو يبيع زبيبا له بالسوق فقال له عمر بن الخطاب إما أن تزيد في السعر وإما أن ترفع من سوقنا " .

وهناك أحاديث أخرى كثيرة تردد فيها القول بين الصحة والضعف، ولحاجة بنا الى فتح حوار في هذا الصدد ففي الاستدلال بهذه الاحاديث الصحيحة كفاية .

#### ثانيا : اختلاف آراء العلماء في فهم أحاديث التحريم .

رأي الامام مالك : اذا وافقنا الزرقاني على ان المقصود بالاحتكار في نظر مالك هو حبس الطعام ارادة للغلاء، فان الامام مالك يستند في اصدار رأيه الى ما يستفاد من الاحاديث التي أوردها في هذا الباب، وعلى ذلك فهو يرى :

1 - توسيع مجال الاحتكار، كيما تكون علة التحريم عامة، تشمل الاضرار بمصلحة المستهلكين والمنتجين معا، فالتاجر حين يعمد الى السوق ليصرف رأس ماله في شراء منازل فيها من سلع قصد احتكارها في انتظار غلاء، أثمانها، مثل التاجر الذي يبيع سلعه بأرخص مما يبيع أهل السوق، لأن التاجر الأول احتكر الشراء فأضر بمصلحة المستهلكين، بينما التاجر الثاني احتكر البيع فأضر بمصلحة التجار والمنتجين، وخالف ابن رشد في هذا الحكم الاخير،

---

(155) الموطا بشرح الزرقاني ج 3 - ص 299 .

ووصفه بأنه غلط ظاهر، إذ لا يلام أحد على المسامحة في البيع، بل يشكر على ذلك أن فعله لوجه الناس، ويؤجر أن فعله لوجه الله تعالى (156).

2 - ليس على الجالب جناح، إذا كان يستورد الطعام من سوق يكثر فيها، ويبيعه في سوق أخرى يقل فيها، قال القاضي عياض : لاهرج على الجالب في امساكه ما جلب لكن إن نزل بالسوق حاجة، ولم يجد الناس ذلك الطعام عند غيره، جبر على بيعه بسعر الوقت (157) دفعا للضرر العام. (158)

- آراء أئمة المذاهب الأخرى .

أثبت الإمام الشوكاني بروايات متعددة أن ابن عمر من الصحابة، وأحمد بن حنبل وأبا حنيفة والشافعي والأوزاعي وسفيان الثوري من فقهاء الأمصار، يرون تضيق مجال الاحتكار في الطعام الذي يحتاج إليه الناس في حياتهم وقوتهم، ويقصرون علة التحريم على شيئين : اعتبار الحاجة، وقصد إغلاء السعر على المسلمين (159)..، وماعدا ذلك فجائز، وينسحب هذا الحكم على عدة صور، سأستعرض بعضها فيما يلي :

- يرى الشافعية أن الأسعار إن كانت رخيصة، وكان القدر الذي يشتريه (المحتكر) لأحاجة بالناس إليه، فليس لمنعه من شرائه وإدخاره معنى، لأن احتكار الطعام حالة استغناء الناس عنه رغبة في بيعه إليهم وقت احتياجهم، ينبغي أن لا يكره، بل يستحب (160) .

- وقال الإمام القديوي (161) من الحنفية في "الكتاب"

---

(156) المرجع السابق والصفحة .

(157) المرجع السابق والصفحة .

(158) ومن هذا الحكم استنتج الأستاذ عبد الله كنن مدخلا شرعيا لتأميم الشركات الاحتكارية بناء على جواز تدخل الحاكم في حالة الاحتكار، والضرب على يد المحتكر راجع بحته بعنوان "الملكية الفردية في الإسلام" المنشور ضمن أبحاث (مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر المؤقت) الأول شوال 1383 هـ 1964 م ص 185 - 194 .

(159) نيل الأوطار للشوكاني ج 5 - ص 238 .

(160) نفس المرجع والصفحة .

"ويكره الاحتكار في أقوات الآدميين والبهائم، إذا كان ذلك في بلد (صغير) يضرب الاحتكار بأهله .

"ومن احتكر غلة ضيعته أو ما جليه من بلد آخر، فليس بمحتكر" وعلل ذلك شارحه(162) بقوله :

"وأما الثاني فهو قول أبي حنيفة، لأن حق العامة إنما يتعلق بما جمع من المصر وجلب إلى فنائها (....) وعلى قول أبي حنيفة مشى الأئمة المصححون، كما ذكر المصنف" (163)

هذه الآراء والنظريات تبلور موقف فقهاء المذاهب من التعريف بالاحتكار وتعيين المقصود به، وتبين بصورة واضحة مدى احساسهم بالخطورة الاقتصادية التي تسببها الممارسات التجارية الاحتكارية، ولكن هل هذه الآراء والنظريات في مستوى هذه الخطورة ؟ لبيان ذلك نعرض التعليق عليها بالفاظ الدكتور محمد فاروق النبهان مدير دار الحديث الحسنية، يقول :

"نلاحظ ان أكثر الاحاديث الواردة في الاحتكار تحرم الاحتكار بصفة عامة، دون ان تنقده بالقوت أو بالطعام، وإذا كانت بعض الاحاديث تذكر احتكار الطعام فهذا لايعني ان الاحتكار لا يكون الا في الطعام لأن التقيد هنا غير وراذ والى هذا ذهب الشوكاني وكثير من الفقهاء(164)، لأن العلة من تحريم الاحتكار هي إلحاق الضرر بالناس، فإذا احتكر انسان شيئاً ما، سواء كان قوتاً أو غير قوت، في بلد صغير أو بلد كبير وكان المراد بهذا الاحتكار رفع الاسعار وإلحاق الضرر بالناس لتحصيل أكبر قدر من الربح - كان هذا احتكاراً محرماً" (165)

(161) هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن جعفر القدي 362 - 422 هـ بغداد ألف "الكتاب" في الفقه الحنفي .

(162) هو الشيخ عبد الغني الغنيمي الميداني انظر شرحه على الكتاب "المسئ للباب على شرح الكتاب" مطبعة الجمالية ط 1 القاهرة 1330

(163) المرجع السابق ص 391 - 410 .

(164) نيل الأوطار للشوكاني ج 5 ص 235 .

(165) الانجاء الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي ص 397 .

وأعتقد أن موقف الفقهاء القدامي من الاحتكار بين توسيع مجال علته وتضييقها يرجع الى مستوى احساسهم بخطورة الممارسات التجارية الاحتكارية في القرون الوسطى، أما في الوقت الحاضر فقد أصبحت هذه الممارسات الاحتكارية تأخذ شكلا خطيرا في صلب البناء الاقتصادية المعاصرة من تجارة، وخدمات، وتأمينات، وقطاع فلاحي وصناعي (166)، مما جعل العلماء المعاصرين الذين اهتموا بمجال التشريع الاقتصادي الاسلامي يرجحون الأخذ بموقف التشديد، وفي هذا الاطار أصبحت مشكلة الاحتكار تدرس بموضوعية، وتفهم في مسؤولية، حتى ان الاستاذ عيسى عيده نظر الى مشكلة الاحتكار نظرة فاحصة، فجعلها صورة من صور الربا التي عرفت في صدر الاسلام، والمبنية على تحصيل الربح في غير مقابل عوض مادي أو جهد انساني يقول: "واظن كل احتكار (في توسيع مجال علته) وكل اعتصار للفقير، وكل كسب ليس له أساس من الشقاء، بمعنى شقاء البدن، أراه ربا، اذ يجب أن يكون للكسب ما يبرره من التعب والاجهاد" (167).

ومهما يكن من امر، فان نظرية (توسيع مجال علة الاحتكار) قد وجدت مستندا لها في النصوص التشريعية الإسلامية، دونما حاجة الى اخضاع تلك النصوص لأي تعسف أو تأويل في مواجهة أشكال الممارسات الاحتكارية المعاصرة التي شملت كل المواد، وشغلت جميع المجالي الفلاحية والتجارية والصناعية .

---

(166) لانتقل طبيعة هذا البحث استعراض التطبيقات العملية للممارسات التجارية الاحتكارية في النظام الرأسمالي والمطبقة جزئيا في بعض البلاد الإسلامية، ومنها المغرب، ويا أن الاقتصاد السياسي يقوم بدراسة ماهر واقع بالفعل، فقد قسم الاحتكار الى ثلاثة أشكال على الأقل :

1 - احتكار البيع 2 - احتكار الشراء 3 - الاحتكار الثنائي وهو يجمع بين احتكار البيع واحتكار الشراء. وهذا نادر في العمل .

- راجع - الاقتصاد السياسي كامل المصري ج 2 ص 29 .
- الاقتصاد السياسي . الدكتور عزمي رجب ص 390 .
- مدخل للاقتصاد السياسي الدكتور فتح الله ولعلوج 1 ص 549 - 556 .
- (167) راجع " العدل الاقتصادي زيدان ابراهيم المكارم ص 274 .



## النموذج الثالث :

### ممارسة الغش في العمليات الاستثمارية

#### 1 - تعريف الغش :

عرفه ابن عرفة بقوله (168) :

"الغش التدليس وهو ابداء البائع ما يوهم كمالا في مبيعه كاذبا ، أو كتم عيب" (169)

ويوحى هذا التعريف ان الغش في البيع له مظهران :

المظهر الأول : كذب التاجر المتمثل في ابداء الكمال في مبيعاته قصد اغراء المشتري واستدراجه الى دفع أكثر من ثمن المثل .

المظهر الثاني : اخفاء المنتج للتزييف الذي يمارسه في منتجاته قصد أكل أموال الناس بالباطل .

و تندرج تحت هذين المظهرين صور كثيرة وتتجدد حسب تغير المكان وتجدد الزمان .

#### 2 - النصوص الواردة في تحريم الغش والتحذير من مخاطره :

ممارسة الغش محرمة بالكتاب والسنة والاجماع .

- ففي القرآن الكريم :

"ويل للمطففين الذين اذا اكتالوا على الناس يستوفون واذا كالوهم أو وزنوهم

---

(168) انظر "التاج والاكلیل للمواق بهامش مواهب الجليل للحطاب - ج 4 - ص 344 .

(169) وعرف نجم الدين الحلي العيب بأنه ما كان زائدا عن الحلقة الأصلية أو ناقصا . ومن أمثلته التصرية وهي ترك الشاة أياما بدون حلب حتى يجمع اللبن في ضرعها ، قبل تقديمها للبيع . راجع "المختصر النافع" نجم الدين الحلي ص 149 .

يخسرون" (170)

وفي السنة :

روى مسلم من طريق محمد بن المثنى عن حكيم بن حزام عن النبي (ص) قال :  
"البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما ، وإذا كذبا وكتما محق  
بركة بيعهما" (171)

وقد أجمع العلماء على تحريم الغش واعتبروه من الكبائر (172).

### 3 . تحديد مظاهر الغش الممارس في العمليات الاستثمارية :

اعتنى الفقهاء التدامى بالكشف عن مظاهر الغش الممارس في العمليات الاستثمارية  
قصد ترويج المبيعات المفشوشة عن طريق استعمال أساليب الكذب والكتمان كما ورد في  
الحديث المتقدم .

وقد شملت ظاهرة الغش ميادين التجارة والصرافة والصياغة والصناعة وغيرها كما  
شملت النقود والمطعمات والمجوهرات والمنتجات الكيماوية والاصطناعية وماشابه ذلك يقول  
الامام الغزالي : "والغش حرام في البيوع والصنائع جميعا ، ولايزيد مال من خيانة" (173)

ويلاحظ أن ظاهرة الغش تكاد تنحصر في خلط الجيد بالردىء سواء كانا من صنف

---

(170) سورة المطففين . الآيات : 1 - 2 - 3 .

(171) هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه قال : حدثنا محمد بن المثنى حدثنا يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي  
قالا : حدثنا شعبة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن حكيم بن حزام عن النبي (ص) قال ... الحديث " ج 5  
ص 10 وورد في الحديث الذي صححه الترمذي "أن رسول الله (ص) مر على صبرة طعام (الصبرة : الكومة ج صبر) فأدخل  
يده فتألت أصابعه بلالا فقال ما هذا يا صاحب الطعام ؟ فقال أصابعه السماء يا رسول الله قال : أفلا جعلته فوق الطعام حتى  
يراه الناس من غشنا فليس منا " .

(172) التاج والاكلیل للمواقف بهامش مواهب الجليل للحطاب ج 4 ص 344 .

(173) أحياء علوم الدين الامام الغزالي م : 2 ج : 4 ص 197 .

واحد كسبك ذهب جيد يذهب رديء أو من صنفين مختلفين كمزج اللبن بالماء . ومن هنا يظهر أن تقرير الرديء باسم الجيد أو المشوب باسم الخالص هو ما ينبغي أن تطلق عليه كلمة غش في نظرنا، وهذا الغش هو ما يجب على البائع أن يبيته للناس بتحديد مقدار الرديء الذي خلط بالجيد وصفتها جميعا، أما الممارسات الأخرى مثل وضع الزفت في المكيال أو النقص من وحدات أنشيء المشتري فهذه تعتبر من قبيل السرقة والخلافة والغبن، ولذلك ورد في الحديث المروي عن عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر يقول : "ذكر رجل (حيان) لرسول الله (ص) أنه يخدع في البيوع، فقال رسول الله (ص) ما بايعت فقل لاخلابة، فكان إذا بايع يقول : "لاخياة" (174) .

ونسترشد في هذا المجال بطريقة الامام السيوطي (175) في تحديد مظاهر الغش في عمليتين، ونضيف إليها عملية ثالثة لأنها أكثر شيوعا .

**الأولى :** عملية التركيب الكيماوي، ويطلق عليها في العرف الفقهي "الكيماء" وتعني تركيب مواد يتولد منها ذهب أو فضة، وهذه عملية محظورة وممارستها من جملة الفساد في الأرض، فلا يصح فيها البيع سواء ظهر الغش للنقاد أم لا ؟

**الثانية :** عملية التركيب الاصطناعي، وتتم هذه العملية عن طريق تركيب مواد تتولد منها مادة اصطناعية مثل سمن ، أو زياد، (176) أو قطران، أو لادن، أو غير ذلك . وهذه العملية تجوز بممارستها، ويصح بيع المنتجات المتولدة منها، لكن يشترط للخروج من الاثم بيان حال هذه المنتجات الاصطناعية حذرا من الغش والتدليس .

(174) الخلافة الحديدة في البيع وإنما كان حيان يقول لاخياة بالياء مكان اللام لأنه كان ألتغ يخرج اللام من غير مخرجها. الحديث في صحيح البخاري من طريق يحيى بن يحيى وغيره، قال حدثنا اسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار أنه سمع...الحديث... ج 5 ص 11 .

(175) هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي (الشافعي) عالم مصر ومفتيها له تأليف كثيرة، عاش 62 سنة، وتوفي في 17 جمادى الأولى 911 .

(176) حول الزباد والمسك والعنبر راجع : رد المختار على الدر المختار ابن عابدين ج 1 ، ص : 138 .

والفرق واضح بين المركب الكيماوي والمركب الاصطناعي، إذ أن الأول يحدث خلافا في قيم الأشياء، ويشيع الفساد في الأرض، بالإضافة إلى أنه يباع مثلاً: ذهب بثمان مرتفع جداً نفرضه ديناراً، بينما لو كشف عن طبيعته رجع إلى قيمته الأصلية وهي فلس مثلاً، بخلاف المركب الاصطناعي فلا يتصور فيه هذا التفاوت الشديد، ولذلك يجوز بيعه لتاجر ولو مع علمنا أنه سيبيعه من غير بيان، ويتحمل وحده إثم الكتم والإخفاء. (177).

**الثالثة :** عملية التركيب العادي، وتتم هذه العملية عن طريق خلط الجيد بالردي. مثل سبك الذهب الجيد بالذهب الردي. أو خلط لحوم الخراف بلحوم النعاج أو مزج اللبن بالماء، وهي نوعان :

**النوع الأول :** خلط الجيد بالردي. من صنفه بحيث لا يميز بينهما بعد الخلط كالزيت، والسمن، والعسل، حينئذ يجب على البائع بيان مقدار الردي الذي خلط بالجيد وصفتهما جميعاً قبل الخلط حتى يستوي علمهما، فإن لم يبين البائع ثبت للمشتري الخيار .

ولا يجب فسخ بيع الغش اتفاقاً، ويكون البائع قد باء بالإثم في ممارسته لعملية الخلط بقصد البيع، ولا يجوز بيع المنتجات المغشوشة لمن يعلم أنه سيمارس التدليس في بيعها (178).

**النوع الثاني :** خلط الجيد بالردي. من غير صنفه، وله حالتان : حالة يسهل التمييز فيها بين الجيد والردي. كخلط القمح بالشعير، فإن كان أحد الصنفين يسيراً جداً جاز البيع بدون بيان، وإن كان كثيراً فلا يجوز البيع إلا مع البيان، وحالة ثانية يصعب التمييز فيها بين الجيد والردي. كخلط اللبن بالماء، ففي هذه الحالة اختلف رأي العلماء، فقليل يجوز البيع مع

---

(177) راجع : "الحاوي للفتاوى" لجلال الدين السيوطي ج 1 ص 91 وما بعدها . ويلاحظ أن عملية التركيب الاصطناعي تعتبر تغلفية فقهية لعمليات الانتاج الاصطناعي التي تمارسها الشركات الكبرى في الوقت الحاضر، إذ نجد في الاسواق منتجات اصطناعية من معطومات ودهنيات وعطورات وغيرها، الشيء الذي يدل على سبق الفقه في ضربه تشجيع الاسلام للبحث العلمي وإقراره للحرية الاقتصادية المبنية على الصدق وتبيين ما يكره وحظر الكذب وإخفاء العيب .

(178) راجع : مواهب الجليل للحطاب، وبهامشه التاج والإكليل للمواق ج 4 ص 343 .

البيان، وقيل لا يجوز .

ينتج عن هذا أن الحظر يشمل ممارسة الغش في المبيعات، كما يشمل كذلك الترويج التجاري لهذه المبيعات المغشوشة، ويعاقب من تعود عليهما بالضرب والسجن، وقال الامام مالك : "أرى أن يخرج من السوق من فسق فيه فذلك أشد عليه من الضرب " (179) .

ولا يتسع مجال هذا البحث لبيان وظيفة الحسبة وإبراز أهميتها البالغة في نظام الحكم الإسلامي، بالنظر إلى مالها من دور فعال في تنظيم الأسواق وتطهيرها من بوادر الغش والخديعة والتزييف، ونعتقد أن في إحيائها الحل الناجع للمشكلات الاجتماعية في ميدان التعامل والتبادل وكل ما يدخل في اختصاصات الحسبة المواكبة لفلسفة الدعوة الإسلامية المبنية على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

---

(179) المرجعان السابقان ص : 342

النموذج الرابع :

## ممارسة عمليات الغبن المتسبب عن الغرر

### 1 . تعريف الغبن :

عرفه المحقق التسولي بقوله :

"شراء السلعة بأكثر من القيمة بكثير فيغبن المشتري أو بيعها بأقل من القيمة فيغبن البائع" (180).

ويظهر من هذا التعريف أن مصدر الغبن هو الجهل بالقيمة من طرف البائع أو المشتري، ومن ثم فإن التصرف بالزيادة أو النقصان لا يوصف بالغبن إلا في حالة جهل أحد الطرفين بقيمة السلعة، أما في حالة علمهما وتصرف أحدهما بأكثر من القيمة أو بأقل منها تبعاً لرغبته، فإن التصرف لا يوصف بالغبن، إذ أن الجهل يصبح حينئذ منقياً، ويرد على هذا التقرير الاشكال الآتي : كيف نتحقق من معرفة هذه الرغبة أو عدمها عند قيام أحدهما بدعوى الغبن في مواجهة الآخر، وأكثر من ذلك فإذا أمكن القيام بدعوى الغبن في الثمن فكيف يتأتى ذلك في المثلث ؟

ولعل هذا الملحوظ هو الذي جعل ابن رشد يعتبر أن هناك علاقة سببية بين الغبن والغرر، أي أن الغبن يسببه الغرر (181) .

---

(180) البهجة في شرح التحفة . التسولي ج 2 - ص 106 .

(181) يقول ابن رشد بالحرف الواحد في كتاب البيوع :

"الباب الثالث، وهي البيوع المنتهي عنها من قبل الغبن الذي سببه الغرر" راجع بداية المجتهد ابن رشد ج 2 - ص 111

## 2. الكشف عن مصدر الغبن وسببه (توسيع دائرته)

إذا اعتبرنا ان مصدر الغبن هو الجهل بالقيمة لأن الجهل بها هو الذي يجعل صاحب السلعة يبيعها بأقل من قيمتها ، أو يجعل المشتري يدفع في السلعة أكثر من قيمتها فان هناك سببا لوجود حالة الجهل وهو الغرر الذي يمارسه البائع أو المشتري في المبيعات، وهو ما عبرنا عنه بالإخلال بالجانب التنظيمي المتصل بمجال التبادل التجاري، ذلك أن حالة الجهل قد نشأت يوم البيع إما من جهة عدم تعيين المثلث أو عدم وصفه أو بيان قدره أو أجل تسليمه أو عدم التحقق من وجوده أو سلامته أو القدرة عليه، وإما من جهة عدم وصف الثمن أو بيان قدره أو تحديد أجله(182).

هذه المجموعة من ضروب الغرر تعتبر من قبيل البيوع المحظورة، وقد وردت في شأنها نصوص شرعية، تندد بها، وتحذر من مخاطرها وأضرارها في مجال المعاملات، لأنها بيع جاهلية أبطلها الإسلام، وأجمعت المذاهب الفقهية على تحريمها، ونذكر منها ما يمكن أن تكون له علاقة بموضوع الاستثمار، وهذه نماذج منها .

### - تلقى الركبان :

والركبان قافلة التجار الذين يجلبون البضائع والسلع، وقد نهى رسول الله (ص) عن تلقيهم قبل دخولهم الى السوق، لأن من يتلقاهم يكذب في سعر البلد ويشتري بأقل من ثمن المثل، وفي الحديث المروي عن أبي هريرة قال : نهى رسول الله (ص) أن يتلقى الجلب(183) بفتحيتين وهو ما يجلب للبيع .

---

(182) المرجع السابق والصفحة . وأيضاً "كفاية الاخبار" ج 1 ص : 49 ، تقي الدين الحسيني، فقد ذكر : "ان الغرر تحته صور لا تكاد تنحصر" .

(183) ففي صحيح مسلم، حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا هشيم عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال ... الحديث ج 5 ص : 5

### - بيع الملامسة أو المناهضة :

ويفسرها الحديث المروي عن أبي هريرة قال : نهى عن بيعتين : الملامسة والمناهضة (184) ، أما الملامسة فأن يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل (أي لا يعلم ما فيه) والمناهضة أن ينهذ كل واحد منهما ثوبه الى الآخر ولم ينظر واحد منهما الى ثوب صاحبه "لأنهم كانوا يجعلون ذلك راجعا الى الاتفاق، وفي رأينا ان هذا ليس بيع غرر، وإنما هو شكل من اشكال القمار مثل بيع الحصة وبيع الملاقح، والمضامين، وحبل الحيلة، (185) وبالمناصفة نذكر بأن كثيرا من يبيع الغرر المبيع قبل قبضه، ويبعين في بيعة، والنجش والمزاينة والمحاولة وماشابه ذلك(186).

### - بيع الثمار قبل بدو صلاحها .

هذا البيع مستثنى من قاعدة جواز التبادل التجاري في الأشياء العينية المباحة، نظرا الى ان الجوائح انما تطرأ في الغالب على الثمار قبل بدو صلاحها، اما بعد بدو الصلاح فلا تظهر الا قليلا، وفي صحيح مسلم : حدثنا يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن بن عمر ان رسول الله (ص) نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمبتاع" (187).

وقد ميز الفقهاء بين حالات الجواز وحالات الحذر فيما يخص بيع الثمار قبل بدو صلاحها، وهي حالات ثلاث، لأن البيع قد يكون يبيعا بشرط الجذاذ و القطع، او يبيعا بشرط الإبقاء على الثمار في أصولها، أو يبيعا مطلقا، ففي الحالة الأولى لاختلاف في جواز البيع

---

(184) رواه مسلم من طريق محمد بن رافع قال : حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار عن عطاء بن ميناء انه سمعه يحدث عن أبي هريرة أنه قال : ... الحديث . المرجع السابق ص 24 .

(185) الملاقح ما في ظهور الفحول والمضامين ما في بطون الحوامل، أما حبل الحيلة فهو الوارد في الحديث الذي رواه مسلم عن ابن عمر قال : كان أهل الجاهلية يتبايعون لحم الجزور الى حبل الحيلة، وحبل الحيلة أن تنتج الناقة ثم تحمل التي تنتج،

فنهاهم رسول الله (ص) عن ذلك راجع : العدة شرح العدة للمتقدي (الحنفلي) ص 217

(186) ويتصل أغلب هذه البيوع المحظورة بالجانب التنظيمي أكثر من اتصاله بالجانب الاجتماعي راجع في هذا الشأن

كتاب "نصب الراية" للزلمي : ج : 4 ص : 10 وما بعدها الى : 29

(187) صحيح مسلم ج 5 ص : 12 .



عند الجمهور، وفي الحالة الثانية لاختلاف في عدم الجواز، وفي الحالة الثالثة ذهب مالك إلى عدم الجواز ووافقه الشافعي وأحمد بن حنبل والليث والثوري وغيرهم، وخالفهم أبو حنيفة فذهب إلى جواز البيع بشرط القطع (188) .

### 3. اختلاف رأي العلماء في حكم الغبن بالقيمة

اختلف رأي علماء المذهب في مسألة القيام بدعوى الغبن بالقيمة على ثلاثة أقوال :

**القول الأول :** لقيام بالغبن على الإطلاق، سواء كان البيع بيع مزائدة أو مساومة أو استئمان، (189) وهو مشهور المذهب وعليه جرى الشيخ خليل في مختصره قال : "ولم يرد بغلط ان سمي باسمه ولا يغبن وان خالف العادة " ووافقه بعض شراحه .

**القول الثاني :** لقيام بالغبن في بيع المساومة والمزايدة بالاتفاق، الا في بيع الاستئمان فكل واحد من الطرفين له الحق في القيام بالغبن وطلب الرد بالاجماع .

**القول الثالث :** لقيام بالغبن الا في حالة توفر ثلاثة شروط : (190)

الشرط الاول : أن يكون القيام بالغبن خلال سنة من يوم البيع .

الشرط الثاني : أن يكون المدعي جاهلا بأنه باع بأقل من القيمة أو اشترى بأكثر منها .

الشرط الثالث : أن يكون الغبن بالثلث أو بأكثر منه .

ويعتبر الغبن يوم البيع، ولا ينظر الى تغير الأسواق بعد ذلك، وعليه فمن اشترى غلة صيفية ثم حصل كساد كبير أذهب رأس ماله فلا حق له في القيام بالغبن وطلب الرد، سيما وأننا نعتبره في الغالب من أهل المعرفة .

(188) راجع "بداية المجتهد ابن رشد ج 2 ص 112 ومقدمات ابن رشد الجذ 2 ص 550

(189) بيع المزايدة هو الذي يتم عن طريق المناذاة على السلعة ليبيعها بالثمن الذي وقت عليه، وبيع المساومة هو عرض البائع سلعته على المشتري ليعيها بثمن سارموه فيه قبل انقائ البيع أما بيع الاستئمان فهو أن يقول احدهما للآخر يعني كما تبيع الناس أو اشتر مني كما تشتري من الناس، وفي معناه الاسترسال والاستسلام، لأن المقصود هو الإخبار بجهل قيمة السلعة . راجع مواهب الجليل للحطاب وبهامشه التاج والاكليل للمرواق ج 4 ص 22 وما بعدها .

(190) انظر : البهجة في شرح التحفة للتسولي وبهامشه حلي المعاصم للتاودي ج : 2 - ص : 106

النموذج الخامس :

## الغرر المؤثر في التصرفات المالية .

الإسلام يحرم كل تبادل تجاري يدخله الغرر والجهالة، لأن الأصل أن يكون المتبايعان على علم بالمبيع والثمن والأجل، ومن شأن الجهل بما ذكر أن يُقضي إلى المخاصمة والتنازع من جهة، وإلى التفرير وممارسة الربا وأكل أموال الناس بالباطل من جهة أخرى .

وقد جعل الفقهاء للغرر معايير يعرف بها، ولكن قبل معرفة هذه المعايير ومناقشتها،

ماهو الغرر؟

المطلب الأول :

## التعريف بالغرر وبيان مظاهره .

أولا : الغرر لغة واصطلاحا

### 1 - في اللغة :

يرد الغرر في اللغة بمعنىين أساسيين :

- المعنى المصدري، أي تعريض الغير للهلاك والانتداع .
- معنى اسم المفعول أي مغرور، يقال : "أنا غرر منك " أي مغرور

### 2 - في الاصطلاح :

- الغرر حكم شرعي يتعلق بالمبيع الذي يُجهَل فيه المبيع أو الثمن أو الأصل .

- وقال ابن عرفة هو : ماشك في حصول أحد عوضيه أو المقصود منه غالباً .

- وعند العلامة الدسوقي هو : ما يحتمل حصوله وعدم حصوله .

- وفي الفروق للقرافي : هو الذي لا يرى هل يحصل أم لا . (191)

وتوجد حالة الغرر في صور كثيرة لاتكاد تنحصر، وسببها هو الجهل الذي ينشأ يوم البيع، إما من جهة عدم تعيين المبيع أو عدم وصفه أو بيان قدره أو أجل تسليمه أو عدم التحقق من وجوده أو سلامته أو القدرة على تسليمه، وإما من جهة عدم وصف الثمن أو بيان قدره أو تحديد أجله .

وهذه المعايير الفقهية مأخوذة من نصوص كثيرة تحدد معنى دخول عنصر الغرر على التصرفات المالية المتصلة مباشرة بمجال التبادل التجاري .

يقول ابن رشد : "ومن البيوع التي توجد فيها هذه الضروب من الغرر بيع منطوق بها، وبيع مسكوت عنها، والمنطوق به أكثره متفق عليه، وإنما يختلف في شرح أسماؤها والمسكوت عنه مختلف فيه، ونحن نذكر أولاً المنطوق به في الشرع، وما يتعلق به من الفقه، ثم نذكر بعد ذلك من المسكوت عنه ما شهر الخلاف فيه بين فقهاء الأمصار ليكون كالقانون في نفس الفقه : أعني في رد الفروع إلى الأصول " .

- أولاً :

### - الغرر المنطوق به في الشرع :

فأما المنطوق به في الشرع فمنه "نهيه (ص) عن بيع " جبل الحيلة " ومنها "نهيه عن بيع مالم يخلق، وعن بيع الثمار حتى تزهى، وعن بيع الملامسة والمنايذة، وعن بيع الحصاة " .

---

(191) الفروق للقرافي : ج : 3 ص : 265 .

ومنها نهيه "عن المعاومة، وعن بيعتين في بيعة (192) وعن بيع وشرط، وعن بيع وسلف، وعن بيع السنبل حتى يبيض، والعنب حتى يسود " ونهيه «عن المضامين والملاقيح .» (193)

- ثانيا :

## - الغرر في صورة المسكوت عنها .

صور الغرر المسكوت عنها والمختلف فيها بين فقهاء المذاهب كثيرة ذكر ابن رشد بعضها لتكون كالقانون للمجتهد في هذا المجال .

الصورة الأولى :

## المبيع الغائب أو متعذر الرؤية .

إذا كان المبيع غائبا أو متعذر الرؤية، فقد اختلف فيه فقهاء المذاهب .

- يرى مالك وأكثر أهل المدينة : جواز بيع الغائب على الصفة بشرط أن تكون غيبته من شأنها أن لا تحدث فيه تغييرا قبل قبضه، إذن فهو عنده من الغرر اليسير المغتفر في المبيعات، وان جاء على الصفة فالبيع لازم .

- وقال أبو حنيفة : يجوز بيع الغائب من غير صفة، ثم له عند الرؤية الخيار .

- وعند الشافعي لا ينعقد البيع، وصف المبيع الغائب أم لم يوصف، فهو عنده من الغرر

---

(192) ومن الصور التي ينطبق عليها اسم "بيعتين في بيعة" أن يقول له : أبيعك هذا الثوب نقدا بكذا أو نسيئة بكذا، فهذا إذا كان البيع فيه واجبا فلا خلاف في أنه لا يجوز، وأما إذا لم يكن البيع لازما في أحدهما فأجازه مالك، ومنعه أبو حنيفة والشافعي من جهة جهل الثمن، فهو عندهما من بيع الغرر، وهذا كله إذا كان الثمن نقدا، أما إذا كان طعاما، فهو من ربا بيع الطعام بالطعام متفاضلا .

(193) بداية المجتهد : ابن رشد : ج . 2 . ص : 111

الكثير .

ويظهر جليا أن المذهب المالكي أكثر ملاءمة لتطوير المنتجات الصناعية وإخراجها  
موحدة النوع والصفة .

الصورة الثانية :

### بيع الأعيان إلى أجل .

إذا كان المبيع حاضرا ، فإن على البائع أن يسلمه إلى المشتري بمجرد عقد الصفقة ، فإذا  
اشترط أن التسليم إلى المشتري لا يقع إلا بعد أجل ، فقد أجمع الفقهاء على أن هذا البيع  
لا يجوز ، لما يدخله من الدين بالدين ، ومن عدم التسليم .

### - الفرق بين الغرر والجهالة .

توسع الفقهاء في استعمال هاتين العبارتين : الغرر ، والجهالة . فيستعملون إحداها  
مكان الأخرى .

وأصل الغرر هو الذي لا يرى هل يحصل أم لا ؟ كالطائر في الهواء ، فقد يحصل أولا  
يحصل ، وأما إذا علم حصوله جهلت صفته فهو المجهول ، كبيع مافي كمه ، فهو يحصل  
قطعا ، لكن لا يدري أي شيء هو ؟

والغرر والمجهول بينهما العموم والخصوص من جهة ، فيجتمعان في بيع سلعة غائبة لم  
يسمها ، وينفرد الغرر في بيع السيارة الضائعة بعد العشر عليها ، فقد تحصل أولا تحصل ،  
وتنفرد الجهالة في شراء جَحرٍ يراه لا يدري أزجاج هو أم ياقوت ؟ فالرؤية تقتضي التأكد من  
تسليمه ، فلا غرر ، وعدم معرفته تقتضي الجهالة به . (194)

---

(194) الفرق للقرافي : ج : 3 ص : 265

المطلب الثاني :

### - الغرر المؤثر في التبادل التجاري .

يشترط في المعقود عليه من ثمن ومشمون خمسة شروط :

- أن يكون طاهرا ، منتفعا به شرعا ، وغير منهي عنه ، ومقدورا على تسليمه ومعلوماً للمتعاقدين ، فلا يصح بيع المجهول سواء جهلت ذاته أو وجوده أو صفته أو قدره أو الأجل المضروب له ، وإن الجهل بهذه الأوجه هو الذي يوجب الغرر .

والغرر من حيث تأثيره ينقسم إلى قسمين : غرر مؤثر في صحة العقد ، وغرر غير مؤثر ، حيث يبقى العقد معه صحيحا .

وذلك حسب التصرفات المالية التي يرى الإمام مالك أنها ثلاثة أقسام :

#### القسم الأول :

المعاوضات الصرفة التي يقصد بها تنمية المال ، فاقترضت حكمة الشرع أن يُجْتَنَّب فيها من الغرر والجهالة ما إذا فات المبيع به ضاع المال المبذول في مقابلته ، إلا ما دعت الضرورة اليه عادة . ذلك أن الغرر والجهالة كما يُؤخَذُ مما تَقْدَمُ ثلاثة أقسام :

- أحدها : ما لا يحصل معه المقعود عليه أصلا .

■

- والثاني : ما يحصل معه ذلك دنيا ونزرا .

- الثالث : ما يحصل معه غالب المقعود عليه ،

---

(194) للمعاوضات : عقود تنشأ بموجبها التزامات بين متعاقدين على أن يأخذ كل متعاقد مقابل ما أعطى كالبيع والكراء والإجارة وما شابه ذلك .

فيجتنب الأولان، ويغتفر الثالث، وقسم أبو الوليد الغرر الى ثلاثة أنواع : كثير وقليل ووسط، وجعل الكثير عبارة عن النوعين الأولين في هذا التقسيم .

### القسم الثاني :

التبرعات (196) الصرفة التي لا يقصد بها تنمية المال كالصدقة والهبة والإبراء، فاقتضت حكمة الشرع وحثه على الإحسان ، التوسعة فيه بكل طريق بالمعلوم والمجهول، فان ذلك أيسر لكثرة وقوعه قطعاً، وفي المنع من ذلك وسيلة الى تقليله مع أنه إذا وهب له سيارته الضائعة ولم يعثر عليها لاضرر عليه لانه لم يبذل شيئاً .

وأحق مالك بهذا القسم الخلع نظراً لكون العصمة وإطلاقها ليس من باب ما يقصد بالمعاوضة، بل شأن الطلاق أن يكون بغير شيء، كالهبة .

### القسم الثالث :

مالم يكن معاوضة صرفة ولا تبرعاً صرفاً كالنكاح، فهو من جهة أن المال فيه ليس مقصوداً، وإنما المقصود منه المودة والألفة والسكون. يقتضي أن يجوز فيه الجهالة والغرر مطلقاً، ومن جهة أن صاحب الشرع اشترط فيه المال بقوله تعالى : ( أن تبتغوا بأموالكم ) يقتضي امتناع الجهالة والغرر فيه .

ولوجود الشبهين فيه توسط مالك فجوز فيه الغرر القليل مثل : شورة بيت، لانه يرجع فيه للوسط المتعارف، ولم يجز فيه الغرر الكثير نحو البعير الشارد لأنه لاضابط له .

وعمم الشافعي المنع من الجهالة في جميع التصرفات المالية ولو كانت تبرعاً صرفاً كالهبة والصدقة والإبراء والخلع والصلح. (197)

---

(196) التبرعات : عقد تنشأ على أساس تقديم أحد الطرفين للآخر منحة أو مساعدة من غير عوض. كالهبة والوقف والوكالة وماشابه ذلك .

(197) تهذيب الفروق. الشيخ محمد علي ج : 1 ص : 170 - 172 . على هامش كتاب الفروق للقرافي .

## - مناقشة منهجية الإمام مالك في الأخذ بالحكم بين الحكمين .

ناقش صاحب تهذيب الفروق رأي الإمام مالك في مستويات الفرر المؤثر في المعاوضات والزواج، وغير المؤثرة في التبرعات، باعتبار أن رأيه يلزم منه مخالفة النصوص الواردة في مجال المعاوضات، وقد قارن بين موقف الإمام مالك المذكور، وموقف الإمام الشافعي من منع الفرر في جميع التصرفات المالية، قال :

" إن الأحاديث الصحيحة في نهيه عليه الصلاة والسلام عن بيع الفرر وعن بيع المجهول لما لم يرد فيها ما يعم هذه الأقسام (المعاوضات والتبرعات والزواج) حتى نقول يلزم من مذهب مالك مخالفة نصوص صاحب الشرع بخلاف مذهب الشافعي، بل إنما وردت في البيع ونحوه، كان مذهب إليه مالك رحمه الله تعالى فقها جميلا، بخلاف ماذهب إليه الشافعي .

والظاهر أن المراد بالفرر القليل المغتفر في النكاح هو ما يغتفر في نحو البيع وهو ما يحصل معه العقود عليه دنيا نورا، لا ما يغتفر فيه أيضا وهو ما يحصل معه غالب العقود عليه. (198)

وفي كتاب الفروق : التصرفات عند مالك ثلاثة أقسام : طرفان وواسطة . فالطرفان المعاوضات والتبرعات والواسطة النكاح الذي يجوز فيه الفرر اليسير لوجود الشبهين : قصد تنمية المال وعدمه. (199)

من هنا يظهر أن الإمام مالك سار على منهجيته ذات القواعد الفقهاء الثلاثة :

---

(198) المرجع السابق والصفحة

(199) الفروق للقرافي ج : 1 ص 151



### عمل أهل المدينة :

وهو مقدم على الحديث وإن كان صحيحا، لأنه في حكم المتواتر المرجح للقطع بخلاف حديث الأحاد، فإنه وإن كان صحيحا، لكنه يفيد الظن، فعمل أهل المدينة مقدم عليه، مثال ذلك، حديث : "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا " فراوية هذا الحديث صحيحة، إلا أن عمل أهل المدينة كان بخلافه، حيث لا خيار في المجلس أصلا، والخيار إنما يثبت بالشرط، ويسمى الخيار الشرطي، أو يظهر العيب في المبيع، ويسمى الشرط الحكمي .(200)

وتبرز أهمية اعتماد الإمام مالك على الأخذ بعمل أهل المدينة في موقفه من حديث عائشة حين زوجت حفصة بنت عبد الرحمن، قال : "قد جاء هذا الحديث، ولو صحبه عمل حتى يصل ذلك إلى من عنه أخذنا وأدركنا وعمن أدركوا، لكان الأخذ به حقا، ولكنه كغيره من الأحاديث مما لم يصحبه عمل " (201)

فانقسمت الأحاديث عند مالك الى قسمين :

- أحاديث صحبها عمل وصل إليه عن طريق من أدركوا وأدركهم وأخذ عنهم .
- وأحاديث لم يصحبها عمل، وقد لا يدري لها تفسير كحديث عائشة المتقدم .

---

(200) الفقه على المذاهب الأربعة : ج 2 . ص : 173

(201) المدونة الكبرى : ج 2 ص : 178

## منهجية الإمام مالك في مراعاة الخلاف .

ترتكز قاعدة مراعاة الخلاف على أساس أن المقصود بالأحكام هو تحقيق المصلحة، وهذا مافسر به الإمام مالك الحديث المروي عن عائشة أن رسول الله (ص) قال : " لا تنكح امرأة بغير إذن وليها، فان نكحت فنكاحها باطل ثلاث مرات، فان أصابها فلها مهرها بما أصاب منها، فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له ."

هذا الحديث يفيد بمنطوقه أنه لايصح تزويج بغير ولي، فإن تزوجت المرأة بغير إذن وليها، فزواجها باطل . غير أن هناك من أجاز النكاح بغير ولي كابن سيرين والحسن والشعبي وروي ذلك عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وقال به أبو حنيفة لأن الأحاديث في موضوع الولي والنكاح لم تثبت صحة أسانيدھا .

ومراعاة لهذا الخلاف فرق الإمام مالك بين المرأة التي لها موضع، فقال : لا يصح نكاحها إلا بولي، لأن أحاديث الباب صحت عنده بالعمل، وبين المرأة التي لا موضع لها كالمتعة والسوداء والمسلمانية (التي أسلمت من أهل الذمة وغيرهم )، فان تزوجت بدون ولي كان الزواج صحيحا، وكذلك المرأة الشيب والمسكينة التي لاخطب لها، فتكون ذنية ولو في موضع فيه السلطان فتستخلف على نفسها من يزوجه، فيجوز ذلك .

وقد راعى الإمام مالك هذا الخلاف مرة أخرى فجعل النكاح بغير ولي يفسخ بطلاق مع أنه نكاح فاسد عنده، وكل نكاح فاسد يفسخ بغير طلاق مثل فسخ النكاح بغير صداق قبل الدخول، لكنه راعى الخلاف وأخذ بالرأي وأتى بهذا الضابط :

" قال لي مالك إذا كان لأحد من الناس (الولي) أن يقر النكاح أن أحب فيثبت أو يفرق

فتقع الفرقة أنه إن فرق كانت تطليقة بائنة . " (203) ثم حكم على هذا الطلاق البائن بأنه لاميراث فيه كالفسخ . (11) قال ابن القاسم : وأصل هذا وهو الذي سمعته من قول من أرضى من أهل العلم أن كل نكاح اختلف الناس فيه ليس بحرام من الله ولا من رسوله أجازته قوم وكرهه قوم أن ما طلق فيه يلزمه، مثل المرأة تتزوج بغير ولي أو المرأة تتزوج نفسها أو الأمة تتزوج بغير إذن سيدها أنه إن طلق في ذلك البتة لزمه الطلاق ولم تحمل له إلا بعد زوج، وكل نكاح كان حراما من الله ورسوله فإن ما طلق فيه ليس بطلاق، وفسخه ليس فيه طلاق، ألا ترى أن ما يبين لك ذلك لو أن امرأة زوجت نفسها فرفع ذلك إلى قاض ممن يجيز ذلك، وهو رأي بعض أهل المشرق (الحنفية) فقضى به وأنفذه . حين أجازته الولي، ثم أتى قاض آخر ممن لا يجيزه أكان يفسخه، ؟ ولو فسخه لأخطأ في قضائه .

قال سحنون في حق الرأي الذي يأخذ بمراعاة الخلاف : وهو الذي سمعت ممن أثق به من أهل العلم، وهو رأيي . )

أطلت القول قليلا في بيان هذا المثال الذي أتيت به للاستدلال على منهجية الإمام مالك في الأخذ بمراعاة الخلاف، نظرا لاشتماله على تفاصيل تساعدنا على تعميم الأخذ به كنموذج في مجال فقه المعاضات، وبذلك نتوصل إلى إيجاد الحل الصحيح لكثير من القضايا المتجددة في التصرفات المالية التي نأخذ في كل ظاهرة منها برأي معين حسب المذهب الفقهي الذي ينتمي إليه صاحب الرأي المعبر عنه، في حين تكون منهجية الإمام مالك في الأخذ بمراعاة الخلاف بمثابة فتح طريق أمام الفقه الإسلامي لمواكبة التحولات المعاصرة نظرا لما يملك من قابلية ومرونة وطواعية في تعامله مع القواعد الكلية وأصول الأحكام .

### منهجيته في الأخذ بالحكم بين الحكمين .

يرى الإمام مالك مشروعية الأخذ بحكم بين حكيمين، فحين قسم التصرفات المالية إلى طرفين وواسطة، بقصد تحديد مستوى القرر المسموح به، جعل الواسطة أي (الحكم بجواز القرر اليسير في الزواج ) بين واسطتين أي (حكيمين هما : منع القرر مطلقا في المعاوضات، وجواز القرر مطلقا في التبرعات ) .

ونسأل الإمام مالك من أين أتته مشروعية الأخذ بحكم بين حكيمين، فياتينا الجواب من (شرح بلوغ المرام) قال مامضونه : فهم المالكية من حديث أبي هريرة :

"الولد للفراش وللعاهر الحجر، هو لك ياعبد بن زمة، واحتجبي منه ياسودة".  
مشروعية الأخذ بحكم بين الحكمين .

ذلك أن عتبة أوصى أخاه سعد بن أبي وقاص باستلحاق المولود الذي ولد على فراش زمة، بينما عبد بن زمة قال : ان المولود أخي ولد على فراش زمة ومن وليده سودة، فحكم عليه السلام بالولد للفراش، وقال هو لك ياعبد بن زمة، ولكنه أمر سودة بالاحتجاب منه، لماذا؟ لان المولود له شبه بَيْنٍ بعتبة، فحينئذ الفراش يقتضي إلحاقه بزمة، والشبه يقتضي إلحاقه بعتبة، فأعطي الفرع حكما بين حكيمين فروعي الفراش في إثبات النسب، وروعي الشبه البين بعتبة في أمر سودة بالاحتجاب، لأن الفرع إذا دار بين أصليين فألحق بأحدهما فقط فقد أبطل شبهه بالثاني من كل وجه، فإذا ألحق بكل واحد منهما من وجه كان أولى من إلغاء أحدهما في كل وجه، فيكون هذا الحكم وهو إثبات النسب بالنظر إلى مايجب للمدعي من أحكام البتة ثابتا، وبالنظر إلى مايتعلق بالغير من النظر إلى المحارم غير ثابت ، (

وكذلك الأمر بالنسبة الى منع القرر في المعاوضات من جهة أن تنمية المال مقصودة فيها، وجواز القرر في التبرعات من جهة أن تنمية المال غير مقصودة فيها، ولوجود الشبهين

في الزواج توسط فيه مالك فجوز الغرر اليسير .

وهذا التقرير أصبح يكتسي أهمية قصوى في الوقت الحاضر، لانه يتصل بموضوع من أخطر موضوعات الاقتصاد الإسلامي، وهو الشركات الاجتماعية كشركات التأمين المعاصرة، والبدل الإسلامي لها : (شركات التكافل الإسلامية) .

وحيث إن بعض الدراسات الحالية تحاول الربط بين عقود هذه الشركات الاجتماعية وعقود التبرعات في جواز الغرر اليسير الذي يحصل معه غالب العقود عليه، فأنني أحببت أن اعرف بأنواع التبرعات أولا، وبهذه الشركات ثانيا، وذلك بقصد إتمام الصورة الفقهية في ملامحها الأساسية المتكونة من المعاوضات والتبرعات ثم استكمال صورة الشركات عندما أتعرض في الفصل الثاني لبيان ملامح المصارف التجارية والاستثمارية والاجتماعية .

المطلب الثالث :

## التعريف بأنواع التبرعات المالية :

التبرعات هي الصيغة العملية التي شرعها الإسلام للتعاون بين المسلمين وتكافلهم وتضامنهم ببذل التضحيات والقيام بأعمال الإحسان .

أولا :

## مفهوم التبرعات .

1 - في اللغة :

التبرع : التفضل بالعطاء أو التطوع بالعمل، يقال : تبرع بالعطاء : تفضل بما لا يجب عليه أو غير طالب عوضا، كما يقال : فعله تبرعا : أي متفضلا أو غير قاصد عوضا .

## 2 - في الاصطلاح :

التبرعات عقود تطوعية يتم بموجبها تملك شخص لغيره عينا أو منفعة أو انتفاعا أو إقامته مقامه في تصرف جائز، أو ضمانه أو تحمل دينه، بغير عوض في كل ذلك .

وهي صيغ أقرها الإسلام للتضامن بين المسلمين وتعاونهم في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، أمثال : القرض والهبة، والوكالة، والوقف، والضمان، والإبراء.

ثانيا :

### مشروعية التبرعات .

التبرعات تعتمد على أساسين من أسس التشريع الإسلامي، وهما :

- التكافل الاجتماعي بين المسلمين في كل أشكاله وصوره المادية والمعنوية، يقول تعالى :

" وتعاونوا على البر والتقوى، ولا تعاونوا على الأثم والعدوان " (204)

" تألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا " (205)

ويقول عليه السلام :

" مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى . " (206)

ب - الوظيفة الاجتماعية للمال، حيث إن أحكام الشريعة الإسلامية تدخل في نطاقها

---

(204) المائدة . الآية : 2

(205) آل عمران . الآية : 103

(206) الحديث متواتر، ومتفق عليه، وعلى شرط البخاري ومسلم .

## التنظيم والتوجيه :

- التنظيم لتداول المال، ومن شأنه أن يوصل الى رقي المجتمع وقابليته للبقاء والنماء والتوازن بين مستويات فئات المجتمع ليكون السير متوازيا .

- التوجيه الى التسامي على ضرورات الحياة المادية، والتطلع الى حياة أسمى ترقى بالإنسان الى عالم المثل، يقول تعالى :

"آمَنُوا بِاللّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ . " (207)

" وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ، وَأَنْ سَعْيُهُ سَوْفَ يَرَى ثُمَّ يُجْزَى الْجُزَاءَ الْاَوْفَى . " (208)

ثانياً :

## أنواع عقود التبرعات

عقود التبرعات ليست من نوع واحد، فهي تتنوع حسب الأساس الذي تبنى عليه، والموضوع الذي تعالجه، والخصائص التي تميز بينها، والأحكام التي تختص بكل نوع منها .

وذلك حسب المعايير التالية :

### 1 - بالنظر الى موضوع العقد .

عقود التبرعات نوعان :

- عقود معينة . (مسماة أو شائعة )

- عقود غير معينة (غير مسماة أو غير شائعة )

---

(207) النور . الآية : 33

(208) النجم . 39 / 41 .

- فالأولى : هي التي لها اسم خاص يدل على موضوعها ، كما تنفرد بأحكام أصلية تنظمها ، وتوضح الآثار المترتبة عليها ، أمثال : القرض ، والهبة ، والوكالة ، والوقف .

والثانية : هي العقود التي تنشأ بين الناس تبعا لتطور المعاملات المالية ، والعلاقات الاجتماعية ، والمتطلبات الحضارية وتغير الزمان والمكان حسب حاجات العاقدين والموضوع المتعلق عليه بينهما ، ولاتتناهى مع روح التشريع الإسلامي وغاياته ومقاصده الأساسية في تنظيم المعاملات بين الناس ، وقد يصبح العمل جاريا بها شيئا فشيئا ، حينئذ يدخل الفقه ويضع لها اسما خاصا بها ، ويعمل الفقهاء على تنظيم أحكامها وتقييم مسائلها ، فتتحول آنئذ من عقود غير مسماة إلى عقود مسماة .

وقد عرف الفقه الإسلامي في فترات مختلفة عقود تبرعات مستجدة وخصوصا في مجال الحوالات الخيرية ، وفي الوقت الحاضر نشاهد تطورا في مجال عقود التبرعات مثل تخصيص موارد مالية لجوائز علمية أو أدبية .

## 2 - بالنظر إلى طبيعة العقد .

تنقسم عقود التبرعات الى عقود أصلية وعقود تبعية ، كما تنقسم أيضا الى عقود فورية وعقود زمنية ، وهي أربعة أقسام :

### القسم الأول :

- عقود لاترتبط بأمر آخر ارتباطا تباعيا في الوجود والعدم ، أمثال : الوديعة والعارية والقرض الحسن ، فهذه عقود أصلية ، لأنها مستقلة في وجودها ، وليست تابعة لغيرها .

### القسم الثاني :

عقود تابعة لأمر آخر تبع الفرع لأصله ، ومرتبطة به وجودا وعدما ، أمثال : الضمان



والرهان، فكلاهما توثيق لحق تابع لغيره، لذا فانهما لا ينعقدان ابتداءً إذا لم يكن في مقابلهما حق آخر ثابت أو متوقع يستندان إليه، ويدوران معه في الوجود أو العدم، والصحة أو البطلان، فيخضع العقد التبعية ابتداءً إلى قاعدة "التابع تابع" في كافة الأحكام التي يتوقف عليها وجود الحق الأصلي الذي يستند اليه وصحته. (209)

### القسم الثالث :

عقود فورية لا يستغرق تنفيذها زمناً ممتداً يستمر فيه، سواء تم هذا التنفيذ في الحال أي مباشرة بعد العقد أو في المال أي بعد أجل أو أجال يحددها المتعاقدان، أمثال : الهبة والقرض والوقف على الخلاف في ذلك .

### القسم الرابع :

عقود زمنية يشكل عصر الزمن فيها عنصراً جوهرياً، بحيث يستغرق تنفيذه فترة زمنية ممتدة، يجري حكم العقد فيها باستمرار، أمثال : العارية والوديعة والوكالة .

## 3 - بالنظر الى تطبيق الأحكام .

تنقسم عقود التبرع حسب قواعد الأحكام التي تطبق عليها إلى نوعين :

- ستود تقوم على أساس الإحسان أو المساعدة من أحد الطرفين للآخر، ولا تنشأ بينهما التزامات متقابلة كما هو الحال في عقود المعاوضات، مثل : الهبة والعارية، فتطبق عليها أحكام التبرع ابتداءً وانتهاءً .

- عقود تقوم على أساس التبرع والمعاوضة، حيث تتضمن معنى التبرع ابتداءً

---

(209) مبادئ التشريع الإسلامي . د. خالد عبد الله عبد . ط : 1 شركة الهلال العربية . الرباط 1986 م .

والمعاوضة انتهاء ، أمثال : القرض، والوكالة، والكفالة بأمر المدين، والهبة بشرط العوض .

فمقرض المال متبرع على المقرض الذي سيرد نظير ما أخذ، والوكيل متبرع بالتصرف في مال موكله الذي سيتسلم منه ماتصرف فيه، والكفيل بأمر المال متبرع بالتزام أداء الدين عن المدين الذي سيرد إليه نظير مادفع عنه .

ويترتب على هذا التقرير أن تنطبق قواعد أحكام التبرع ابتداء، وقواعد أحكام المعاوضات انتهاء .

المطلب الرابع :

### استعمال القرض الحسن كوسيلة للاستثمار .

ليس أمام من يريد أن يقوم بعمل استثماري - ولكنه لا يملك رأس المال - سوى وسيلتين:

**الوسيلة الأولى :** الدخول في عملية المضاربة مع من يملك رأس المال، على أن يكون العمل عليه وحده، والربح بينهما على نسبة ماثوية يقع الاتفاق عليها مسبقا حسب عقد المضاربة.

**الوسيلة الثانية :** إستقراض رأس المال من غيره على وجه الإحسان في مقابل ضمانات شخصية، أو رهن عقاري، أو ما يمثل رأس المال المقرض بصفة عامة، وهذا ما يسمى بالقرض الحسن ، وهو الموضوع الذي يهمنا الآن .

أولا :

## التعريف بالقرض الحسن

ويعتبر القرض الحسن من أسمى التبرعات وأجلها قدرا، وموقعه أعظم من الصدقة، نظرا لما يقوم به من دور اجتماعي في تلبية الحاجات الملحة، وإقالة العثرات، وتفريج الكرب، إذ لا يقتض الا محتاج .

ولم يكن لاقتراض المال هذه الأهمية التي يكتسبها في وقتنا الحاضر، لذلك لانلوم الفقهاء القدامى إذا هم لم يعطوا للقرض الإنتاجي أو الاستهلاكي ما يستحقه من العناية والدراسة والتحليل .

ولكن ماهو القرض الحسن ؟

### 1 - القرض لغة :

القرض (بالفتح والكسر) : ماسلفت من احسان أو إساءة، وهو أيضا ماتعطيه غيرك من المال بشرط أن يعيده إليك بعد أجل معلوم .

والقرض اسم من قرض (كضرب)، وغلبت على معانيه : المجازاة، قرض الشعر، المدح، القطع .

وكما يستعمل مجردا، يستعمل مزيدا، يقال :

- تقارض الرجلان : تبادل قرض الشعر، أو إنشاده .

- انقرض : مطاوع قرض .

- اقترض : أخذ القرض من غيره .

- استقرض : أخذ القرض أو طلبه منه .

## 2. في الاصطلاح الفقهي :

عرف ابن عرفة القرض الحسن بقوله :

"دفع متمول في عوض غير مخالف له لاعاجلا تفضلا . " (210)

وفي تعريف آخر هو :

(عقد ينشأ على أساس إحسان أحد الطرفين للآخر بتسليفه متمولا معجلا قابلا للاستهلاك أو الاستعمال، بشرط أن يرد عينه أو مثله في الجنس والصفة والمقدار . )

## مشروعية القرض الحسن وحكمته وحكمه .

- القرآن الكريم لم يتعرض للقرض مباشرة، لكن صورته قد تكررت بضمون واحد في ست آيات، منها هذه الآية :

"إن تقرضوا الله قرضا حسنا يضاعفه لكم ."

وهذا المضمون القرآني يفيد عن طريق الدلالة أن القرض بين بني الإنسان إنما يُردُّ مثله، ولكنه عند الله تعالى بما يقدم الإنسان بين يديه من أعمال حسنة، فانه تعالى يضاعف تلك الحسنات بعشر أمثالها ويزيد على ذلك من فضله ما يشاء .

- وفي السنة :

عن ابن رافع أنه قال : "استسلف رسول الله (ص) بكرا فجاءته إبل من الصدقة، قال

---

(210) التاج والإكليل . المرقا . ج : 4 . ص : 545 .

ابو رافع : فأمرني رسول الله (ص) أن أقضي الرجل بكرة، فقلت لم أجد في الابل الا جملا خيارا رباعيا، فقال رسول الله (ص) : أعطه إياه، فإن خيار الناس أحسنهم قضاء " (211)

وعن أنس مرفوعا : "الصدقة بعشرة أمثالها والقرض بشمانيّة عشر ."

وتدل عمومات الأدلة القرآنية والحديثية على فضيلة القرض، لما فيه من معاونته المسلم وقضاء حاجته وتفريج كربته وسد فاقته .

ولا خلاف بين المسلمين في مشروعية القرض وجواز سؤاله عند الحاجة (213) . وعليه، فيكون الجواز هو الأصل في حكمه بالنسبة إلى من يطلبه، والندب بالنسبة إلى من يطلب منه، غير أن كليهما (الدائن والمدين) قد تعرض له حالات يكون القرض فيها قابلا للأحكام الخمسة من الجواز والندب والكراهية والوجوب والحرمه .

## هل يجوز القرض في المثليات والمقومات ؟

اتفق الفقهاء على أن القرض يجوز في المتمولات التي يجوز فيها السلم من المثليات والمقومات .

أما المثليات فهي التي تقدر بالوزن أو الكيل أو العدد، أمثال : النقود والمصنوعات من الذهب والفضة والثياب والمنتجات الصناعية وكل مالا تتفاوت وحداته وأجزاؤه تفاوتاً كبيراً عند الوزن أو الكيل أو العدد.

ويقوم التطور الصناعي وتقدم الإنتاج الآلي بدور كبير في هذا المجال، بالإضافة إلى تغير أساليب المعاملات، فقد يصبح المعدود أو المكيل موزوناً وغير ذلك حسب الزمان والمكان.

---

(211) الحديث خرجه مالك في الموطأ قال : "حدثني يحيى عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع مولى رسول الله (ص) ... الحديث .

(112) رواه ابن ماجة في سننه، وفي إسناد خالد بن يزيد الشامي قال النسائي : ليس بثقة .

(213) انظر : نيل الأوطار . الشوكاني : ج : 5 ص : 347 .

أما المقومات فهي التي تتفاوت وحداتها وأجزاؤها تفاوتاً كبيراً في التجارة والمعاملات  
أمثال الحيوان والعقار والطعام .

قال الشيخ خليل :

( يجوز قرض ما يسلم فيه . ) (214)

وقال ابن عرفة :

"متعلق القرض ما صح ضبطه بصفة، فيخرج تراب المعادن والصواغين والدور والأرضون  
والبساتين . " (215)

وقال الإمام مالك :

"الأمر المجتمع عليه عندنا أن من استلف شيئاً من حيوان بصفة وتحلية معلومة، فإنه  
لا بأس بذلك، وعليه أن يرد مثله . " (216)

يمكن أن نستخلص من كل هذا قاعدة عامة تضمن الوصول إلى الغاية التي يقصدها  
الفقهاء من كل الضوابط والتحريات في هذا الصدد، هذه القاعدة هي : ضمان القيمة العادلة  
بين القرض حين أخذه، ونظيره حين استرداده، وكل وصف أو إجراء من شأنه ضمان استرداد  
قيمة ما أخذ فهو عمل مشروع، ولذلك كان الخيار للمدين في أن يرد عين الشيء الذي أخذ، إن  
بقي تحت يده، أو يرد مثله بعد استهلاكه، فيكون الضابط في جواز قرض المتمول هو التوفر  
على شرطين أساسيين، هما :

1 - أن يكون مما تضبطه الصفة ويعينه التحديد، فيخرج الجراف وماشابهه .

---

(214) التاج والاكلیل . المراق . ج : 4 ص : 545

(215) المرجع السابق والصفحة .

(216) انظر شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ج 3 . ص : 336

2 - أن يكون له نظير في الأسواق إن كان مثليا ، أو تعرف قيمته إن كان مقوما .

هذان الشرطان الأساسيان يكونان بمثابة حاجز وقائي يمنع مايمكن أن يحدث، من تنازع ومخاصمة بين الدائن والمدين حين استرجاع القرض بعد استهلاكه .

### القرض المحظور (سلف جرنفعا )

التعامل بالربا ابتداءً أولا بالديون المترتبة على القروض، قبل أن ينتقل ثانيا إلى الديون المترتبة على البيوع .

وقد تناولت في هذا الجزء التطور التاريخي للقرض الربوي إلى أن أصبح في الوقت الحاضر مجالا اقتصاديا وسياسيا تنباري الدول الرأسمالية الكبرى في التفنن في تسخير لقهر الشعوب والدول المتنامية، وظهر ما يطلق عليه اسم "سياسة القروض " وهو اسم مرادف لاسم : (الاستعمار الجديد) كبدل للاستعمار القديم الذي كان يعتمد على الجيوش والحديد والنار، بينما سياسة القروض "هي الأسلوب الجديد للاستعمال، وبهنا الآن أن نعرف الربا في القرض كما هو عند الفقهاء القدماء تحت اسم : سلف جرنفعا " .

جاء في الموطأ مايلي :

"وحدثني مالك أنه بلغه أن رجلا أتى عبد الله بن عمر فقال : يا أبا عبد الرحمن إني أسلفت رجلا سلفا واشترطت عليه أفضل مما أسفلته .

- فقال عبد الله بن عمر : فذلك الربا .

- قال : فكيف تأمرني يا أبا عبد الرحمن ؟

- فقال عبد الله : السلف على ثلاثة وجوه : سلف تسلفه تريد به وجه الله فلك وجه الله، وسلف تسلفه تريد به وجه صاحبك فلك وجه صاحبك، وسلف تسلفه لتأخذ خبيثا بطيب

فذلك الربا .

- قال : فكيف تأمرني يا عبد الرحمن ؟

- قال : أرى أن تشق الصحيفة، فإن أعطاك مثل الذي أسلفته، قبلته ، وأن أعطاك دون الذي أسلفته فأخذته أجرت، وإن أعطاك أفضل مما أسلفته طيبة به نفسه، فذلك شكره شكره لك، ولك أجر ما أنظرته . (217)

هذا النص الفقهي يفيد أن الزيادة على أصل مال القرض، إما أن يكون قبل استرداده أو عند استرداده، وفي كلتا الحالتين فالزيادة قد تكون لصالح الدائن كما إذا أسلفه 1000 درهم واشترط عليه زيادة 20 درهما ليصبح مجموع القرض 1020 درهما وقد تكون الزيادة لصالح المدين كما إذا زاده 10 دراهم مثلاً على أصل الدين في مقابل تأجيل الدفع عند الاستحقاق، (218) فحينئذ تكون الزيادة محرمة ونوعاً من الربا في كلتا الحالتين .

أما بعد استرداد الدين وإبراء ذمة المدين فإن الزيادة لا يتصور فيها أن تكون من باب "سلف جرنفعاً" لأن السلف المستحق يكون قد تم قضاؤه، فإذا قدم إليه شيئاً فيكون هدية .

وتجوز الزيادة على أصل الدين في حالتين :

**الحالة الأولى :** إذا كانت الزيادة لاجل عادة جارية بين الدائن والمدين قبل التدابن، ذلك أن الزيادة هنا ليست على شرط أو عادة جارية بذلك، أو مواءمة .

**الحالة الثانية :** إذا أسلفه شيئاً فرد أفضل منه لقوله عليه السلام في الحديث المتقدم "فإن خيار الناس أحسنهم قضاء" . ومثل ذلك في الجواز إذا رد أقل منه في الصفة والمقدار

(217) موطأ الإمام مالك : ج : 3 ص : 336 .

(218) يذكر الفقهاء هنا أن صاحب الحق يجوز له أن يدفع الرشوة إذا خاف الظلم، كما يجوز للمظلوم ذلك بقصد تخلصه من الظالم الذي قدر عليه، فالرشوة في مثل هاتين الحالتين جائزة للدافع حرام للأخذ . انظر : التاج والإكليل . المواق : 4 ص : 546 .



برضاها .

ومثل الفقهاء لقرض جرمنفعة بمسألتين :

**المسألة الأولى :** اشتراط القضاء في بلد آخر غير البلد الذي وقع فيه دفع القرض إذا كان ذلك يحتاج إلى مؤنة حمل، ففي الموطأ : حدثني يحيى عن مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب قال في رجل أسلف رجلا طعاما على أن يعطيه إياه في بلد آخر فكره ذلك عمر بن الخطاب، وقال : فأين الحمل يعني حملانه . (219) يفتح وسكون فيهما ، فإذا كان ذلك بتراض منهما من غير شرط أو كانت مؤنة الحمل ليست بشيء ، جاز .

## المسألة الثانية :

السفتجة (220)

(الكمبيالة)

وهي خطاب يوجهه صاحب المال الى وكيله في بلد آخر، ليدفع لحامله بدل ما أخذه منه.

مثالها : أن يعطي خالد الى طارق مالا، وطارق له مال عند وكيله ببلد آخر فيكتب خطابا بالمبلغ المالي يحمله خالد إلى الوكيل لياخذ بدل ما أعطى، وعليه فيكون خالد قد دفع المال في بلد وأخذه في بلد آخر، واستفاد تأمين ماله من خوف الطريق وهو سلف جرمنعا، فلا يجوز، الا أن يعم الخوف وقطع الطريق فحينئذ تجوز السفاتج صيانة لأموال، كما تجوز مطلقا إذا كان المدين هو المستفيد وحده .

وروي عن أحمد بن حنبل القول بجواز السفتجة لكونها مصلحة لهما جميعا، وكان ابن

(219) موطأ الإمام مالك : ج . 3 ص : 336

(220) السفتجة لفظة معربة وهي بكسر السين في التوضيح وبضمها في القاموس . والجمع السفاتج بكسر التاء أو سفتجات .

الزبير ياخذ من قوم بمكة دراهم، ثم يكتب لهم بها الى مصعب بن الزبير بالعراق فياخذونها منه، فمسل عن ذلك ابن عباس فلم ير به بأساً، وروي مثل ذلك عن علي بن أبي طالب (ض) وقال به ابن سيرين والنخعي وغيرهما .

## الفصل الثاني

التطبيقات العملية للاستثمار المحظور في الوقت الحاضر.

المبحث الأول :

نظام المصارف الربوية .

المبحث الثاني :

مواقفنا من النظام المصرفي في علاقته بالاستثمار المحظور .

نتيجة عامة :

هدف الاستثمار في الإسلام بالمقارنة مع الأنظمة المعاصرة (مع ربط الموضوع بعملية التنمية الشاملة التي هي هدف الدول المتنامية)

## الفصل الثاني

### التطبيقات العملية للاستثمار المحظور في الوقت الحاضر

ان الصيغة التي طرح بها الموضوع، وهي التطبيقات العملية للاستثمار المحظور في الوقت الحاضر، توحي بأن الموضوع واسع إذا أخذنا بعين الاعتبار الوضع الحالي لاقتصاديات العالم الاسلامي، اي ماهو مطبق بالفعل، وكونه جزءا من الصراع الناجم عن حدة التناقضات التي كانت بعض مظاهرها مثار بحث فيما سلف، لذلك، ومن أجل السيطرة على الموضوع، ومحاولة استيعابه من جميع جوانبه، وبيان كل ظواهره، لاهد من حصره في حدوده الضيقة، والاكتفاء ببحث ظاهرة واحدة على أساس أن تقودنا معالجة هذه الظاهرة الى تعيين المحور الذي تدور حوله معالجة بقية الظواهر، وسوف نستغني عن كل تحليل منهجي يوصلنا في آخر المطاف الى نتيجة تثبت أن المصارف في نظامها الربوي هي التي تحدد طبيعة هذه الظاهرة، ولعل هذا الاعتبار هو ماحدا بالكثير الى وصف المصارف الحالية بأنها "ملكات الصناعة والتجارة وبأن عصرنا هو عصر انتمان (1)".

وقد نبتت جذور البنوك الحالية في الدول الغربية التي أقرت شرعية الفائدة في قوانينها  
حوالي : 1571 م .

ويمكن تعريف البنوك بصفة عامة بأنها مشروعات تجارية تتلقى أموالا من الجمهور في شكل ودائع تستعملها وفق نظامها المصرفي في عمليات حسم أو اعتماد أو عمليات مالية في مقابل فائدة محددة .

وهكذا انتقلت بكل خصائصها ومميزاتها إلى العالم الإسلامي الحديث .

(1) راجع المصارف والأعمال المصرفية - الدكتور غريب الجمال ص 7 .

## المبحث الأول

### نظام المصارف الربوية

اعتنى المسلمون بتنظيم شؤون المال، وحسن رعايته وتدبيره، وفي ذلك يذكر الجاحظ<sup>(2)</sup> أن السنديين<sup>(3)</sup> اشتهروا بالصرافة وحسن القيام على المال، حتى "لا نرى بالبصرة صيرفيا إلا وصاحب كيسه سندی"<sup>(4)</sup> ضمن هذا الاطار عرفوا الأعمال المصرفية مثل السفتجة والمقاصة والسوكرة والصرف،<sup>(5)</sup> ولم يكن الفقهاء بمعزل عن هذه الحركة التجارية والمصرفية، فقد واكبوها بتأسيس القواعد وتنظيم الأحكام. ومن ذلك ماكتبه الغزالي في الإحياء و الجاحظ في رسالته في التجارة وغيرهما، حيث اعتنوا بالنظرية العامة للتجارة ونظام دفاتر الصرافة فقد قرروا ان لها قوة الإثبات ان يكون خط الصراف والتاجر في دفتر او كتاب حجة عرفية عند تحقيقه . ؟

ولكن أتى على العالم الاسلامي حين من الدهر توالى عليه الضربات والمؤامرات والدساتيس، فزح تحت نير الاستعمار، ثم فتح عينه على حضارة الغرب بكل خصائصها ومميزاتاها، وكان من أثر ذلك تقليد العالم الغربي في نشاطه التجاري ونظامه المصرفي ابتداء من أواخر القرن التاسع عشر .

ففي سنة 1888 تأسس المصرف الزراعي بتركيا، ونص نظامه الأساسي على أن أغراضه :

---

(2) كاتب عربي عاش في القرن الثاني للهجرة (التاسع الميلادي) بالعراق، ولد بالبصرة وله عدة مؤلفات وعن كتابه البخلاء ننقل هذا النص .

(3) نسبة الى السند جزء عظيم من الهند فتحه محمد بن القاسم الثقفي سنة 91 هجرية .

(4) راجع ضحى الاسلام أحمد أمين ج 2 ص 244 لجنة التأليف والنشر ط 1 القاهرة 1371 هـ - 1952 م .

(5) السفتجة كلمة معربة عن الفارسية، هي أن تدفع مالا الى شخص في بلد على أن تتسلمه من وكيله في بلد آخر في مقابل صك (سفتجة) يسجل فيها الأول للثاني الدين المستحق (الكبيالة أو سند السحب) والمقاصة بيع الدين الذي تقرر لك في ذمة شخص الى شخص آخر، وحول السوكرة والصرف راجع الجزء الثالث من هذا البحث .

1 - اقراض المال للمزارعين .

2 - قبول الودائع بفائدة (6)

كما أنشأت مصر سنة 1898 "البنك الأهلي المصري" ولم يشذ المغرب عن هذه القاعدة ففي سنة 1906 قام بإنشاء مصرف للدولة(7) ، (بنك المغرب)

منذ ذلك التاريخ دخل العالم الاسلامي في مرحلة تاريخية اتسمت باحتذاء منهج الاقتصاد الغربي في نشاطه التجاري ونظامه المصرفي، وتميزت بالقصور الذهني وفتور البحث العلمي، وعدم بذل الجهد لانتارة الطريق قصد الوصول الى اختيار نماذج أصيلة للتقدم الحضاري.

وقد استطاعت التجربة المصرفية في العالم الاسلامي، رغم حداثة سنّها أن تصبح بمثابة القلب النابض الذي يوزع دماء الحياة في شرايين البنيات الاقتصادية، سواء منها التجارية أو الفلاحية أو الصناعية .

ومهما حاولنا أن نواجه الناحية التطبيقية للمصارف بوسائلنا النظرية والفقهية فان طبيعة هذا البحث، حسب الصيغة الرئيسية للموضوع، وهي منهج الاستثمار في ضوء الفقه الاسلامي، لا تفتح المجال فسيحا أمامنا لاستعراض كل الوظائف المصرفية من أعمال وخدمات وعائدات، بحيث تكون مهمتنا هي أن ننظر الى كل وظيفة مصرفية محظورة ونبحث لها عن بديل مشروع، لأن من شأن القيام بهاته العملية أن يحول مسار البحث عن اتجاهه الأساسي المتصل بالنشاط الاستثماري الى شيء آخر، لذلك فان الذي يهمننا من أمر هذه المصارف هو إلقاء الضوء على نظامها المصرفي وعلاقته بالودائع والقروض الانتاجية، والاستثمار بمفهومه المصرفي، وهذا موضوع دراستنا المقارنة بين التشريع والقانون .

(6) من باب اطلاق الأسماء علمي غير مسمياتها، وفي الحقيقة ليست الودائع بفائدة سوى قروض برها .

(7) راجع : الاسلام والرأسمالية . مكسيم رودنسون ص : 136 .

أولا :

## النظام المصرفي الحالي ( Le système Bancaire moderne )

يتشكل الجهاز المصرفي من ثلاثة أصناف من المصارف :

- **الصنف الأول :** مصارف تجارية وهي شركات مالية يقوم بتأسيسها صياغة برأس مال مشترك (شركة أموال بدون مشاركة عنصر العمل) وهذه المصارف يتوقف نجاحها على مدى اغراء الموفرين على ايداع أموالهم قصد اضافتها الى رأس المال الأصلي في مقابل فائدة بسعر مسبق يحدده سوق المعاملات المالية .

وهذه الودائع المصرفية النقدية هي التي تمكن المصرف من مباشرة نشاطه التجاري في منح القروض الانتاجية وأعمال الاستثمار، وهي تتشكل في عدة أنواع، حسب الوظيفة الاقتصادية التي تؤديها أو الغرض الذي يستهدفه المودع أو المصرف، ونجعلها في مجموعتين أساسيتين :

**المجموعة الأولى :** ودائع تحت تصرف ادارة المصرف، ولكن تبقى تحت طلب أصحابها، إما بدون اشعار سابق، بل بمجرد الطلب، وفي أي وقت، وهذه لايتقاضى عليها المودع أية فائدة، واما بأشعار سابق، وتعطي المصارف عن هذه الودائع فائدة بسعر أقل من سعر فائدة المجموعة الثانية حسب طول المدة التي تستغرقها المهلة التي يستعد فيها المصرف لتلبية طلب السحب(8) .

**المجموعة الثانية :** ودائع تحت تصرف أصحابها وادارة المصرف معا لأجل معين ولايجوز

---

(8) يذكر العالم الاقتصادي سمولسن ( Paul . A. Smuelson ) من جامعة كمبرج : ان المصارف التجارية بالولايات المتحدة تمجد هذه المهلة بثلاثين يوما . اعتبارا من يوم طلب السحب راجع كتابه "الاقتصاد" ترجمه الى الفرنسية (كايل فان) ج 1 ص 409 ارموندكولان 1975 .

للمودع طلب سحبها قبل أجل الاستحقاق المتفق عليه في العقد، وهي بهذا الوضع أكثر فائدة للمصرف، لأنه يتمتع قبلها بحرية كبرى في تغطية نشاطه المصرفي، ويدفع عنها فائدة بسعر تحدده السوق المالية حسب العرض والطلب(9) .

وهذه الودائع هي في حقيقة أمرها قروض برها، وإطلاق اسم الودائع عليها من باب إطلاق الأسماء على غير مسمياتها، وقل مثل ذلك في أموال التوفير والأوراق المالية .

**الصف الثاني :** مصارف غير تجارية، وهي مؤسسات ثمانية تخصصية، ودورها الرئيسي تمويل المشاريع العقارية، أو الزراعية، أو الصناعية، وليس مهمتها الأساسية قبول الودائع أو استثمارها، ويوجد منها في بلادنا على سبيل المثال : القرض العقاري والسياحي، والقرض الفلاحي، ومركز الشيكات البريدية .

#### **الصف الثالث : مصارف مركزية أو مصارف الدولة (Banques d'état)**

وتتولى القيام بالأعمال المصرفية التي تحتاجها الدولة والمؤسسات والهيئات والأشخاص الاعتبارية للدولة في مختلف أشكالها، وهي التي تشرف على النظام الوطني بأجمعه،(10) ولتتقاضى أجرا على الأعمال المصرفية التي تقوم بها لصالح الدولة وأجهزتها .

و تشغل بالنسبة إلى البنوك الأخرى موقعا ممتازا في مجال إصدار الأوراق المالية أو الرقابة على البنوك التي توجد في الدولة التي تعمل بها، ولذلك وصفتها ريمون بار بأنها : (بنك البنوك) .

وإذا حصل عجز في الميزانية العامة، فإن هذه المصارف تقدم قروضا للحكومة قصد

---

(9) راجع المعاملات المصرفية والرهبة للدكتور نورالدين عتر ص 40 - 41 وأيضاً المصارف والأعمال المصرفية للدكتور غريب الجمال ص 36 - 37 .

(10) يوجد حاليا في الولايات المتحدة زعيمة النظام الرأسمالي ما يناهز 130000 مصرف، ثلثها مصارف وطنية وهي أكبر حجما والباقي خاضع لرقابة الحكومة، وكل المصارف مندمجة تلقائيا ضمن أعضاء النظام الفيدرالي. راجع (الاقتصاد) سمرلسن ص 408 وما بعدها .



تغطية هذا العجز خلال السنة المالية، ويجب أن لا تزيد قيمة هذه القروض أو مدتها عن حد معين حسب قانون كل بلد . (11)

ثانيا :

## دور المصارف بين الاستثمار ومنح القروض الإنتاجية .

تحتفظ المصارف عادة في يدها بجزء يتراوح بين 10 و 25% من مجموع الأموال المتوفرة لديها بصورة نقدية، حتى تتمكن من تغطية معاملاتها المصرفية اليومية، ثم توزع تلك الأموال بين أعمال الاستثمار والقروض الإنتاجية .

### 1. أعمال الاستثمار ؟

تعتبر الأعمال الاستثمارية في النظام المصرفي المطبق من أهم الأعمال التي تباشرها المصارف التي تؤدي عن طريقها خدمة جهرية للاقتصاد الوطني .

و يقصد بالاستثمار عند الصياغة، غير ما يقصد به عند الاقتصاديين، فهو هنا يعني توظيف المصرف لجزء من أمواله الخاصة أو الاموال المودعة لديه في العمليات الاستثمارية المباشرة .

وتسعد أشكال هذه العمليات الاستثمارية التي يمكن للمصرف أن يمارسها في حدود نشاطه او تخصصه ونذكر من بينها - على سبيل المثال - مايلي :

---

(11) وفي المغرب تقتضي شرعية هذه العملية عرضها على مصادقة الفرقة الدستورية ومجلس النواب .

(12) الأعمال الاستثمارية تكون متوسطة أو طويلة الأجل، ومن ثم فان المصارف التجارية لا تتولاها الا في حدود ضيقة، لأنها معدة بطبيعتها أو بطرقها لأن تتولاها المصارف المتخصصة كالمصارف العقارية والزراعية وعلى الأخص المصارف ذات الطابع الدولي التنموي التي تتجه الى تمويل عمليات التنمية الكبرى من انشاء وتعمير وتصنيع . انظر المرجع السابق

- الاشتراك في تأسيس الشركات والاشتراك في جزء من رأس مالها .

- شراء أسهم الشركات للمساهمة الصناعية والتجارية والمالية والعقارية .

- ان الطابع المميز للاستثمار المصرفي، هو أن المبادرة الى الاستثمار تبدأ من المصرف، لا من الجهات المالية الأخرى، ومن ثم فهو يعتبر كواحد من المستثمرين، يدخل الى سوق الأوراق المالية عارضا أمواله قصد توظيفها في شراء تلك الأوراق المذكورة التي تكون غالبا على شكل سندات يمكن تحويلها بسرعة الى نقود عند الحاجة، نظرا لدرجة السيولة التي تتمتع بها في كل الأوقات، ويحصل المصرف في مقابل اجراء هذه العملية على فائدة هي الفرق بين القيمة الاسمية للسند وقيمه المدفوعة فعلا .

وهذه العملية الاستثمارية التي يمارسها المصرف في اطار نشاطه التجاري لا تختلف من الناحية الفقهية عن القرض بربا، اذ الزيادة التي يحصل عليها المصرف نتيجة للفرق بين القيمة الاسمية للسند نفرضها 1000 درهم، وقيمه المدفوعة فعلا نفرضها 950 درهما، هي في الحقيقة فائدة تقاضاها المصرف في مقابل اقراض ماله، فيكون حكمها حكم سائر الفوائد التي يتقاضاها المصرف على قروضه الربوية .

## 2. القروض الإنتاجية ؟

تنقسم القروض حسب الغرض المقصود بها الى قسمين : (14)

- قروض استهلاكية، وهي التي تسدها المصارف الى صغار المودعين قصد تحسين

---

(13) وهناك تخريج فقهي لجواز نوع من هذه العملية، نذكره فيما بعد . راجع : البنك الربوي في الاسلام . محمد باقر الصدر . ص : 163 دار التعارف للمطبوعات بيروت بدون اشارة الى طبعة أو تاريخ .

(14) يعرف القانون المدني المغربي القرض بأنه يقتضاء يسلم أحد الطرفين للآخر أشياء مما يستهلك بالاستعمال أو أشياء منقولة أخرى لاستعمالها (العارية) بشرط ان يرد المستعير عند انقضاء الأجل المتفق عليه أشياء أخرى مثلها في القدار والنوع والصفة الفصل 856 من قانون الالتزامات والعقود المغربي .

المستوى المعيشي مثلا، أو تسديد دين، أو بناء سكن شخصي .

- قروض انتاجية وهي التي تسدها المصارف لكبار المودعين من أجل تحقيق مشاريع استثمارية تجارية أو انتاجية .

و المبدأ العام الجاري به العمل في المجال المصرفي هو أن المصارف لاتسدد القروض الانتاجية لصغار المودعين لأنهم لا يستطيعون تغطية شروط الصيانة وملاءة الذمة، وعلى ذلك فالمصارف انما تسدد القروض الانتاجية لكبار المودعين لتوفر تلك الشروط المطلوبة.

وهي هذا الضوء يمكن من الآن أن نطلق على كبار المودعين اسم المستثمرين، وهكذا يظهر واضحا الفرق بين الدور الذي يمارسه المصرف مع صغر المودعين بوصفه مدينا لهم وبين الدور الذي يمارسه مع المستثمرين بوصفه دائنا لهم، وهذا الدور الأخير هو دور الوسيط بين رأس المال والعمل .

اذن، فمن حيث الطبيعة الاقتصادية للقروض الانتاجية، يكون المصرف قد تسلم من المودعين رأس مال بفائدة، ودفعه الى المستثمرين بفائدة أكبر (15) ، و تسمح له هذه العملية بتغطية الاتفاق الذي دفعه الى المودعين في شكل فوائد عن طريق الزيادة في سعر تلك الفوائد على حساب المستثمرين، وتكون النتيجة هي ان المصرف قد استفاد من الفرق بين السعرين، ويتعكس أثر هذه النتيجة على المستثمرين الذين تمكنوا من تمويل مشاريعهم بواسطة قروض مركبة الفوائد، فيعملون بدورهم على الاستفادة من الائتمان بالزيادة في أسعار منتجاتهم على حساب المستهلك، كيما يستردوا منه مадفعوه من فوائد، وفي آخر المطاف يكون المستهلك هو الذي تحمّل وحده عبء الفوائد المضاعفة .

---

(15) ينص الفصل 875 علي ان تحديد السعر القانوني للفوائد والحد الاقصى للفوائد الاتفاقية انما يتم بمقتضى نص قانوني خاص، كما يصرح الفصل 873 بعدم جواز حساب الفوائد الا على اساس سعر يعين عن سنة، نعم، يجوز في الشؤون التجارية احتساب الفوائد بالشهر، ولكن لاعتبر هذه الفوائد من رأس المال المنتج للفوائد، الا بعد انتهاء كل نصف سنة . المرجع السابق .

ومن حيث الطبيعة القانونية للقروض الانتاجية في اطار العلاقة القائمة بين المصرف وكل من المودعين والمستثمرين، فاننا نجد أن القانون قد صاغ هذه العلاقة عن طريق تجزئتها الى علاقيتين مستقلتين : احدهما علاقة المصرف بالمودعين بوصفه مدينا وبوصفهم دائنين، والاخرى علاقة المصرف بالمستثمرين بوصفه دائنا وبوصفهم مدينين .

ومعنى ذلك أن المصرف لم يعد في الاطار القانوني مجرد وسيط بين رأس المال والعمل، بل أصبح طرفا أصيلا في علاقيتين قانونيتين مستقلتين، وانعدمت بذلك اية علاقة قانونية بين رأس المال والعمل، بل ان الطبيعة الحقوقية للقروض تفرض انعدام هذه العلاقة، حيث يجب على المقرض (المصرف او المستثمر ) أن يضمن للمقرض (المودع او المصرف) رد رأس المال المقرض كاملا عند حلول الاستحقاق (16) .

وهذه الطبيعة الحقوقية للقروض الانتاجية التي تتضمن رد رأس المال مع فائدته، من شأنها أن تعرض المستثمرين الى الأخطار وإفلاس الذمة، كما تمكن أصحاب رؤوس الأموال من الحصول على دخل ثابت ومستمر بدون أداء أي عمل منتج، وبذلك تصبح الثروة دولة بين الأغنياء، وعن طريقها تتم لهم السيطرة على وسائل الانتاج، فيختل التوازن الاجتماعي، وتحدث الأزمات الاقتصادية الخانقة، كما سبق البيان .

وإذا نظرنا الى القروض الانتاجية من حيث طبيعتها الشرعية، فاننا نجد ان الحكم الشرعي العام يقضى بحرمة القرض الاستهلاكي او الانتاجي اذا كان في مقابل فائدة، ومن ثم فان الاستثمار بواسطة القروض الانتاجية التي تسددها المصارف للمستثمرين يعتبر من قبيل الاستثمار المحظور، ذلك أننا نشترط في صحة العملية الاستثمارية أن تتوفر على ثلاثة

---

(16) في المجال المصرفي تشكل عملية الاقراض بفائدة إحدى العمليات التي يمارسها الصيارفة تحت اسم :الاعتماد المصرفي " وهو مصطلح مصرفي تعددت صيغ تعريفه، أذكر من بينها انه عملية يقوم فيها المصرف بوضع مبلغ من المال تحت تصرف شخص آخر، مقابل تعهد هذا الأخير باعادة المبلغ المذكور مع الفوائد في الميعاد المتفق عليه . ويشمل التسهيلات المصرفية والحصم (Agió) والكفالة وخطابات الضمان وغيرها .

عناصر مجتمعة هي : رأس المال، وشرعية ملكيته، ومشاركة العمل، فإذا اختل عنصر واحد من هذه العناصر الثلاثة في أية عملية استثمارية أصبحت من قبيل الاستثمار المحظور، ولنطبق هذا المبدأ العام على العمليات الاستثمارية التي يتم تمويلها بواسطة القروض الانتاجية التي تسدها المصارف الى المستثمرين من تجار ومنتجين، فماذا نجد ؟ الواقع أن المستثمر حين يحصل على قرض انتاجي من المصرف بقصد استثماره في مشروع تجاري أو انفاثي، انما يكون قد استثمر رأس مال لم يحصل على ملكيته بطريقة شرعية، لأنه اقترضه بربا، وهو أمر غير جائز، لمخالفته للطبيعة الاجتماعية والإنسانية التي استعرضناها سابقا، لذلك كان الاستثمار بواسطة القروض الإنتاجية المصرفية يعتبر من قبيل الاستثمار المحظور .

هذه هي النتيجة العامة التي يمكن استخلاصها من تحليل القروض الانتاجية الى طبيعتها الاقتصادية والحقوقية والشرعية، وفي ضوئها يسهل التمييز بين الغاية المادية التي يقصدها الاقتصاديون والحقوقيون، والتي تتمثل في مصلحة الأغنياء بضمان رؤوس أموالهم وفوائدها الثابتة والمستمرة، وبين الغاية الاجتماعية والإنسانية التي يقصدها التشريع الاقتصادي الاسلامي في كل مايسنه من قواعد وأحكام .

ثالثا :

### مناقشة التغطية المذهبية للفائدة وضمان رأس المال :

تتمثل التغطية المذهبية في النظريات الاقتصادية والتشريعات القانونية التي استعرضناها سابقا بوصفها أسلوب عمل أو نظاما مطبقا يهدف الى ضمان رأس المال وفائدته حين يدخل مجال الاستثمار والانتاج .

وهذا الاسلوب العملي أو النظام المطبق ماهو في الحقيقة سوى نتيجة طبيعية للتحول الاجتماعي والاقتصادي الحاصل في العالم الغربي منذ القرن السادس عشر .

على أن هذا التحول الاجتماعي والاقتصادي لم يمس بصفة مباشرة سوى العلاقة القائمة بين رأس المال والعمل، ولكن حين انتصر مبدأ شرعية الفائدة أصبح أنصارها لا يكتفون بالنظر الى رأس المال كعنصر مشتق أو ثانوي، والى العمل كعنصر أساسي في الاستثمار والانتاج، بل أرادوا اعتبار المال كعنصر مستقل، ولكن ليس على نفس مستوى عنصر العمل، بل أعلى منه، وعلى هذا الأساس شرع الاقتصاديون يطرحون مشكلة معرفة ما اذا كانت الفائدة قضية توزيع أو قضية انتاج أو قضية قيمة ؟ هل هي دخل أم هي ثمن، هل هي مشاركة أم تعويض ؟ والحق أنهم كانوا يرمون دوما الى تكريس وتوطيد سلطة رأس المال، أليس هذا هو معنى وجوه النظام الرأسمالي (17) ؟

أما الحقوقيون فقد واكبوا هذا التحول المظهري بالتفكير في ايجاد اطار حقوقي لدوام سيطرة رأس المال واحاطته بأحسن الضمانات حين يدخل مجال العمل، ليخرج منه سالما من كل الأخطار المحتملة، وعندما أرادوا صياغة هذا الاطار الحقوقي ليكون بمثابة جسر لتمرير شرعية الفائدة واستمرار سيطرة المال لم يجدوا أمامهم سوى اللجوء الى اطلاق أسماء على غير مسمياتها، كما رأينا عندما تحدثنا عن النظام المصرفي المبني على مبدأ شرعية الفائدة وهذا هو اللبس الرئيسي في فهم النظريات الغربية، لاكما فهمه الدكتور رفيق المصري، حيث قال بالحرف الواحد :

"ان النظريات التي تدعي أنها برزت الفائدة لم تبرر في الواقع الا أجرا ما لرأس المال، في حين أن هذا الأجر يمكن أن يكون فائدة ثابتة أو مشاركة يدخل احتمالي ، وفي رأينا أن نظريات الفائدة لم تبرر الفائدة كشكل من أشكال الأجر والمكافأة، انما استطاعت أن تبرر اجرا ما ، وهذا الأجر في نظرنا لايمكن أن يكون أجرا آخر سوى المشاركة" (18)

(17) انظر "مصرف التنمية الاسلامي" ومراجعته . الدكتور رفيق المصري ص 280 وأيضاً "الاقتصاد" بول سمولسن ج 1 ص 15 .

(18) مصرف التنمية الاسلامي ص : 281

وهكذا يمكن تصحيح قوله " وفي رأينا أن نظريات الفائدة لم تبرر الفائدة " بأن نلفت نظره الى أن هذه النظريات الاقتصادية والتشريعات القانونية ليست سوى اختلاق متعمد، ولا تعبر الا عن موقف مفتعل، الغرض منه إحاطة سيطرة رأس المال بسياج فكري وقانوني، والا كيف يتصور من الناحية القانونية اطلاق اسم الوديعة على القرض بفائدة؟ (19) وهذه المغالطة الحقوقية هي مصدر اللبس، وهذا ما يستفيده لو تأمل بعد ذلك مانقله عن أدام سميث الذي اعتبر أن رأس المال على مسؤولية المقترض، ويتحمل وحده مخاطره، ويؤمن لمن أقرض منه دخلا ثابتا، هو الفائدة(20)، وهذا كلامه : "أن رأس المال إنما هو على مسؤولية المقترض أي يتحمل مخاطره، هذا المقترض يمكن في هذه الحالة أن يعتبر المؤمن لمن أقرض " اذن فأدام سميث لا يبرر أجراً لرأس المال، يمكن أن يكون هو الربح الناتج عن المشاركة، وإنما يبرر اجرا ثابتا هو الفائدة التي تفيد وحدها معنى التأمين، ثم هو يكشف عن هذا اللبس بصريح العبارة حين يسمي القرض الانتاجي باسمه الحقيقي وهو رأس المال، ومن أجل ذلك ذكرت منذ البداية أن اللبس الرئيسي ليس كامنا في النظريات الغربية، بل في فهمها، لا بوصفها تغطية مذهبية لشرعية الفائدة، وإنما بوصفها تغطية للخطر المحتمل الذي يمكن أن يتعرض له رأس المال حين يدخل مجال العمل والاستثمار، ومن ثم وجب أن يتجه البحث في شأنها، لا الى قابليتها لتبرير الفائدة بالمشاركة، او كونها خاطئة أو غير كافية،(21) بل الى تعرية جذورها والكشف عن أهدافها المختلفة تحت ستار اطلاق الاسماء على غير مسمياتها، كتسمية القرض الربوي باسم الوديعة أو التوفير الوطني أو الاعتماد المصرفي ونحو ذلك .

وحين يكون هذا الاحساس هو ما يحدد موقفنا من النظريات الغربية لايهمنا ان تكون

(19) سيأتي مزيد ايضاح

(20) ولا داعي للاستنتاج او المقارنة بين من يبرر فائدة ثابتة لرأس المال بواسطة استعمال اسلوب القرض، ومن يبرر الفائدة المحتملة لرأس المال بواسطة المشاركة .

(21) كما أننا نربأ بأنفسنا عن الحوض في تلك الأطروحة المعادة والمكررة كثيرا، وهي أن الايمان يهدأ الفائدة كان هو المحرك الرئيسي للنهضة الصناعية في الغرب، وأن الكفر به كان هو السبب الرئيسي في تاخر اقتصاديات العالم الاسلامي.

فرضيات أو انشاءات مفاهيمية، لأننا نعرف أنها قد ارتكزت في استخلاص نتائجها على استقراء واقع اجتماعي واقتصادي غير سليم، وهو ما نريد تغييره .

غير أن هذا الواقع الذي فرض نفسه بواسطة سيطرة رأس المال الذي قضى على كل اعتبار أخلاقي أو انساني، لا يمكن أن ينهار بناؤه الا بواسطة ترشيد الفكر و القانون واعادة الاعتبار الى مشكلة العمل في استثمار رأس المال، ولن يتأتى ذلك بسهولة أو في زمن قصير، لأن المطلوب هو إحداث التغيير في الرؤية وفي التكوين وطرق البحث، وحين ينتج عن هذا التغيير الأساسي تغيير في أسلوب المعاملات الاقتصادية، فمن المؤكد عمليا ونظريا أن الانسان سيظل كما كان حريصا على اكتساب المال واستثماره .

من خلال مناقشتنا للتغطية المذهبية لثبات الفائدة وضمان رأس المال نستنتج الخلاصة التالية :

- ان هذه التغطية المذهبية الاقتصادية والقانونية ليست في الحقيقة سوى تغطية للخطر المحتمل الذي يتعرض له رأس المال حين يدخل مجال العمل والاستثمار .

- ان هذه التغطية تنسحب على مكين للخطر، وهما : الربح، وأصل رأس المال، ولأجل التوصل الى ثبات الفائدة وضمان رأس المال، نقل الربح من منطقة الاحتمال الى منطقة الثبات بواسطة الفائدة، كما نقل رأس المال من منطقة احتمال الضياع الى منطقة الضمان بواسطة استعمال كلمات : الوديعة - التوفير الوطني - فتح الاعتماد المصرفي .

- ان ثبات الفائدة وضمان رأس المال قاما على أساس هدر القيمة الاعتبارية للعمل وتحمله وحده مسؤولية تأمين الربح ورأس المال، وإبعاده من المشاركة في العمليات الاستثمارية



على نفس مستوى رأس المال، وفي ذلك تكريس لسيطرة رأس المال وجعله غاية الغايات (22) .

- وأخيرا، بما أن هذه الأعمال الربوية تعتبر خصوصية تنفرد بها المصارف الحالية التي هي بمثابة الرئة التي يتنفس بها الاقتصاد الوطني . فما هو موقفنا منها ؟ هذا ما ستعالجه في طرح الاشكالية الموالية .

---

(22) ويجسد نفس الوسيلة والغاية عند النظام الماركسي، فعلى أساس هدر القيمة الاعتبارية للعمل قامت سيطرة رأس المال، فالعامل لاحق له في المشاركة والتمتع بشمار عمله، لانه لا يتال من حقه سوى قدر حاجته، وفائض قيمة العمل - على حد تعبيرهم - يكون من نصيب من يهده رأس المال ويملك وسائل الانتاج وحده . انه الجهاز الحاكم المكون من السياسيين المحترفين والناخبين المتواطئين، وهذه هي نظرية الاستغلال (Theorie de l'exploitation) التي طبقها ماركس على الملكية الفردية، ونطبقها الآن على النظام الماركسي .

## المبحث الثاني

### مواقفنا من النظام المصرفي الحالي في علاقته بالاستثمار المحظور

ان الغرض الذي نتوخاه في أعمالنا العلمية، انما هو ازالة الطريق أمام أجيال المستقبل الذين يملكون بأيديهم مفاتيح الحلول الحاسمة لكل المشاكل المستعصية والمتجذرة في واقع المجتمع الاسلامي المعاصر، والتي يجري تيارها عكس معتقداتنا الدينية وقيمنا الأخلاقية والحضارية(23) .

ومن جملة تلك المشاكل المستعصية والمتجذرة مشكلة التعامل الربوي الذي يعتبر خصوصية تنفرد بها المصارف الحالية التي استعرضنا فيما سبق نظامها الأساسي وكيفية تكوين جهازها المصرفي، مع بيان موقفها الاستراتيجي وأهميته بالتركيز على ما يهملنا في بحثنا وهو القروض الانتاجية والأعمال الاستثمارية، ولاسيبيل الى انكار ما رأيناه من محاسن الى جانب ما رأيناه من مساوئ ومخازير، لذلك فان تحديد موقفنا منها يكتسي أهمية خاصة، باعتبارنا نتكلم خارج المعركة، وفي مجتمع لم يبلغ بعد مستوى رفيعا في مجال التعليم العام، وليس للرأي العام فيه أية سلطة زمنية أو مركز حيوي هام يسمح له باتخاذ القرار أو إحداث التغيير، بالإضافة الى ضحالة الاعلام الثقافي الهادف وتقييمه ومستواه .

كل هذه الأسباب مجتمعة جعلت الفقهاء المعاصرين يقفون من مشكلة المصارف الحالية

---

(23) وهذا هو العزاء الوحيد، الذي ييلس الجراح، ويجعلنا نتغافل بطلاع البشائر التي تلوح وراء الأفق، وذلك من خلال المؤتمرات الاسلامية التي تتعقد على مستوى القمة، واللقاءات التي يجمع وزراء الاقتصاد والوزراء المسؤولين عن تطبيق التكنولوجيا والبحوث العلمية في مجال التنمية .

موقفين متغايرين : (24) موقف الرفض (رفض النظام المصرفي الحالي) ، وموقف الإصلاح (إصلاح النظام المصرفي الحالي) .

## الموقف الأول :

### موقف الرفض المتعارض مع مقتضيات الواقع المعاصر :

وهو موقف فكري عملي يتحدى الأمر الواقع، لأنه موقف في مستوى إيماننا بوجود إحداث التغيير ورفض كل دخیل يتعارض مع مبادئنا وقيمنا الأخلاقية والحضارية .

والعلماء المتمسكون بهذا الموقف لا يعترفون بجدوى تأويل النصوص الشرعية في ضوء مقتضيات الحياة المعاصرة، لتصبح منسجمة مع الوسط الجديد، وهؤلاء مقتنعون ضمناً بأن العالم الاسلامي له من مظاهر القوة الداخلية والخارجية ما يمكنه من السير في طريق يختلف جذرياً عن الطريق اللاحب الذي استوحى نهجه المصرفي من النظام الاقتصادي الرأسمالي .

وهذا الرفض ورد في صيغ فكرية ذات دلالات اقتصادية واجتماعية وإنسانية وعلى درجات متفاوتة من الحماسة والغيرة وتحدي الامر الواقع، ولكنها تلتقي كلها في محور واحد هو أن الاقتصاد الاسلامي موجه بطبيعته نحو العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وبين هذه الطبيعة ووجود المصارف تناقض لاحل له .

---

(24) وفي اعتبارنا أن اكبر سبب يحول دون الوصول الى موقف واضح او حل حاسم واحد للمشاكل المتعلقة بقضايانا الاقتصادية الكبرى التي فرضت بالقوة، ومنها قضية المصارف، هو أننا مازلنا الى حد الآن لانتسج الحلول او الاختيارات بناء على نتائج البحث العلمي، وانما بناء على ماهر ظرفي سهل، أو جاهز مستورد، ثم نفض العيون عن كل ماسنهدم من حقائق مادية ومعنوية ونحن في طريق مسارنا الى ذلك الحل الظرفي أو المستورد، لذلك فكل ماهر أمر واقع ونريد تغييره، لم يستند في بدايته الى بحث علمي أو اختيار هادف، أو حجة عقلية، وانما استند الى طرف قهري ناتج عن قنود ذهني، وقصور عن الابتكار والخيال، واحتذاء تعسفي لما هو غربي أو شرقي في حالتي العسر واليسر على السواء .

وأبرز من يمثل نظريات الرفض منذ بداية هذا القرن :

- علماء القرويين بفاس ففي سنة 1901 م أصدروا فتوى جماعية أدانوا فيها انتهاج النظام المصرفي بالمغرب، ومما جاء في هذه الفتوى : « المصرف الذي يقبض فائدة ... هو أكبر ما يمكن الوقوع فيه من الآثام » (25) .

- الحركة السلفية الافغانية « في الشرق قبل أن تتحول الى حركة اصلاحية على يد الشيخ محمد عبده وتلميذه الشيخ محمد رشيد رضا (26) .

- جماعة (الاخوان المسلمون) (27) أمثال الحسن البنا في كتابه نحو النور وسيد قطب في مؤلفاته التي تبلور نظريته في اقامة مجتمع اسلامي في أية بقعة من الأرض .

- جمعية (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) التي تنتشر لجانها في المدن السعودية وتلتقي في مسارها مع الحركة السلفية التي يقوم بها علماء نجد .

- جماعة مؤسسي دولة باكستان فقد كانوا يؤمنون بأن باكستان ستكون معملا إسلاميا يخرج للناس نموذجا جديدا في التشريع والاقتصاد والنظام العام للحياة الاجتماعية (28) .

ومن الشخصيات العلمية الذين وقفوا موقف الرفض والتحدي، رغم تغاير منطلقاتهم

---

(25) الإسلام والرأسمالية . مكسيم رودنسون . ص 136 .

(26) راجع : الإسلام وأيديولوجيات الفكر المعاصر : علال الحيارى ص : 158 .

(27) أسس حركة هذه الجماعة الأستاذ الشهيد حسن البنا، وكان هدفها النهوض من جديد بهام الدعوة الإسلامية، ورسم

معالم الطريق أمام الشباب المسلم لارتداء آفاق بحث اسلامي حقيقي، انظر المرجع السابق . ص : 168

(28) ومن مؤسسي دولة باكستان محمد إقبال، ولياقة علي خان الذي اغتيل في ظروف مشبوهة، وتوالت المؤامرات

لاجهاض الفكرة الى أن تطورت الأحداث الى مآشاهده من تقسيم وتزريق .

الأستاذ محمد جواد الصقلي (29) من المغرب، والأستاذ أحمد شاكور من مصر، (30) وأبو الحسن الندوي (31) من الهند في كتابه : « الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية » والشيخ مصطفى السباعي من سوريا في كتابه : « اشتراكية الإسلام » وغيرهم كثير .

هؤلاء العلماء رغم اختلاف موقفهم الدفاعي فانهم يرون في النظام المصرفي نوعا من الاصطدام مع العقيدة، أو خروجا عن منهج التشريع الاقتصادي الاسلامي : وهذا الاصطدام والتناقض لاحل له سوى إحداث التغيير في الصورة والجوهر معا .

وقد حاولت تصنيف مواقفهم حسب المنطلق والهدف واقتراح الوسائل وحسب شمولية النظرة أو اقليميتها، ولكنني اقتصت أخيرا بأن المقصود هنا هو تفسير موقف الرفض والتحدي، وإعطاء نماذج مثقفة تختلف في مواهبها ونوع ثقافتها .

وعلى أي حال فهذا التيار الذي اكتسب طابع الرفض وخصوصا في بداية عهد التجديد لم يحدث تأثيرا كبيرا على السير المجتمعي نحو مجازاة الأمر الواقع المفروض بطريق القوة لا بطريق الحجج العقلية والنقلية .

---

(29) عميد كلية الشريعة ورئيس المجلس العلمي بفاس، توفي يوم الجمعة 3 شوال 1392 هـ 1972/11/10 ومن مؤلفاته التي تنتظر الطبع : كتابه الذي علق به على مدونة الأحوال الشخصية المغربية، وبحته العميق حول قضية جواز التأمين أو عدم جوازه وكتابه القيم حول مناسك الحج، ثم تعليقاته على تفسير الامام ابن عطية، ومحاضراته الجامعة في موضوعات مدارك الأمة وأسباب الخلل العالي .

(30) من العلماء المعتمدين في تحقيق الكتب الفقهية القديمة، وله عدة مؤلفات من أشهرها عمدة التفسير يقول في الجزء الأول من ص : 196 : فانظروا أيها المسلمون - ان كنتم مسلمين الى بلاد الاسلام في كافة أقطار الأرض، الا قليلا، وقد ضرت عليها القوانين الكافرة للمعونة المقتبسة من قوانين أوروبا الوثنية الملحدة، التي استباحات الربا استباحة صريحة بالفاظها وروحها، والتي يتلاعب فيها واضعوها بالفاظ بتسمية الربا فائدة " .

(31) نسبة الى « الندوة » وهي حركة سلفية بالهند، تضم أبرز علماء الهند، وقد قامت بعدة مشاريع اسلامية عظيمة . راجع الاسلام وايدولوجيات الفكر المعاصر ص : 206 علل الخياري .

## الموقف الثاني :

### موقف الإصلاح من التخریجات الفقهية وأنشاء المصارف الاسلامية :

وهو موقف فكري إصلاحي، وأصحاب هذه النظرية لا يرون في النظام المصرفي تناقضاً لاجل له، مع أنهم مقتنعون بقوة حجة الموقف الفکر الأول، سيما وأن هذا الاقتناع له ما يؤيده، إذ توجد انتقادات غاضبة موجهة من طرف الغربيين أنفسهم الى أسس المدنية الغربية، ونظامها الاقتصادي بوصفه نظاماً يحمل جذور افلاسه، وقد فقد معنى الأخلاق والعدالة الاجتماعية، الا أنهم في نفس الوقت مقتنعون بجدوى التطور على النهج الغربي، وبامكان ملاءمة المبادئ الجوهرية في الاسلام مع المدنية الغربية في نظامها المصرفي، وذلك عن طريق التأويلات الفقهية التي تفضي الى الابقاء على الصورة دون الجوهر، وفي هذه الحالة فهم مدعوون الى خفض أجنحتهم أمام تيار مطالب الحياة الجديدة، ومقتضيات الواقع المعاش، وفي ذلك ارضاء للسلوك المضمر، واقتناع للشعور الكامن في الأعماق المسلمة للمجتمع الاسلامي حتى يتأتى ادماجه في عملية التنمية الشاملة، التي تقتضي مشاركة الجميع لتعميم روح المبادرة، وتنشيط الحركة الاجتماعية بدافع من وازعها الديني والوطني وذلك حين تظهر المصارف من المظاهر الربوية في القروض والاستثمار، وهذا التطهير أحسن ضمانة لتجميع رؤوس الأموال واستثمارها .

وهذا الموقف الفكري التأويلي «الإصلاحي» قد تبلور في فتاوى الشيخ محمد عبده وغيره من المصلحين المجددين من جهة،<sup>(32)</sup> وفي مقررات المؤتمرات واللقاءات الاسلامية من جهة أخرى، ففي المؤتمر الاسلامي الثاني لمجمع البحوث الاسلامية الذي انعقد بالقاهرة بين 26 مايو (أيار) و 16 يونيو (حزيران) 1965 م باشتراك 25 دولة اسلامية أكد المؤتمر من جديد على مبدأ حرمة الفائدة سواء كانت مفرطة أم معتدلة، ومبدأ الحرمة ينسحب على كل أنواع القروض

---

(32) وقد تطورت الفتاوى الى دراسات اقتصادية وقانونية وفقهية مقارنة كما سألين بعد قليل بحول الله .

سواء كانت موجهة للاستهلاك أم للاستثمار، ولا يمكن تبرير القرض بفائدة بأية مصلحة أو ضرورة أو حاجة، غير أنهم أضافوا أن النظام المصرفي يحمل في ثناياه آثارا حسنة لاشك فيها، وما أنه يؤثر تأثيرا على النشاطات الاقتصادية الحديثة، والاسلام في الواقع لا يعارض أبدا أي مستحدث مفيد، أو أية بدعة حسنة، فان مجمع البحوث الاسلامية يهتم بدراسة وتحضير مشروع مصرفي يأخذ فيه مما هو خير، ويلفظ ما هو شر (33).

وتوالى مؤتمرات ولقاءات أخرى تؤكد الفكرة ذاتها والموقف ذاته، مع محاولات التقدم بخطوات جديدة الى الأمام، ومتابعة تنفيذ ما اتخذ من مقررات وملتزمات سابقة، وهكذا انعقد المؤتمر الأول لوزراء خارجية الدول الاسلامية في كراتشي عام 1970 ثم انعقد المؤتمر الثاني في جدة عام 1972 ، وأخيرا في مكة انعقد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الاسلامي في الفترة المتراوحة بين 21 و 26 فبراير (شباط ) 1976 (34) .

وطالعتنا هذه السنة الجديدة بأعظم بشرى، فشح شعور عام بأن تحولا كبيرا قد وقع في ربط أواصر الأخوة بين الشعوب الاسلامية، وذلك على إثر انعقاد المؤتمر الثالث للقمّة الاسلامية الذي افتتح أشغاله يوم 28 يناير (كانون الثاني) 1981 م في رحاب بيت الله الحرام وتابع نشاطه بالطائف بالملكة العربية السعودية، فكان بداية عهد جديد اجتمعت فيه كلمة المسلمين، وبرزوا قوة جديدة لايسع العالم الا الاعتراف بوزنها في مجال السياسة الدولية واتخاذ القرارات العالمية .

كل هذه المؤتمرات واللقاءات تعزز قوة الاقتصاد الاسلامي في اطار الموقف الذي أقرته وأكده مقررات سابقة .

---

(33) استفدت من تعبير الدكتور كامل المصري في كتابه مصرف التنمية ص . 15

(34) لايتسع صدر هذا البحث لاستعراض بعض نصوص مقررات هذه المؤتمرات الاقتصادية أو ما جاء في شأن متابعتها ، ونكتفي بأعطاء فكرة عنها، وهي أنها كلها تهدف الى انشاء مصرف اسلامي افائي دولي يتلام مع مبادئ الشريعة الإسلامية ويستجيب مع مقتضيات العصر .

وفي الحقيقة لم تكن الفتاوى ومقررات المؤتمرات واللقاءات هي التي بلورت وحدها هذا الموقف بمواصفاته المتقدمة، بل استطاع أن يخرج الى حيز الوجود في مظهرين :

**المظهر الأول:** وهو مظهر علمي يتمثل في الدراسات الاقتصادية والقانونية والفقهية المقارنة لأعمال المصارف الحالية، عن طريق تحليلها والكشف عن جذورها، قصد التمييز بين مايتعارض من أعمالها المصرفية مع التشريع الاسلامي، ولايمكن تأويله أو تخريجه بوجه شرعي، فيجب رفضه والتحفظ من مساوئه ومحاذيره وأخطاره، وبين ما لايتعارض، أو يمكن تأويله أو تخريجه بوجه شرعي، فلا مانع من الإبقاء عليه والعمل بمقتضاه .

**المظهر الثاني :** وهو مظهر عملي، ويتمثل في انشاء عدد من مشروعات المصرف الاسلامي (اللاربوي) في مجال التنمية، وقد جرى تطبيقه بصفة جزئية في بعض البلدان الاسلامية .

وهذان المظهران هما اللذان سأتناولهما بشيء من البيان والتفصيل في الصفحات الموالية، مركزا على مايدخل منهما في اختصاص هذا البحث(35) .

## **المظهر الأول : تخريجات فقهية لاضفاء الروح الشرعية على هيكل المصارف الحالية:**

نريد أن نحتز منذ البداية عن فهمين ربما يسيئان الى العلاقة الموضوعية بين مايفيده هذا العنوان من شمول، وماتقتضيه طبيعة هذا البحث من خصوص، والعكس صحيح أيضا .

**الفهم الأول المحترز منه :** هو أننا لانقصد بهذا العنوان جميع التخريجات الفقهية لكل

---

(35) ربما يفهم من الصيغ التعبيرية الواردة في هذا المجال كالتخريج الفقهي والتمويل والاقتراض والتطبيق الجزئي والكلي للمصارف أننا ابتعدنا عن موضوعنا الأصلي، ولكن باستعمال شيء من التأمل، الا يفهم من كل ذلك سوى الاستثمار ؟



الاعمال المصرفية التي تمارسها المصارف في اطار وظائفها الأصلية، ذلك أن هذه الوظائف وان كان أهمها أعمال الاقتراض، وأعمال التجارة، وأعمال الاستثمار، الى أن الامام بالجزنيات ذات الأهمية المتزايدة والتي تدخل تحت هذه الأعمال، ربما يكون غير وارد أصلاً، لأنه يتجاوز طبيعة هذا البحث، ومن هذه الجزنيات على سبيل المثال : اصدار الأوراق المصرفية وودائع الاوراق التجارية المالية، والخصم التجاري مقابل دفع الكمبيالات، وشراء وبيع الاسهم والسندات الخاصة بجميع الشركات، والتأمين على هذه السندات ضد الاستهلاك ... الخ ومن شأن التعرض للتخريجات الفقهية المعبر عنها بالفعل، والخاصة بهذه الجزنيات في تفصيلاتها، أن يخرجنا عن مسار الخطة المعلن عنه منذ طرح الموضوع الرئيسي .

الفهم الثاني المحترز منه أيضاً : هو أن المقصود بالتخريجات الفقهية ليس تلك التخريجات التي عبر عنها الفقهاء وحدهم، بل تشمل أيضاً التخريجات الفقهية ذات الطابع الاقتصادي والحقوقى التي عبر عنها الاقتصاديون والحقوقيون المسلمون للغرض نفسه، ومن ثم فهذه التخريجات الفقهية تنقسم الى ثلاث أنواع : تخريجات فقهية عند الاقتصاديين، تخريجات فقهية عند الحقوقيين، تخريجات فقهية عند الفقهاء المعاصرين .

وقبل أن نتناول كل نوع على حدة، يحسن أن نطرح المشكلة أولاً، قصد التعرف عليها. وتمثل هذه المشكلة في تحديد العلاقة التي تربط بين رأس المال والعمل حسب النظرة الاسلامية ؟ تفسر هذه العلاقة في النظام الرأسمالي (بنظرية الفائدة)، كما تفسر في النظام الجماعي الماركسي " بنظرية الاستغلال " (36) والاسلام في تشريعه الاقتصادي يشجب كلتا النظريتين، لما في الأولى من تفریط وظلم، ولما في الثانية من افراط واستبداد، وفي مقابل ذلك لايقبل الاسلام في العلاقة التي تربط بين رأس المال والعمل سوى نظرية عادلة تتيح فرصاً متساوية للجميع، وهي نظرية المشاركة، أو مبدأ مشاركة رأس المال والعمل في العملية الاستثمارية، وهنا تبرز الصعوبة التي تواجه الاقتصاديين والحقوقيين المسلمين حين يريدون

---

(36) سبق تحليل هذه النظرية في عدة مناسبات أثناء هذا البحث .

اضفاء الصفة الشرعية على العمليات المصرفية في الاقراض والاستثمار .

### أولاً : التخريجات الفقهية ذات الطابع الاقتصادي

تتسم التخريجات الفقهية ذات الطابع الاقتصادي بأنها مبنية على أساس اعتبار اقتصادي يقرره الاقتصاديون في منهجيتهم لتحليل العلاقة التي تربط بين رأس المال والعمل، وسأقتصر على ذكر هذا النموذج : يرى الاقتصاديون أن اضفاء الصفة الشرعية على القروض الانتاجية التي تسدها المصارف للمستثمرين، ممكنة عن طريق اعتبار أن المودعين يشاركون برؤوس الأموال، في حين أن المنظمين (المستثمرين) يشاركون بالأعمال، والمصرف انما يقوم بدور الوساطة بين أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين، ودور الوساطة الذي استحق أجرا في مقابل عمله، لا يمنع من فهم المشاركة القائمة بين رأس المال والعمل(37) .

ويجب الحقوقيون على هذا التخرج بأنه ان كان مقبولا من وجهة النظر الاقتصادية، فانه يتعارض مع وجهة النظر القانونية، ذلك أن المانع من فهم المشاركة ليس دور الوساطة، بل إن وجود علاقتين قانونيين يمنع من فهم أية مشاركة بين رأس المال والعمل(38) .

### ثانيا : التخريجات الفقهية ذات الطابع الحقوقي :

يرى الحقوقيون امكانية اضفاء الصفة الشرعية على كل الأعمال اليومية التي تمارسها المصارف في اطار وظائفها الأصلية، وذلك عن طريق اعطاء هذه الأعمال الصفة التجارية، وعندهم أن الصفة التجارية تقوم على أسس ثلاثة :

أ - المضاربة : وتعني بالنسبة للنظام المصرفي شراء النقود وبيعها .

(37) انظر الاقتصاد السياسي "كامل المصري ج 1 - ص 78 .

(38) المصارف والأعمال المصرفية في الشريعة والقانون "الدكتور غريب الجمال ص 147 .

ب - التداول : وهو تجميع رؤوس الأموال من المودعين وتوزيعها على المستثمرين .

ج - التحويل : ويعني هنا تحويل الأموال العاطلة عند الموفرين الى أموال منتجة عند المستثمرين .

ويكتسب صفة التاجر كل من يباشر هذه الأعمال المصرفية القائمة على هذه الأسس التجارية.

وعليه فالعمليات المصرفية التبادلية التي يمارسها الصيارفة أثناء عملهم اليومي هي عمليات تجارية، تخضع لتقنيات مدنية، وتقنيات تجارية، كما تحكمها نظم مصرفية، وعرف مصرفي . وهي بهذا تدخل في نطاق المعاملات المالية التي تأخذ الشريعة الاسلامية فيها بمبدأ العرف والمصالح المرسله، ويستدل الدكتور غريب الجمال على هذا التخريج الفقهي بأن أصحاب النبي (ص) قاموا بأمر من بعده لم تكن في عهده عليه السلام كانشاء الدواوين وغير ذلك من التنظيمات المالية والادارية، ثم يلفت النظر الى حرص فقهاء الاسلام على معرفة العرف السائد في البلاد، فمن ذلك أن الفقيه محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة النعمان كان يذهب الى الصباغين ويسأل عن معاملاتهم وما يرونه بينهم من شؤون(39) .

ويكفي أن نجيب هؤلاء بكلمة مقتضبة جدا ، ولكنها عظيمة الدلالة، وهي أن ابتناء الحكم الشرعي على العرف أو المصالح المرسله انما يكون فيما لانص فيه، كما سبق بيان ذلك في موضعه ضمن مسار هذا البحث، اذن فلا مجال لاستعمال تخريج فقهي يستند الى نظرية العرف والمصالح المرسله، في مواجهة مبدأ اسلامي ثابت بالكتاب والسنة والاجماع ويستند الى نظرية المشاركة بين رأس المال والعمل .

وتجدر الاشارة الى أن هناك اقتراحات أخرى (تخريجات فقهية حقوقية) قصد اضعاف الصفة الشرعية على هياكل المصارف الحالية، أذكر من بينها الاقتراح الذي تقدم به الدكتور

---

(39) المرجع السابق من ص 293 الى 314 .

رفيق المصري في أطروحته لنيل دكتوراة الدولة، يقول بالحرف الواحد تحت عنوان "اقتراحنا".

"إذا أردنا فعلا أن نوفق بين مصالح المدخرين (فوائدهم) ومصالح المستفيدين (فوائدهم) من الائتمان، يجب في رأينا أن لا نقبل لا بالفائدة المسبقة ولا بإبطال معدلها، بل يجب أن نستبدلها : والصيغة العادلة السليمة لفائدة القرض إنما هي الفائدة الملحقه فهي لا تنضر لالمصالح المدخرين المقرضين وللمصالح المنتجين المقترضين وإنما توفق بينهما، وهنا يتجلى في رأينا التصور الاسلامي للفائدة" (40)

ثم يوجه نقدا لادعا الى التخريجات الفقهية السابقة لتخريجه المقترح فيذكر : "أن موضوع الفائدة لم يعطه المسلمون حتى اليوم حقه من البحث والدرس والتحصيص فقد بحثوه اما عرضا، واما في شكل ردود على أسئلة اضطر علماء الدين أن يبينوا آراءهم في المسألة دون أن يتحروا في ذلك المنهجية، ودون أن يؤسسوا أبحاثهم على طريقة علمية محكمة ومقبولة من رجال العلم الحديث" (41)

والملاحظ أن هذا الاقتراح لا يتضمن أي جديد، إذ مؤداه هو وجوب احوال الفائدة الملحقه في التصور الاسلامي محل الفائدة المسبقة في التصور الغربي، وكل ما في الأمر أنه عبر بصيغة حقوقية، أي استعمال مصطلح "الفائدة الملحقه" وهذا التعبير الاصطلاحي في نظره هو الذي يكسب اقتراحه منهجية علمية محكمة ومقبولة من رجال العلم الحديث بدلا من الاقتراحات الأخرى التي تأتي في شكل تأكيدات حماسية يعوزها البرهان والتعليل والبناء النظري السديد .

وفي اعتبارنا أن تسمية الربح المشترك بين رأس المال والعمل باسم "الفائدة الملحقه" ليست منطقية، كما أن اطلاق اسم "الفائدة المسبقة" على كلمة الربا الواردة في القرآن والسنة يحدث ارتياكا في المفاهيم، لأن الفائدة المسبقة لرأس المال ليست محرمة على الإطلاق، بل هي

---

(40) "مصرف التنمية الاسلامي" الدكتور رفيق المصري ص 20 .

(41) المرجع السابق ص : 24

مطلوبة، وتحديد قدرها في عقد المشاركة بالثلث أو الربع أو النصف هو تحديد شرعي .  
وسأوضح بعد حين أن التأزم في النظام المصرفي الحالي إنما يتمثل في العلاقة غير  
العادلة بين رأس المال والعمل، ونظريته المقترحة لا يحضر فيها إلا رأس المال وفائدته فقط، مع  
أن اصلاح العلاقة التي تربط بين رأس المال والعمل هو الذي يوفر الشروط الموضوعية لنجاح  
"مصرف اسلامي للتنمية" الذي هو موضوع أطروحته .

### ثالثا : التخريجات الفقهية ذات الطابع التشريعي والاجتماعي :

يظهر بوضوح أن الفقهاء المعاصرين في صياغتهم للتخريجات الفقهية قصد اضعاف  
الروح الشرعية على هياكل المصارف الحالية، كانوا أكثر قدرة على مواجهة هذا المشكل في  
موضوعية ومسؤولية، بعيدا عن الشكليات الاقتصادية أو الحقوقية ذات الطابع التجريدي  
المحض .

ويمكن تصنيف هذه التخريجات أو التمييز بينها، عن طريق وضعها بين علامتين :  
علامة تشير الى التخريجات ذات الطابع الشمولي، وعلامة تشير الى التخريجات ذات الطابع  
التجزئي .

#### 1 - التخريجات الفقهية ذات الطابع الشمولي :

يغلب أن نرى هذه التخريجات الفقهية في شكل محاضرات أو تدخلات أو دراسات  
مقتضبة مركزة جدا .

وعلى سبيل المثال نذكر أن الاستاذ علال الفاسي أحد كبار المفكرين على مستوى العالم  
الاسلامي يقترح في أحد تدخلاته أثناء اجتماعات اللجنة الملكية لاصلاح التشريع (42) أن تطبق

---

(42) حيث كانت هذه اللجنة تناقش التواعد العامة المتعلقة بالشركات المدنية والتجارية ضمن القسم السابع من الكتاب  
الثاني من قانون العقود والالتزامات المغربي (القانون المدني) .

في شأن المصارف الحالية "نظرية التعطيل الموقت" ويستدل على ذلك بأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد عطل حد السرقة عام الرمادة، ويوضح نظريته بأن المسلمين اليوم في وضع اقتصادي وسياسي لايسمح لهم باتخاذ مبادرة ابطال النظام المصرفي سواء على المستوى الوطني أو على مستوى العالم الاسلامي كله، وفي مقابل التعطيل الموقت، على الدولة الاسلامية أن تخطط لمرحلة التصفية بأسلوب منهجي علمي يحدد المنطلق والهدف ويستجيب لكل الاحتمالات المتوقعة وردود الفعل الداخلية والخارجية .

ونظرية التعطيل الموقت كان من الممكن اعتبارها من قبيل موقف الرفض والتحدي لولا أنها تلتجئ الى ما في الفقه الاسلامي من مرونة، حيث تتضمن اقتراح ايقاف العمل بحكم شرعي أثناء فترة محددة هي فترة الاعداد والتهويه انتظارا لهداية مرحلة التصفية، حيث يقع الشروع في تطبيق نظام مصرفي جديد مبني على أسس البحث العلمي في ضوء التصور الاسلامي للأعمال المصرفية .

ونلاحظ على نظرية التوقيف الموقت أنها تقيس حالة تعطيل حكم الربا على حالة تعطيل حد السرقة مع وجود فرق واضح بين الحالتين وبين الحكمين الشرعيين لأن ايقاف العمل بحد السرقة لايعني تعطيل حكم السرقة نفسها، ولا يجوز استعمال القياس مع وجود الفارق، سيما وأتينا اذا حللنا النظام المصرفي الحالي، فاننا نجد أن التعامل الربوي يتمثل في جهتين : جهة المصرف الذي يتقبل الودائع بفائدة، والذي فرضته ظروف خارجة عن ارادتنا، وجهة المودعين والمستثمرين الذين يختارون بمحض ارادتهم تداول ثرواتهم مع المصارف قصد ارضاء رغباتهم واشباع شهواتهم، وفرق كبير بين من يتصرف لسد الرق، وبين من يتصرف لارضاء نزواته الجامحة في أغلب الحالات .

ومهما يكن من أمر، فهذه جزئية من التفكير الشمولي لأستاذنا علال الفاسي الذي يهدف من وراء اقتراح مشاريعه الى تحريك الهمم واثارة الشعور والافكار، قصد التنبيه الى اهمية البحث العلمي الذي ينبغي أن تركز على نتائجه دعائم المستقبل .

اذن فتنظريه التعطيل الموقت في رأي أستاذنا هي التي تضفي على النظام المصرفي الحالي الصفة الشرعية الموقته، ريثما يتم الاعداد لتصفية المظاهر الربوية، عن طريق البحث العلمي الذي يحدد نهاية مرحلة الاعداد وبداية مرحلة التصفية، حتى لاتضطدم مقرراتنا، عند اتخاذ الموقف الحاسم، مع مقتضيات الواقع المعاش .

وننتقل الآن الى مناقشة نظرية عالم مغربي آخر له قصب السبق في رواية أحاديث الصحيح، وهو الأستاذ الفاروق الرحالي عميد كلية اللغة العربية ورئيس المجلس العلمي بمراكش، فنجده يقترح نظرية اجتماعية اقتصادية، نطلق عليها اسم "النظرية التعاونية" (43) لأن العمل بمقتضاها يفضى الى جعل الممولين جماعة تعاونية .

والأستاذ الفاروق الرحالي يعترف بجذوى الابقاء على النظام المصرفي، لأنه نظام مالي مهم للغاية على حد تعبيره . غير أنه يقترح في البداية أن تبنى نظريته التعاونية على أساس تدخل الدولة، وذلك بأن تسن قانونا يلغي فوائد المال في المصارف والشركات والاستقراضات الشخصية، حينئذ يأتي دور تطبيق نظريته التي يقرها الاسلام ولا تخسر بها الحياة الاقتصادية شيئا، وتتركه يشرح نظريته بكل مبادئها وتوقعاتها، يقول :

"فماذا سيقع آنذاك (أي بعد سن قانون الغاء الفوائد) ؟ كل مايقع هو أن أصحاب المال لايجدون أمامهم لتنمية أموالهم الا طريقتين : الطريق الأول : أن يستثمروها بأنفسهم في صناعة أو تجارة - والطريق الثاني : أن يستثمروا عن طريق التعاون في شركات مساهمة تبيع أسهمها أو تخسر - وكلا الطريقتين يقره الاسلام ولا تخسر بهما الحياة الاقتصادية شيئا .

وربما يقال انه يخشى أن ينصرف الممولون عن ايداع أموالهم في البنوك - والبنوك هي التي تقول المشروعات الضخمة في الغالب - وهذا حقا خطر يهيمن على النفوس، ولكنه خطر

---

(43) وردت هذه النظرية في بحث له بعنوان "نظام الاسلام في المال والاقتصاد" وهو الموضوع الذي شارك به في مؤتمر الفقه الاسلامي المنعقد بجامعة الامام محمد سعور الاسلامية بالرياض من 1 الى 10 ذي القعدة 1396 هـ ونشرته مجلة كلية الشريعة بقاس العدد 3 عام 1393 هـ ص 12 وما بعدها .

وهي، لا يلبث أن يزول عندما تصح الارادات وتعتد العزائم على الغاء نظام الفائدة، فهناك أولا الميل الفطري الى تنمية المال، وهو لا ينمو الا باستغلاله على وجه من الوجوه السابقة، وهذا الميل الطبيعي خير ضمان لعدم حبس رؤوس الأموال، وهناك ثانيا أن تسن الدولة تشريعات لبعض أنواع الصناعات تحتم فيها أن لا يرخص باقامة مشروع منها الا برأس مال حده الأدنى كذا وكذا، وعندئذ تتجمع رؤوس الأموال بالمساهمة، وتخضع لحكم الربح والخسارة فلا تبقى حاجة الى البنوك غير بنوك الاصدار والتحويل، وإذا شئت البنوك أن تريح فما عليها الا أن تساهم بأموالها وأموال المودعين فيها بعلمهم ورضاهم في مشروعات استغلالية وخاضعة للربح والخسارة، ولن يمنع هذا تدفق رؤوس الأموال "لأن رؤوس الأموال انما تستغل في المشروعات" (44)

وقيل ذلك تعرض للنظام المصرفي، فاقترح وجوب اقامته على أسس تعاونية، لا على أسس استيدادية، وإذا قامت المصارف على ذلك فهي نعمة عظيمة، وخدمة كبرى للبشرية جمعاء، ولكن الشيء الوحيد الذي حول النظام المصرفي الى سيئة تخل بالتمدن الانساني هو الربا أولا، والثروة التي تنهال على المصارف من كل بيت طمعا في الربا ثانيا، وهذه الثروة هي التي تنقلب الى ثروة يملكها قلة من المساهمين، فهم الذين يصرفونها حسب أهوائهم ويستبدون بإداراتها ورواجها تبعاً لمصالحهم، فلو زالت هاتان السيتتان لكان المصرف الحالي نعمة ورحمة (45).

وختم عرضه السريع بالاشارة الى أن السندات المصرفية والفلوس والأوراق المالية المتعامل بها والتي تنوب عن النقدين : الذهب والفضة، انما تعتبر بمثابة عروض التجار (السلع) لأنها لا تكون ثمنا في كل بلد، وعليه فيجوز فيها الفضل والنساء، وهو مارجحه بعض العلماء وصدر به الاقتاء، قال : "وهو مايتجه اليه النظر، ويستدفع به الحرج".

(44) المرجع السابق ص : 19

(45) نفس المرجع ص : 18



الجديد في "النظرية التعاونية" أنها انتقلت من مجرد اضافة الصفة الشرعية على المصارف الحالية الى اقتراح حل شامل، لايهمل الواقع الاجتماعي والاقتصادي، ومايمكن أن يطرأ من تأثير عند اتخاذ الموقف الحاسم من مشكلة النظام المصرفي الحالي، وفي طريق الوصول الى هذا الحل استعمل الأستاذ الفاروق الرحالي لغة ذاتية خاصة، وقرائن داخلية مستمدة من التصور الاسلامي، مع لفت الأنظار الى الاحتمالات المتوقعة، وتفسيرها، ولايسعنا المجال كي نتعرف على كل الأفكار الواردة في هذا العرض السريع، وتعرض لمناقشتها، لذلك سنكتفي بملاحظة واحدة تغنينا عما سواها، وهي أن تطبيق "النظرية التعاونية" يتضمن دعوة الى تكريس سلطة المال، لأن الوسيلة المقترحة للاستغناء عن البنوك هي السعي لتجميع رؤوس الاموال في شركات مساهمة تخضع للربح والخسارة، ويعتد اذا شأت البنوك أن تبيع فما عليها الا أن تساهم هي أيضا بأموالها وأموال المودعين فيها، ألا يوافقنا أستاذنا على رأينا حين نقول ان انشاء شركات تجارية مساهمة على أساس تجميع رؤوس الأموال دون مشاركة العمل هي شركات باطلة ؟ ألسنا نقرر فقهيًا أن الربح في شركات الأموال التجارية انما يكون على قدر العمل، وأن الخسارة فقط هي التي تكون على قدر رأس المال، ومعنى ذلك أن مؤسسي الشركات المالية (الشركات المساهمة) يجب أن يشتركوا بأموالهم وأعمالهم، وأن قيمة العمل في الربح أكثر من قيمة رأس المال،<sup>(46)</sup> اذن فالدعوة الى اجتماع أصحاب رؤوس الأموال في شركات مساهمة هي دعوة من جديد الى تكريس سلطة المال، وجعل قيمته فوق قيمة العمل، وهذا مايمكنه من املاء شروطه وفرض ارادته على الجميع<sup>(47)</sup>.

(46) راجع "المشاركة بين أصحاب رؤوس الاموال" مع نماذجها الشرعية في هذا البحث ص : 499 وما بعدها .  
(47) وشاركنا في هذا الرأي أبو الأعلى المودودي، فهو بعد أن وضع أسس "النظرية التعاونية" تدارك مايمكن أن ينتج عن تطبيقها من مضرة بسبب أن المصارف التعاونية المقترحة لا يتصرف فيها الا عدد قليل من الرأسماليين، قال بالحرف الواحد : "ولم يبق الآن إلا مضرة للمصرفية هي أن كل ماينتجع اليوم لدى المصارف من مال لايتولى عليها ولايتصرف فيها فعلا الا عدد قليل من الرأسماليين" أقترح كحل أن يتولى بيت المال أو مصرف الدولة شؤون الصرافة المركزية كلها بنفسه مباشرة، وهذا لايدع الرأسماليين يشتطون في استعمال قوتهم المادية".  
راجع كتاب الربا . أبو الأعلى المودودي ص 142 .

و أخيرا نعتقد أن في تقديم هذين النموذجين : نموذج نظرية التعطيل الموقت "ونموذج" النظرية التعاونية " مايجعلنا في غناء عن الإتيان بنماذج أخرى، قصد إبراز "الظاهرة الشمولية" المميزة للتخريجات الفقهية ذات الطابع الشمولي .

## 2 - التخريجات الفقهية ذات الطابع التجزيئي :

يعتبر النظام المصرفي الحالي جزءا من التقنيات الاقتصادية الغربية، ونظرا لما له من وظائف حيوية في المجالي التجارية والفلاحية والصناعية، فقد شاع شعور قوي بإمكان تطبيقه في اقتصاديات العالم الاسلامي المعاصر، وتحت تأثير هذا الشعور رأينا علماء مجددين ذوى غيرة يعملون على الملاءمة بين النصوص الفقهية والأعمال المصرفية، عن طريق تغطية كل عملية مصرفية بتفسير فقهي يضفي عليها الصفة الشرعية، ويحولها من عملية محظورة الى عملية مشروعة .

ولايتسع المجال لاستعراض كل العمليات المصرفية مع بيان الصفات الشرعية التي أضفاها عليها أصحاب هذا الاتجاه التجزيئي، كما لايتأتى لنا عند اختيار بعض العمليات أن نستعرض في شأنها كل التفسيرات الفقهية المعبر عنها بالفعل، أو التي تتقبلها في نظرنا، لذلك رأينا من الأحسن الاقتصار على نموذج واحد يعكس خصائص هذا الاتجاه التجزيئي، مع التركيز على ما يهمننا وهو الإقراض والاستثمار المصرفي .

وفي اعتيبارنا أن أحسن نموذج يمكن التركيز عليه في هذا الصدد هو كتاب الأستاذ محمد باقر الصدر بعنوان "البنك اللاروي في الإسلام " .

وقبل أن نقسم موضوع الكتاب إلى جزئين : الأول يتضمن المعالم الأساسية لوضع نظام مصرفي إسلامي جديد مستقل عن النظام المصرفي الحالي، والثاني يتضمن التخريجات الفقهية التجزئية التي تستهدف تحويل الفائدة في النظام المصرفي الحالي إلى كسب محلل وتطويرها

بشكل مشروع، قبل ذلك يحسن أن نستصحب معنا الفكرة الرئيسة التي بنى عليها هذه التخريجات التجزئية، يقول في المقدمة :

"يجب أن نميز بين موقفين :

أ - موقف من يريد أن يخطط لبنك لاروي ضمن تخطيط شامل للمجتمع، أي بعد أن يكون قد تسلم زمام القيادة الشاملة لكل مرافق المجتمع، فهو يضع للبنك أطروحة الاسلامية كجزء من صورة اسلامية كاملة وشاملة للمجتمع كله .

ب - وموقف من يريد أن يخطط لانشاء بنك لاروي بصورة مستقلة عن سائر جوانب المجتمع(48) .

والذي يقرأ الكتاب يلاحظ أن المؤلف أسقط من حسابه موقفا ثالثا وهو موقف أصحاب الاتجاه التجزئي الذي يريدون أن يضيفوا على الأعمال المصرفية الحالية الصفة الشرعية عن طريق تخريجاتهم الفقهية التي هي عبارة عن فرضيات تجريدية لا يجمعها مورد فقهي واحد، ولا تحكمها صيغة علمية، أو قاعدة فقهية عامة .

وننتقل الى المحاور التي سنركز عليها في إبراز الصورة الكاملة للتخريجات الفقهية التجزئية وهي : الودائع، والقروض الانتاجية، والاستثمار المصرفي .

وحول منهجية الكتاب، فالمؤلف يميل الى أسلوب توجيه الخطاب الى شخص مضمّر، وهو أسلوب استعمله مؤلفون قدامى مثل الامام الشاطبي، حيث كان الشخص المضمّر عنده، والموجه اليه الخطاب هو الامام الشافعي، وأكثر من ذلك فالمؤلف في مجال الشرح والمناقشة لا ينسب الرأي الى صاحبه في أغلب الحالات، بل يترجمه بأسلوبه الخاص أو يذكر ملخصه .

والمهم أننا في مرافقتنا للمؤلف، سوف نسير معه حذو النعل بالنعل، بحيث لا نلتزم بالتسلسل المنطقي لتلك المحاور الثلاثة المذكورة، بل نبدأ معه من حيث بدأ .

---

(48) البنك اللاروي في الاسلام . محمد باقر الصدر ص : 5

أولا :

## التخريجات الفقهية الخاصة بالقرض :

هناك تخريجات فقهية متعددة خاصة بالقرض في صورته الربوية ضمن النظام المصرفي الحالي، ونذكرها على الشكل التالي :

-التخريج الفقهي الأول : تحويل فائدة القرض إلى جعالة .

يتمثل في القرض عنصران : أحدهما، المال المقترض من الدائن للمدين، والآخر نفس الإقراض بما هو عمل يصدر من المقرض، والربا : هو وضع زيادة بإزاء المال المقترض . فالفائدة حيث توضع في مقابل المال المقترض تصبح ربا محرما، ولكنها إذا فرضت بإزاء نفس الإقراض بما هو عمل يصدر من الدائن على الدائن على أساس الجعالة تخرج من كونها ربا .

فالشخص الذي يحاول أن يحصل على قرض، يقوم بإنشاء جعالة يعين فيها جعلا معيناً على الإقراض فيقول : من أقرضني دينارا فله درهم، وهذه الجعالة تغري مالك الدينار ليتقدم اليه ويقرضه دينارا، وحينئذ يستحق الدرهم، وهذا الاستحقاق لا يجعل القرض ربوا، لأنه ليس بموجب عقد القرض بل هو استحقاق بموجب الجعالة .

التخريج الفقهي الثاني: تحويل عملية القرض إلى قانون الأمر بالإتلاف(50) .

إن الفائدة إنما تحرم بوصفها تؤدي الى ربوية القرض، أما إذا حولنا العملية من قرض الى شيء آخر، فلا تكون الفائدة ربا قرضيا ... وتتم هذه العملية إذا استطعنا أن نميز بين الحالتين التاليتين :

---

(49) المرجع السابق ص : 164 والجدير بالملاحظة أن هذا العنوان والعناوين الأخرى التي وضعناها للتخريجات الفقهية هو تصوير منا للفكرة الرئيسية لكل تخريج فقهي .

(50) المرجع السابق ص: 168

الأولى : إذا افترضنا أن زيدا مدين لخالد بعشرة دنانير ومطالب بوفائها ، فيأتي إلى البنك ويقترض عشرة دنانير ويسدد بها دينه .

الثانية : ان زيدا في القرض السابق يتصل بالبنك ويأمره بتسديد دينه ودفع عشرة الى خالد وقاء لما له في ذمته .

والنتيجة واحدة في الحالتين : وهي أن زيدا تبرأ ذمته من دين خالد عليه وسوف يصبح مدينا بعشرة دنانير .

ولكن الفرق الفقهي بين الحالتين أن زيدا في الحالة الأولى يمتلك من البنك عشرة دنانير معينة على أن يصبح مدينا بقيمتها ، وهذا هو معنى القرض ، فانه تقليد على وجه الضمان ، وأما في الحالة الثانية فزيد لا يمتلك شيئا وإنما تشتغل ذمته ابتداء بعشرة دنانير للبنك من حين قيام البنك بتسديد دينه ، واشتغال ذمته بذلك قائم على أساس أن البنك بوفائه من ماله الخاص بدين زيد قد أتلّف على نفسه هذا المال ، ولما كان هذا الائتلاف بأمر من زيد فيضمن زيد قيمة التالف ، فالعشرة التي دفعها البنك الى دائن زيد لم تدخل في ملكية زيد ، وإنما هي ملك البنك ودخلت في ملكية الدائن زيد رأسا لأن وقاء دين شخص بمال شخص آخر أمر معقول ، وهذا معناه انه لم يقع قرض في الحالة الثانية ، وإنما وقع ائلاف على وجه الضمان .

وفي تصور المؤلف ان الزيادة الملتزم بها يمكن تحويلها الى جعالة معينة ويكون العمل الذي قام به البنك هو تحويل وتسديد دين زيد الى خالد ، وخصوصا اذا كان خالد في بلد آخر ، فان ممارسة البنك لعملية الارسال لها قيمة مالية زائدة على القيمة المالية المدفوعة ، وبذلك صحت الجعالة فيه .

-التخريج الفقهي الثالث : تحويل فائدة بعض القروض الى تعويض عن التنازل

المكاني (51) .

وهنا تقريب يختص ببعض القروض وهي ماكان من قبيل القروض التي تدفع الى المدين خارج البلد ... فمثلا : قد يتقدم شخص الى البنك في بغداد طالبا منه أن يزوده ب خطاب الى وكيل في الهند ويقترض بموجبه المبلغ المحدد، وعقد القرض وقع هنا في هذا المثال في الهند، ومن حق المقرض - بمقتضى اطلاق هذا القرض-الزام المقرض بالوفاء في نفس مكان القرض (بغداد) لأن مكان وقوع القرض هو الأصل في مكان الوفاء بمقتضى الاطلاق، وعليه فيكون من حق البنك أن يطالب مدينه بالوفاء في الهند، غير أن المدين غير مستعد لذلك، فانه يريد الوفاء في بغداد حالة رجوعه من سفره الى الهند، فيمكن للبنك في هذه الحالة أن يطالب بمقدار الفائدة لاهابازاء المال المقرض، بل بازاء تنازله عن الوفاء في ذلك المكان المعين (الهند) وليس هذا ربا، لأن البنك في الواقع قد أقدم على الاقتراض مستعدا لقبول نفس المبلغ اذا دفع اليه في نفس المكان، وانما يطالب بالزيادة لقاء تنازله عن المكان .

-التخريج الفقهي الرابع : تحويل القرض الى بيع عند وحدة العملة(52) .

شاعت في بعض الاوساط الفقهية فكرة امكان تحويل القرض الى بيع، فيخرج بذلك عن كونه ربويا مادام النقد من الأوراق من النقدية التي لا تمثل ذهبا ولافضة ولا تدخل في "المكيل أو الموزون " فبدلا عن أن يقرض البنك ثمانية دنانير بعشرة فيكون قرضا ربويا، يبيع البنك ثمانية دنانير بعشرة مؤجلة الى شهرين مثلا، والضمن هنا وان زاد على المضمن مع وحدة الجنس، ولكن ذلك لا يحقق الربا المحرم في البيع مالم يكن العوضان من المكيل أو الموزون.(53)

(51) المرجع السابق . ص 172

(52) المرجع السابق .

(53) هذا هو معيار الربوات في الفقه الشيعي .

والدينار الورقي ليس مكبلا ولا موزونا فيتوصل البنك بهذه الطريقة الى نتيجة القرض الربوي عن طريق البيع .

- التخريج الفقهي الخامس : تحويل القرض الى بيع عند اختلاف العملة (54) .

وقد يقال انطلاقا من فكرة تبديل القرض ببيع : ان الدينانير الثمانية في المثال السابق لا تباع بشمانية دينار في الذمة مع زيادة دينارين أي بعشرة ، ليقال : ان هذا يعتبر في النظر العرفي قرضا لأنه تبديل للشيء الى مثله في الذمة ، بل تباع بعملة أخرى تزيد قيمتها على الدينانير الثمانية بحسب اسعار الصرف بمقدار ما تزيد العشرة على الثمانية .

- التخريج الفقهي السادس : اعتبار البنك وكبلا عن المودعين (55) .

يمكن للبنك أن يعتبر نفسه وكبلا عن المودعين في الاقراض من أموالهم فهو حين يقرض من الودائع التي لديه يحتفظ لهذه الودائع بملكية أصحابها الأولين لها ، ويقرض منها باعتبار كونه مخولا في ذلك من قبل أصحابها فيكون الدائن والمقرض حقيقة هو المودع لا البنك ، وانما يكون البنك وكبلا عن المقرض ومفوضا من قبله من اقراض ماله بالشكل الذي يرتثيه ، وفي هذه الحالة يمكن أن يشترط على المقرض ضمن عقد القرض أن يدفع زيادة على المبلغ المقرض لدى الوفاء لكن لا للدائن الذي هو المودع بحسب القرض ، بل للبنك نفسه ، وليس هذا ربا .

- التخريج الفقهي السابع : تحويل فائدة القرض الى اجر تامين على مافي ذمة

المقرض (56) .

- وهذا الوجه يستهدف أخذ أجور التامين على الدين من المقرض لا أخذ الفائدة على الاطلاق ، بمعنى أن كل بنك يدرك أن جملة من القروض سوف لا تستوفى ، تسمى بالديون الميتة ،

(54) المرجع السابق ص 177 .

(55) المرجع السابق ص : 179

(56) المرجع السابق ص : 180

ولهذا تقدر البنوك الربوية جزءا من الفائدة التي تتقاضاها في مقابل تلك الديون الميتة.  
وحسب هذا التخريج يكون هذا التعريض الجزئي أجراً تأميناً لفائدة على الاطلاق .

ثانيا :

### التخريجات الفقهية الخاصة بالودائع :

إن الودائع التي تحصل عليها البنوك الربوية ليست في الحقيقة ودائع بالمعنى الفقهي،  
وانما هي قروض، ولذا تصبح المبالغ التي يتقاضاها المودعون فائدة ربوية على القرض .

ولكن هذا لايعني استحالة تصوير كونها ودائع فقها بحيث تخرج عن كونها فوائد  
ربوية على القرض، بل إن هذا التصور يمكن ... ويتم بعدة وجوه، نقتصر على ذكر بعضها  
فيمايلي :

الوجه الأول : تصوير فائدة الوديعة رهبا أقل من مقدار ربح البنك(57) .

لنفرض كون الوديعة باقية على ملك صاحبها، وأن الإذن بالتصرف فيها إنما هو مع  
احتفاظ المودع بملكيتها للوديعة، ومع هذا نصور في المقام الأمور الثلاثة التي يقوم على  
أساسها تعامل البنك في الودائع التالية : وهي ضمان الوديعة، والاستثمار بأرباحها، ودفع  
مقدار إلى المودع .

أما ضمان الوديعة فهو متصور لا بالقرض لكي يجبي . محذور الربا، بل بعقد الضمان  
وهو لا يختص بالديون بل يشمل الأموال الخارجية أيضا . وأما استثمار البنك بالأرباح فيمكن  
تتميمه عن طريق الشرط الوارد ضمن عقد الضمان أو عقد الشركة أو أي عقد آخر بين البنك  
والمودع . وأما دفع البنك مبلغا محددا للمودع فيمكن تفسيره على أساس أنه استثناء من

---

(57) المرجع السابق ص : 212



شرط النتيجة المتقدم بمعنى أن البنك يشترط أن يكون مالكا لما يزيد على المقدار الذي يدفعه الى المودع من الربح لأن البنك يعلم أن الزيادة في الثمن التي تعبر عن الربح هي أكثر عادة من المقدار الذي يدفعه إلى المودعين، فهو يشترط بنحو شرط النتيجة أن يملك ما زاد على ذلك المقدار من الربح .

### الوجه الثاني : تحويل الوديعة الى كلي في المعين (58) .

حين يتفق البنك والمودع على تحويل المبلغ الشخصي الذي يملكه المودع الى الكلي في المعين، يكون مودع ألف دينار قد حول مملوكه من هذه الألف الشخصية الى ألف كلية في مجموع الأموال التي يملكها البنك .

على هذا الأساس يكون للمودع حصة من الربح لكونه مالكا للكلي في المعين من المال، وحينئذ للبنك أن يشترط على المودع أن يكون مالكا لما زاد عن المقدار المقدر دفعه اليه من أرباح ذلك الكلي في المعين .

وبهذا أمكن تصوير بقاء الودائع على ملك أصحابها وإخراجها عن كونها قروضا وبذلك تخرج الفوائد المدفوعة الى المودعين عن كونها فوائد ربوية على القرض .

ثالثا :

### التخريجات الفقهية الخاصة بالاستثمار المصرفي :

كما رأينا سابقا، فإن مفهوم الاستثمار عند الصيارفة مغاير لمفهومه عند الفقهاء والاقتصاديين، حيث يراد بالاستثمار المصرفي توظيف البنك لجزء من أمواله الخاصة أو الأموال المودعة لديه في شراء الأوراق المالية والتي تكون غالبا على شكل سندات توخيا للربح وحفاظا

---

(58) المرجع السابق ص . 213

على درجة من السيولة التي تتمتع بها تلك الأوراق المالية لامكان تحويلها السريع الى نقد في أكثر الأحيان .

وتميز البنوك من الناحية الفنية بين الاستثمارات والقروض بعدة اعتبارات أهمها :

أ - القرض يقوم غالبا على استعمال الأموال لفترة قصيرة نسبيا بخلاف الاستثمارات التي تؤدي الى استعمال الأموال لآمد أطول .

ب - يختلف دور المصرف ومركزه بين الاستثمار والقرض، ففي الاستثمار يكون المصرف هو الذي يبدأ المعاملة ويدخل السوق عارضا المال ليوظف في فترة طويلة، بينما في القرض تهدأ المعاملة من المقرض المستثمر .

ج - دور البنك التجاري في القرض دور رئيسي لأنه أهم المقرضين بينما دوره في الاستثمار ليس بتلك الدرجة، لأنه يدخل الى سوق الأوراق المالية كواحد من المستثمرين .

ومن ثم فان الاستثمارات معدة بطبيعتها ويظرونها لأن تتولاها المصارف المتخصصة كالمصارف العقارية والزراعية والصناعية وعلى الأخص المصارف ذات الطابع الدولي التنموي التي تنجّه الى تمويل عمليات التنمية الكبرى من انشاء وتعمير وتصنيع (59) .

والواقع أن استثمار البنوك التجارية ببيع وشراء السندات يعتبر فقها من قبيل الاستثمار المحظور، غير أن هذا لا يمنع أصحاب الاتجاه التجزيئي من تكييف تعاطي السندات على أساس عقد البيع والشراء بأجل، فالجهة التي تصدر السند بقيمة اسمية نفرضها 1000 مؤجلة يبيعه ب : 950 دينارا حاضرة، ولا بأس أن يختلف الثمن عن الثمن في عقد البيع ويزيد عليه ولو كانا من جنس واحد مالم يكن هذا الجنس الواحد مكيلا أو موزونا (60) .

وعليه فتعتبر الزيادة المدفوعة وهي : 50 دينارا في المثال الذي فرضناه ربحا ناتجا عن

البيع والشراء لافائدة ربوية على القرض .

(59) المصارف والأعمال المصرفية . الدكتور غريب الجمال ص 135 وما بعدها .

(60) سبق أن بينا وجهة نظرنا حول "العلّة الربوية"

## رأينا :

تعتبر هذه التخريجات الفقهية التجزئية تغطية فرضية تجريدية تستهدف اضاء الصفة الشرعية على الأعمال المصرفية الحالية المبنية على أساس نظرية الفائدة أولا، واعطاء القيمة الاعتبارية لرأس المال وحده ثانيا، وضمان أصله وربحه حين يشارك في العمليات الاستثمارية ثالثا . وكل هذه المكاسب التي حققها رأس المال في ظل النظام الرأسمالي كانت على حساب العمل وهدر قيمته الاعتبارية وجعله وحده يتحمل مسؤولية الخسارة والافلاس .

ومن ثم فهذه التخريجات الفقهية تعتبر في جانبها الايجابي حلا غير موفق، كما تعتبر في جانبها السلبي تكريسا لسيطرة رأس المال وتثبيتا للأسس القانونية والتقنية التي تضمن بقاء هذه السيطرة واستمرارها، وهذا ما يتناقض، لا مع واقعنا الحضاري فحسب، ولكن مع واقعنا الاجتماعي المعاصر كذلك، لأنه يحكم مسبقا بالقضاء على عنصر التوازن بين رأس المال والعمل اللذين يشكلان معا المنطلق الحقيقي لعمليات التنمية الشاملة، قصد الخروج من منطقة التخلف الاقتصادي .

وأكثر من ذلك فهذه التخريجات الفقهية لم تتوجه الى معالجة التأزم الحاصل في العلاقة غير العادلة التي تربط بين رأس المال والعمل في النظام المصرفي الحالي، بل قصرت اهتمامها على امكن تحويل العقود المصرفية الربوية في الايداع والاقراض والاستثمار الى عقود بيع، ووكالة، وجعالة، وأمر بالاتلاف، وعن طريق هذا التحويل التجريدي يتأتى تصوير الفوائد الربوية أجرا، أو ربحا، أو تعويضا عن التنازل المكاني، أو في مقابل التأمين على مافي ذمة المقرض .

وفي اعتبارنا أن هذه التخريجات الفقهية التجزئية لا يتم تفسيرها الا في اطار الرجوع الى أسسها الفكرية التي نعتقد أنها نشأت تحت تأثير التطبيق العملي الرسمي لمناهج الحياة الاقتصادية الغربية، ومنها منهج النظام المصرفي الحديث.

وهذه الأسس الفكرية التي هي بمثابة نقطة ارتكاز أو منطلق لتلك التخريجات الفقهية الواردة في شكل "حيل وذرائع ربوية"، الفرض منها ادخال فرضيات أو مفاهيم انشائية على أحكام الربا، نجهدها ترتبط في تسلسلها التاريخي مع (الحيل والذرائع الربوية" التي عرفها العالم الاسلامي قبل احتكاكه بالحضارة الغربية الغازية، ففي أوائل هذا القرن تطورت تلك الحيل الربوية الى شكلها الجديد على اثر ظهور النظام المصرفي الحديث الذي فرضته أوروبا أو فرضه حكام محليون باسم التجديد أو باسم مقتضيات المصلحة الوطنية، وفي الثلاثينات استطاعت أن تبلغ أوجها حيث أصبحت تركز على أصول اقتصادية وحقوقية وفقهية كما أوضحنا ذلك في الصفحات السابقة .

ان التخريجات الفقهية التجزئية لم تكن في الواقع سوى حيل وذرائع تستند الى تحويل الأصول العلمية عن مدلولها الأصلي واعطائها مدلولاً تجريدياً مفتعلاً أقل ما يقال عنه انه بلغ الغاية القصوى في التلاعب الذهني ومخالفة العرف اللغوي والاستعمال الاصطلاحي .

وفي ضوء هذا البيان يتضح أن تلك التخريجات الفقهية غير صالحة لتكون بمثابة حل أو اتخاذ موقف حاسم، لأن أصحابها عجزوا في المجال النظري عن انشاء صيغة علمية تعديلية تضيف على النظام المصرفي الحالي الصفة الشرعية التي تجعله مقبولا في نظر أفراد المجتمع الاسلامي، قصد ازالة الحواجز النفسية التي تحول دون ادخال الوازع الديني ضمن استراتيجية التنمية الشاملة، كيما يتمكن النظام المصرفي المطبق من القيام بمهمته الائتمانية عن طريق تجميع رؤوس الأموال واستثمارها .

ان اعتقادنا بجدوى النظام المصرفي وأهمية دوره في المجال التجاري والتنموي ليفرض علينا أن ننظر اليه في موضوعية ومسؤولية، لا على أساس رفضه أو اصفاء الشرعية على بعض محاذيره ومخاطره، بل على أساس ترشيده وتطويره، ومن ثم فان اقتراحنا لابتوجه مباشرة الى تجزيي الأعمال المصرفية ومحاولة ايجاد التفطية الشرعية لصورته الحقيقية، لأن مثل هذا الاقتراح يحمل جذور افلاسه منذ البداية، ذلك أن المشكل الأساسي لا يتمثل في

المظاهر الربوية المتجلية في كثير من العمليات المصرفية، ولكنه يتمثل في وجود علاقة غير عادية بين رأس المال والعمل، وما العمليات المصرفية سوى مظهر خارجي لهذه العلاقة التي تركز سيطرة رأس المال، وتعطيه وحده القيمة الاعتبارية، كما تمنحه الأمن والأمان من الأخطار التي يمكن أن تهدده حين يدخل مجال الحركة والنشاط، وفي مقابل ذلك تحرم العمل من قيمته الاعتبارية، وتجرده من مسؤولية دوره في مجال التنمية، كعنصر له حق المبادرة واتخاذ القرار .

إن اقتراحنا يتوجه إلى المنطلق وإلى الهدف معا، وذلك يتم بواسطة سلوك طريقين :

**الأول :** إعادة القيمة الاعتبارية للعمل المسؤول وإخراجه من منطقة الخوف والعزلة إلى منطقة المشاركة واتخاذ موقف المبادرة وإصدار القرار بواسطة إعطائه دور المسؤولية في التسيير الإداري والفني لجهاز المصارف الحالية .

**الثاني :** محاولة دمج العمل ورأس المال في عملية التنمية الشاملة كنتيجة حتمية لسلوك الطريق الأول، إذ بإعادة القيمة الاعتبارية للعمل وإعطائه حق المشاركة يصبح قادرا على اجتياز الحاجز، ورأبنا في المزيد من التمرس على الأساليب العلمية والفنية، الشيء الذي يمكن البلد المتخلف صناعيا وتقنيا من توفير شروط التنمية .

وفي مجال المقارنة، فإننا نقترح صيغة علمية تبلور عنصر التوازن في هذه النظرية، وتكون في مقابل نظرية الفائدة في النظام الرأسمالي، ونظرية الاستغلال في النظام الماركسي، هذه الصيغة العلمية المقترحة هي نظرية المشاركة في الربح بين رأس المال والعمل، وحين ينعكس أثر هذه النظرية على النظام المصرفي يصبح عبارة عن جهاز مالي يشترك فيه رجال الأموال والأعمال، وبذلك تذوب الصعوبة التي يجدها رجال الأعمال في اقتناع أصحاب الأموال الذين يملكون وحدهم في النظام المصرفي الحالي حق المبادرة وإصدار القرار الإداري والفني .

وفي اعتبارنا أن نظرية المشاركة بين رأس المال والعمل هي أحسن صيغة علمية

اقتصادية تقدمها للعالم الغربي والعالم الشرقي على السواء، لأن نظرية الفائدة الغربية لا يحضر فيها إلا رأس المال وفائدته، مع غياب القيمة الاعتبارية لدور العمل الحيوي في مجال التنمية، كما أن نظرية الاستغلال الماركسية لا يحضر فيها إلا استثمار الهيئة الحاكمة بفائض قيمة العمل، مع غياب حق المستثمرين ورجال الأعمال في مجال توزيع ثمار الانتاج .

ومن حيث الأساس الفقهي الذي تقوم عليه بنية الصيغة المقترحة والخاصة بالنظام المصرفي، فهي تجمع بين نموذجين فقهيين في اطار الاستثمار المشترك، وهما :

**الأول :** المشاركة بين أصحاب رؤوس الأموال المعبر عنها بشركة الأموال .

**والثاني :** المشاركة بين رأس المال النقدي والعمل المعبر عنها بشركة المضاربة .

وعلى أساس الجمع بين هذين النموذجين للاستثمار المشترك يتم تكوين الجهاز المصرفي، ليصبح نموذجا جديدا يضاف الى النماذج المتولدة التي استعرضناها سابقا والتي تؤول إليها شركة المضاربة أو شركة الأموال .

ومهما يكن من أمر، فإن من شرط هذه النتيجة أن يصبح الجهاز المصرفي متكونا من صياغة أولا، وهذا هو أصله التاريخي، ثم من منظمين ومودعين ومستثمرين وتجار متعاملين ثانيا، في حين يقوم بدور انشاء المشاريع الاستثمارية اما المنظّمون بحكم عضويتهم في المصرف،<sup>(61)</sup> واما المستثمرون الذين يعرضون مشاريعهم التجارية والصناعية على أنظار المصرف بقصد تمويلها والمشاركة في أرباحها .

---

(61) تمتح العضوية في المصرف للمنظمين الصناعيين والزراعيين بوصفهم شركاء في الربح لا في رأس المال، فلو شرط أحدهم أنه شريك في رأس المال لم يصح، وأصبح أجيرا بنفس الشرط، وعليه فيمكن للخبير أن يشترك في تسيير المصرف اما بوصفه مستثمرا (مشاركا في الربح) واما بوصفه موظفا له أجرة مضمونة، ومن هنا تتضح ازدواجية الجهاز المصرفي من حيث يتم الجمع بين شركة المضاربة وشركة الأموال، وهذا الاقتراح . هو ما يستجيب لمتطلبات التنمية التي تتركز على المال والعمل معا، ومن شأنه أن يخلص رجال الأعمال من سيطرة أصحاب الأموال، لأنهم يشتركون جميعا في اصدار القرار الاداري والمالي، بدل انفراد أصحاب الأموال بهذه المهمة في النظام المصرفي الحالي .

ومن حيث مسؤولية التطبيق، فإننا نلاحظ منذ الستينات أن هناك تغيراً حدث في المركز الجيوي للسلطة منتقلاً من الجهاز الرسمي إلى الرأي العام على المستوى العالمي والوطني، والرأي العام قد يظهر في شكل مجلس شورى أو برلمان أو أحزاب سياسية قوية لها القدرة على صياغة القرار التجاري أو اتخاذ زمام المبادرة في مجال التنمية، وتعتبر مؤتمرات القمة الإسلامية واللقاءات الاقتصادية على مستوى العالم العربي والإسلامي أرهاصات مباشرة بقرب ظهور نظام مصرفي إسلامي على الصعيد الرسمي يكون مبنياً على أساس المشاركة بين رأس المال والعمل في انجاز المشروع الاستثماري وتوزيع فوائده، وهذا ما يتيح فرصاً متساوية للجميع، ويعمل على توفير شروط التنمية عن طريق إقامة توازن علمي وعلاقة عادلة بين عنصر المال الذي نملكه، إلا قليلاً منا، وبين عنصر العمل والتنظيم الذي نحن مقصرون في إيجاد الظروف المشجعة لتكوينه وتحسينه وترشيده .

والسؤال الذي يطرح نفسه بالحاح بعد هذا كله، هو : إذا أردنا تطبيق نظرية المشاركة على اقتصاديات البلاد المتنامية، فكيف تتوفر على منظمين ومستثمرين أكفاء وذوي خبرة اقتصادية وقدرة على استخدام رؤوس الأموال المتوفرة وتوجيهها نحو مشاريع استثمارية ناجحة وفي خدمة المصلحة الوطنية ؟ الجواب على هذا السؤال يكمن في الهدف الذي يتوخاه الاقتصاد الإسلامي من إعطاء الأولوية للاستثمار الثقافي .

المظهر الثاني :

## النظام المصرفي الاسلامي المطبق بصفة جزئية في بعض البلدان الاسلامية .

قامت عدة تجارب تطبيقية للمصرف الاسلامي في بعض البلدان الاسلامية، وهذه التجارب التطبيقية كانت بمثابة اجابة عملية على سؤال طرحه العلماء المتخصصون في اقتصاديات التنمية، وهو: هل يمكن تكييف المؤسسات والوسائل الاقتصادية الغربية مع مجتمعات متنامية مغايرة في القيم الحضارية وأسلوب التفكير كالمجتمعات الاسلامية ؟ وبالفعل فقد استطاعت هذه الصفوة أن تتحمل هذه المسؤولية، فنجحت في انشاء مصارف محلية للادخار، الغرض منها ايجاد اطار متميز يسهل بواسطته إدماج الوسط الاجتماعي في عملية التنمية عن طريق اعادة الاعتبار للعنصر الروحي بابعاد شعب الربا المخيف عن العمليات المصرفية في الابداع والائتمان والاستثمار.

وكان بودنا اثراء هذا البحث بدراسة ميدانية لو تم عندنا في المغرب إجراءً مثل هذه التجارب التطبيقية للمصرف الاسلامي، وان كانت فكرة انشاء مصرف اسلامي للتنمية قد ولدت بالرباط خلال اجتماع مؤتمر القمة الاسلامي في 25 سبتمبر 1969 ، ولكن بدل ذلك يمكن تناول هذه التجارب التطبيقية برسم ملامحها البارزة التي انعكست على الفكر من خلال قراءة الدراسات الميدانية التي انجزت في عين المكان، وفي نظرنا ان المهم منها دراستان : قام بالأولى الدكتور رفيق المصري حول تجرية البنك الاسلامي للتنمية المحلية في مصر، والثانية قام بها الدكتور غريب الجمال حول البنك الاسلامي الدولي الذي يوجد مقره بجدة (62) .

---

(62) أما سبب اطمئناننا الى هاتين الدراستين فهو ماتوفر للدكتور رفيق المصري من وسائل الاتصال في عين المكان مع معرفة الوسط الاجتماعي الذي أجريت فيه التجربة، وبالنسبة للدكتور غريب الجمال فقد كان عضواً في الوفد المصري الى مؤتمرات القمة الاسلامية فهو شاهد عيان منذ ولادة فكرة انشاء البنك الاسلامي للتنمية الى أن أصبحت واقعا ودخلت حيز التطبيق في اكتوبر 1975 .



والملاحظ أن الصفة الغالبة على التجارب التطبيقية المحلية أن نشاطها ليس شاملا لكل الأعمال المصرفية، كما أنها تقصر همها في الدرجة الأولى على تجميع رؤوس الأموال وتكثيف الدعاية واستعمال أساليب الإغراء لجذب أكبر عدد ممكن من الموقرين لايداع أموالهم، أكثر مما تفكر في التخطيط لمشاريع استثمارية ائتمانية من شأنها أن تحقق الغرض الذي أنشئت من أجله، ويمكن تقسيمها الى نوعين :

- مصارف اجتماعية للالتئمان الاستهلاكي، كمشروع كراتشي أو مشروع حيدرآباد(63)، أو مشروع "بنك ناصر الاجتماعي" بمصر(64) .

- ومصارف تجارية للالتئمان الإنتاجي علاوة على الالتئمان الاستهلاكي، وقد تم التفكير في انشاء مثل هذا النوع الثاني، في كل من الكويت، وتركيا، ومصر ودبي، وليبيا، ومن الممكن أن تكون هناك تجارب تطبيقية أخرى، كلية أو جزئية، في بلد آخر من بلدان العالم الاسلامي(65) وعلى الأخص في ايران بعد الثورة الاسلامية .

الى جانب هذه المصارف المحلية للدخار فقد تم الاعلان عن تأسيس بنك اسلامي للتنمية في دبي (الخليج العربي) من دول الامارات العربية المتحدة في ايار - مايو 1975 .

وفي 15 شوال 1395 هـ ( 20 تشرين الأول - أكتوبر 1975 ) تم تأسيس البنك

---

(63) راجع : مصرف التنمية الاسلامي "الدكتور رفيع المصري ص 16 .

(64) انشئ هذا المصرف الاسلامي عام 1391 هـ - 1971 م بقرار رئيس الوزراء رقم 857 على أن يقوم على المبادئ الآتية:

- اجراء تأمين لكل الذين لاتنطبق عليهم قوانين المعاشات .

- معارضة صغار الفلاحين .

- تقديم العون للمواطنين وفق شروط ودراسات عن طريق منحهم قروضا بغير فوائد على الاطلاق .. ويظهر أن مشروع كراتشي ومشروع حيدرآباد اللذين لاتتوفر على معلومات بخصوصهما أنهما في فكرتهما وطريقتهما لا يختلفان كثيرا عن مشروع "بنك ناصر الاجتماعي" . راجع المصارف والأعمال المصرفية" الدكتور الجمال ص 451 وما بعدها .

(65) انظر البشرات الداخلية والجرائد المحلية التي اعتمد عليها عيسى عبده في كتابه "بنوك بلا فوائد" دار الفتح

بيروت 1970 .

الاسلامي الدولي بناء على قرارات مؤتمر وزراء الخارجية للدول الاسلامية، وبناء على الاعلان الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الاسلامية الأول المنعقد في جدة يومي : 21 - 22 ذي القعدة 1393 هـ ( 15 - 16 كانون الأول - ديسمبر 1973 ) ، وقد شكلت لجنة تحضيرية لهذا الغرض، وانتهت من صياغة بنود الاتفاقية التي صادق عليها مؤتمر وزراء المالية في اجتماعه الذي انعقد بجدة في : 22 رجب 1394 هـ (آب - غشت 1974 ) .

والبنك الاسلامي للتنمية مؤسسة مالية تهدف الى تجميع رؤوس الأموال من الدول الأعضاء واستثمارها في المجالي الانتاجية ومشاريع الانماء الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق المشاركة وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية السمحاء .

ورغم أهمية الدور التنموي المنوط بالبنك الاسلامي الدولي ضمن الاستراتيجية الاقتصادية للعالم الاسلامي، قصد دفع عجلة النمو في الدول الأعضاء،، والتمكن من تمويل المشاريع الاستثمارية، وإجراء البحوث المالية والمصرفية، وتقديم المعونة للمجتمعات الاسلامية ولو في الدول غير الأعضاء،(66) الا أن "الصفة الجزئية " التي لاحظناها في المصارف المحلية للدخار على الصعيد الوطني، نجدها أيضا ماثلة للعيان في نشاط البنك الاسلامي للتنمية على الصعيد الدولي، بالإضافة الى أن هذه التجارب التطبيقية ليست شاملة لكل الأعمال المصرفية، لأنها تركزت على بعضها فقط، ومن هنا يتضح أن النظام المصرفي الغربي بكل مخططاته ظل هو القاعدة الأساسية والعمود الفقري لكل اعمالنا المصرفية على مستوى القطاع العام والخاص كما سبق البيان، وكل هذه التجارب التطبيقية سواء منها التي لفظت أنفاسها فور ولادتها أو التي ماتزال تصارع من أجل البقاء، لم تكن سوى خطوة أولى على الطريق الصحيح، والسؤال الوارد : هل هذه التجارب المطبقة بصفة جزئية كافية لإرضاء مطامح

---

(66) بالرجوع الى مشروع المقررات المقدمة من طرف مصر وباكستان والامين العام لمؤتمر القمة الاسلامي قبل المصادقة على اتفاقية البنك الاسلامي للتنمية، نجد أن الأهداف المحددة لهذا البنك الاسلامي الدولي لاتكاد تخرج عن المحاور الواردة هنا .

المجتمع الاسلامي المعاصر، وهل هي في مستوى الدور المنوط به في اطار التحول الحاصل في الفكر العالمي الهادف الى ايجاد وسائل وطرق اقتصاد دولي جديد ؟ وبالتالي هل يستطيع العالم الاسلامي أن يعلن نفسه في الوقت الحاضر كقوة اقتصادية ثالثة لها نظامها المالي المتميز، وأسلوبها الخاص في مباشرة قضايا الإنتاج والتوزيع والاستثمار، ولها وسائلها الفنية وطرقها العلمية الجديرة باقامة معادلة بين مبادئ الاقتصاد الحديث ومبادئ الشريعة الاسلامية في مجال التجارة وأعمال البورصة والمعاملات المصرفية التي هي قوام الحياة الاقتصادية المعاصرة ؟ ان مجرد القاء هذه الأسئلة بصفة تجريدية لايعني صحة الجواب عليها بالسلب أو الايجاب الا بعد عرضها على الواقع الاقتصادي المعاصر، واختيار مدى قدرة الدول الاسلامية على تحدي هذا الواقع ومواجهة متطلباته واشكالياته، وهذا مانحاول الكشف عن بعض جزئياته حسب ماتحمله طبيعة هذا البحث .

أولاً :

## نموذج من مصر خاص باستثمار رأس مال المصرف الاسلامي :

### أ - التعريف به :

في الفترة المتراوحة بين يونيو 1963 ويونيو 1967 تمكن أصحاب رؤوس الأموال من استثمار أموالهم بطريق المشاركة في الربح، بدل ايداعها أو اقراضها بفائدة ، كما أصبح في امكان المستثمرين قوليل مشاريعهم اما على سبيل المشاركة في الربح (المضاربة) واما بمنحهم قروضاً انتاجية بدون فوائد، وذلك بواسطة (بنك الادخار المحلي) الذي أقيم في مجتمع قروي بمنطقة "ميت غمر " الواقعة في دلتا النيل شمالي القاهرة .

### ب - هدفه :

وكان الهدف الأساسي من انشاء هذا المصرف الاسلامي هو جمع أموال الادخار قصد

دعم الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق إدماج مجتمع قروي بسائر فئاته في عملية التنمية الشاملة .

### ج - أهميته :

وأهمية هذه التجربة القصيرة الأمد تتجلى في نقطتين :

**الأولى :** انها كانت تجسيدا عمليا وفردجا تطبيقيا للمظهر العلمي النظري المتمثل في الأفكار والاقتراحات والتخريجات الفقهية ذات الطابع الاقتصادي والحقوقى، بحيث تعتبر هذه التجربة مثالا يحتذى وعملا رائدا على مستوى الدول المتنامية .

**الثانية :** انها استطاعت تكييف الجهاز المصرفي الغربي بما يتلاءم مع وسط اجتماعي مسلم يرتبط النظام الاقتصادي بعقيدته ويعيش في وجدانه .

وقد استطاعت هذه التجربة المصرية أن تحدث آثارا ايجابية في مجال التطبيق رغم أنها لم تحظ بالوقت اللازم لنموها ورسوخها وتفتحها عبر تجربة أطول (67) .

### د - علمياته الاستثمارية :

يبدو بصفة أكيدة أن المسؤولين عن السير الإداري والفني لهذه التجربة قد صرفوا جهودهم الى تنمية رأس المال المصرفي في اطار سياسة محددة تهدف بالدرجة الأولى الى جمع أقصى مايمكن من الاعتمادات والمدخرات قصد توفير القوة المالية والقدرة الذاتية لهذه المؤسسة المصرفية في بداية حياتها، ويقتضي القيام بهذه المسؤولية أن يتوجهوا بتفكيرهم الى اثاره ودافع الادخار عند الفلاحين وترشيد نفقاتهم مستعملين وسائل الاتصال المباشر، قصد الاندماج معهم وبنيال ثققتهم .

ومن شأن تبني هذه السياسة ان تحول دون البحث الجدي والمتواصل عن ايجاد مشاريع

---

(67) راجع " مصرف التنمية الاسلامي " الدكتور رفيع المصري ص 312

استثمارية وطرق ائمانية، خاصة أو مشتركة، تكون كفيلة بتحقيق الهدف الحقيقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

حقيقة ان التصرف في الاعتمادات الممنوحة وأموال الادخارات كان جاريا على أحد أشكال ثلاثة وهي :

- حسابات ادخار تحت الطلب وبدون فوائد على غرار الحسابات الجارية التي تقوم بها المصارف التجارية الحالية .

- حسابات استثمار كتمويل المشاريع الانتاجية المباشرة أو المشتركة .

- صندوق الخدمة الاجتماعية وهو خاص بتلقي التبرعات وأموال الزكوات من الأفراد ومن المصرف نفسه، حيث يقتطع من حصص أرباحه مبلغ الزكاة على رأس كل سنة أو عند انتهاء الدورة الانتاجية سواء قبل أو بعد توزيع نتائج العملية الاستثمارية .

وبالتأكيد على حساب الاستثمارات، وهو الذي يهم طبيعة هذا البحث، فاننا نجد جاريا على أحد شكلين فقط، وهما :

- تمويل الاستثمارات المباشرة في الاقتصاديات المحلية، ولم ينجز المصرف في هذا المجال سوى عدد ضئيل من الاستثمارات الخاصة ببعض المشروعات الصغيرة كان أهمها افتتاح معمل الطوب (الآجر) في ميت غمر .

- منح تأمينات انتاجية لتمويل مشاريع استثمارية خاصة أو مشتركة مع القطاع العام أو القطاع الخاص .

ومهما يكن من أمر، فان هذه التجربة المصرية التي تركزت في مجتمع قروي قد جمعت في نشاطها المصرفي بين مهام الشركة الاستثمارية ومهام الجمعية التعاونية، علاوة على أنها صرفت جهودها الى جمع اموال الادخارات أكثر من تحقيق الاستثمارات، وذلك مايشكل في رأينا

أكبر أسباب فشلها، إذ لم تعمر سوى أربع سنوات فقط .

#### هـ- تقييم هذه التجربة التطبيقية في ضوء اقتراحنا

على أننا إذا نظرنا إلى هذه التجربة المصرفية في ضوء اقتراحنا الخاص بإنشاء مصارف إسلامية، فانتنا نلاحظ أن ماينقصها بصفة واضحة هو تحديد الطبيعة الحقوقية لجهازها المصرفي المتكون من صياقة ومنظمين ومودعين ومستثمرين، وحسب اقتراحنا يجب أن يجمع الجهاز المصرفي في طبيعته الحقوقية بين شركة الأموال وشركة المضاربة قصد اثبات صفة العضوية لكل من الصياقة والمنظمين والمودعين، وحينئذ يتمكن المصرف الإسلامي من التصرف باسم المساهمين والمودعين، بوصفه ممثلا لعضويتهم، لا بوصفه وكيلا عنهم قبل المستثمرين الخصوصيين، كما يتمكن المنظّمون من مباشرة نشاطهم الاستثماري بوصفهم شركاء في الربح وأعضاء في الشركة وبذلك تتحدد الطبيعة الحقوقية للمصرف الإسلامي في كونه شركة تجارية استثمارية، لا علاقة لها بمنح القروض الاستهلاكية أو جباية أموال الزكوات والتبرعات .

#### ثانيا : تأسيس أول بنك إسلامي في جنوب شرق آسيا .

افتتح سري مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا رسميا أول بنك إسلامي في "كوالالامبور" قصد اعطاء الماليزيين بديلا عن النظام المصرفي الغربي التقليدي .

وهو ثالث أكبر بنك إسلامي في ماليزيا، ورأساماله المدفوع 43 مليون دولار، ويتولى إدارته مجلس من العلماء المسلمين، وهذا لايعني الاستغناء عن البنوك التجارية في البلاد .

ولن يدفع البنك الإسلامي فوائد على ودائعه، كما أنه لايحصل على فوائد مقابل مايقدم من قروض . وتعتمد عملياته على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

والسؤال الوارد حول هذه المصارف الاسلامية المطبقة بصفة جزئية، سواء منها التي فشلت في تجربتها أم التي مازال تصارع من أجل الحياة، هل هذه المصارف واقع فرض نفسه في مجال التحرك السياسي والاقتصادي للعالم الاسلامي المعاصر ؟ وهل هذا الواقع الجزئي الذي سبقته ارهاصات وتطلعات لا يلبث أن تتسع آفاق مستقبله رويدا رويدا عندما تنتزع التجربة وتوتري ثمارها وتظهر نتائجها ماثلة للعيان ؟ أم أن انشاء هذه المصارف ماهو الا عبارة عن ايماء برق وسط سماء مليدة بالغيوم، ومن الصعب انكشاف هذه الغيوم وتصفية الجو الاسلامي من آثارها التي تحجب الرؤية السليمة وتحول دون لمحاج التجارب الرائدة والواعدة بالعطاءات الخيرة ؟

مهما يكن جوابنا أو درجة تفاؤلنا بالنظر الى التحول الكبير الحاصل في كيان المجتمع الاسلامي المعاصر، فان نظرتنا الواقعية تتطلع في الوقت الراهن الى تحقيق هدف جديد هو تعميم المصرف الاسلامي بكل خصائصه ومميزاته في تكوينه و تمويله للاستثمارات، وهذا موضوع الحوار الذي نفتحته مباشرة .

### - الحواجز التي تقف في وجه تعميم المصرف الاسلامي :

في رأينا أن نظرية التنمية الشاملة التي هي هدف الاستثمارات الجارية في الأرض الاسلامية ماهي الاجزاء فقط من مفهوم أكبر وأعم هو احداث التغيير الاجتماعي، ومن ثم فان احداث التغيير يجب أن يبتدئ من اعادة النظر في الأسس الفكرية والسياسية والمالية التي تقوم عليها أساليب اقتصاديات العالم الاسلامي، ومنها النظام المصرفي الربوي الذي نريد تغييره و ايجاد بديل له، وتدل التجارب التطبيقية الجزئية للمصرف الاسلامي أن تحقيق هذا المطلب ممكن ولو من حيث التعميم، بالرغم من وجود حواجز معرقله تحول دون احداث التغيير والتجديد، ونذكر للمناقشة فقط أننا لا نريد باحداث التغيير والتجديد ايجاد تقدم علمي جديد، وابتكار طرق فنية غير التي في أيدينا، ولكننا نقصد باحداث التغيير والتجديد الملاءمة بين

حالات تاريخية وحالات معاصرة في ضوء التجارب التطبيقية والبحوث العلمية المقدمة في الميدان المقترح .

ويوحى تحليلنا بأن مركز هذه الحواجز المنفصلة يقوم على دعائم فكرية وسياسية ومالية عملت الظروف الداخلية والمؤامرات الخارجية على ارسائها ورسوخها، ورغم أن تجربة النظام المصرفي الربوي لم يمر على تطبيقها بخصوص العالم الاسلامي سوى أقل من قرن فقط ومع ذلك فقد تمكنت من المحافظة على الوضع، وأصبحت مدعمة بحجة الاختلاف بين تجديد التاريخ والمعاصرة ولانستطيع أنشد دحض هذه الحجة في مظهرها العام، لأن غرضنا هو ابراز مركز الحواجز المعرلة التي تقف في وجه تعميم المصرف الاسلامي، هذا المركز الذي يقوم على دعائم ثلاث هي :

أولا :

## موانع فكرية

الافكار معادن ماتعارف منها اتفق ومالم يتعارف منها اختلف، وهذا يصدق على موقف بعض الصفوة المثقفة من أبنائنا الذين وقعوا تحت تأثير الإيديولوجيات المعاصرة، وعجزوا عن التفكير المجاد في الاضافة والتجديد والابتكار، وموقفهم الاجتراري جاء نتيجة طبيعية لفراغ الساحة، وانحسار المد الاسلامي وتوقف عطائاته الخيرة، وصادف ذلك ظهور حضارة مادية غربية وشرقية، ونظم اقتصادية متطورة وجد بين قياداتنا من يدعو إليها ويسخر الموارد المالية والطاقات الفكرية للاعلاء من شأنها .

وفي هذا الاتجاه وقع الاقتناع بصدق وفعالية الفكرة الغربية في الاقتصاد والصيرفة

---

(68) راجع "المصارف والأعمال المصرفية" الدكتور غريب الجمال ص 451 ومابعدها، وأيضا مصرف التنمية الاسلامية

للدكتور رفيع المصري ص 314

(69) مصرف التنمية الاسلامي ص 349 .



وتحويل الاستثمارات، وشاع الاعتقاد بأن التقنية المصرفية التي اكتسبتها الدول الإسلامية من الغرب هي الكفيلة وحدها بتجميع مقدار كبير من رأس المال لاستخدامه في عملية التنمية عن طريق تحويل المشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى آلات وأجهزة أكبر حجما وتعقيداً من تلك التي استخدمت في الماضي، وعليه فقد أصبح للنظام المصرفي دور مختلف عن دور شركة الأموال وشركة المضاربة في مجال الأموال المعدة للاستثمار .

واستبعدوا أن يكون للعنصر الروحي أي دور إيجابي في عملية التوقعات الاقتصادية المؤسسة على فعالية التقنية المعاصرة في تجميع رأس المال واستخدامه بالطرق المستعملة في الدول المتقدمة .

ويؤكدون بأن أي اختلال يحدث في الجهاز المصرفي الحالي، كالتقليل من شروط ضمان رأس المال وفائدته، من شأنه أن يؤثر على حركة التنمية ويعرض التمويل الذي تقوم به المصارف إلى التوقف والافلاس .

وهم غير مقتنعين فكرياً بأن التقنية الملائمة للمجتمعات المتنامية غير متوفرة بالفعل، وأن ابتكار أسلوبها التنموي ما زال لم يتم بعد، ولو تحول موضوع المناقشة إلى مثل هذا الطرح، لكان في مستوى اقتناعنا الفكري، وسهلت بداية الانطلاق .

على أن هناك موانع فكرية أخرى تنبثق عن العوامل النفسية التي أوجدها الغزو الفكري، وترعرعت في ظل القانون المدني الذي عمل على إرضاء جشع المولدين، وجعل منهم طبقة خاملة لا تعترف بشرف العمل وقيمه الاعتبارية والمادية في مجال التنمية، وفي محيط هذه الطبقة ذات النفوذ لا يمكن أن يحدث أي تغيير خارج عن إرادتها .

وعلى أي حال فإن تأزم واقعنا أصبح يتحدد فكرياً وأخلاقياً ونفسانياً داخل تخطيط عالمي، ومن ثم فإن الصفوة ذات التخصصات الاقتصادية لاتواجه المشكلات المعاصرة بتلقائية مستوحاة من أسلوب حياة المجتمع أو أسلوب أفرادها، لأن أفكارها انعكاس لايديولوجيات

تآمرية فرضتها أحداث مفتعلة سبق تحليلها في مواضع من هذا البحث .

ويشاركنا مالك ابن نبي في ترصد آثار هذه الظاهرة حيث يقول :

"سنظل نكرر ونلح في تكرارنا أن أزمة العالم الاسلامي منذ زمن طويل لم تكن أزمة في الوسائل، وإنما في الأفكار، وطالما لم يدرك هذا العالم تلك الحقيقة ادراكا واضحا، فسيظل داء الشبهة الاسلامية عضالا، بسبب تخلفها عن ركب العالم المتقدم" (70)

ثانيا :

### مصاعب سياسية .

ان اصدار :قرارات تغييرية في حقل الاقتصاد الوطني يعني أن الدولة التي أصدرت هذه القرارات قد اتخذت موقفا من الصراع المحتدم في عالمنا المعاصر، لأن الاقتصاد الوطني هو المرأة التي تعكس الوجه الحقيقي للخط السياسي الذي تنتهجه أية دولة في محيطها الخاص، ومنذ أحداث صيغة الحياذ في مؤتمر باندونغ أبريل (نيسان) سنة 1955 م ، وهذه الصيغة تتعرض لأنواع منالنشاز، وقد انكشف هذا بصورة واضحة في جلسات ومقررات آخر مؤتمرات دول عدم الانحياز الذي انعقد بكوبا تحت رئاسة كاسترو المعروف بولائه للمعسكر الشرقي، الأمر الذي يدل على أن النظامين الاقتصاديين مايزالان يعتبران أن كل من ليس معنا فهو ضدنا .

يقول الدكتور محمد الفاضل الجمالي : من الأمور غير المعروفة لدى وسائل الإعلام اليوم، والتي طغت عليها أحداث مابعد (باندونج) أن المؤتمرين كانوا منقسمين الى ثلاث كتل:

- كتلة ناطقة تناهض الشيوعية، وهي الأكثرية.

---

(70) مشكلة الثقافة . مالك ابن نبي . تعريب عبد الصبور شاهين، ص 171 دار الفكر ط 2 بيروت 1391 هـ - 1971 م

- كتلة ناطقة تعترف بالشيوعية وتتعاون معها .

- كتلة ساكنة ....

ان مؤتمر (باندونج) لم يكن مؤتمر "عدم انحياز" أو "حياد ايجابي" كما يكتب ويشاع، و أن قيام بعض أفكار بتأسيس كتلة الانحياز فيما بعد لاعلاقة مباشرة له بمؤتمر باندونج الذي كان سبب انعقاده اتصال المغاربة والتونسيين بالحكومة الأندونيسية، فوجهت الدعوة الى 24 دولة إفريقية وأسيوية لحضور المؤتمر.

هذا الايضاح أراه ضروريا بالنسبة إلى الذي نتحدث فيه، ذلك أن الاعلان عن ميلاد نظام مصرفي جديد يعني أن الدولة الاسلامية التي أصدرت هذا القرار الاقتصادي على الصعيد الرسمي قد خرجت عن الخط المرسوم لها في السلوك الدولي، وأنها أصبحت لاغربية ولاشرقية، لأن الموقف الاقتصادي هو الذي يحدد الموقف السياسي في العرف الدولي، وهذا مايسبب لها مصاعب سياسية في المحافل الدولية، اذ ستصبح بدون أصدقاء، وسيصير فضاء أرضها مكشوفاً لشن الغارات عليها، قصد تحطيم اقتصادياتها، حتى لو فرضنا سلامة الجبهة الداخلية وتماسكها أمام الأحداث، لأنها لاستطيع بمفردها فك الحصار المضروب عليها، أو مجابهة التحديات والتغلب على المؤامرات والذسائس، ومن المفروض أن تفشل تجربتها تحت وقع الضربات الظاهرة والخفية الموجهة اليها من كل حذب وصوب .

وتوحى الدلائل الواقعية بأن المجتمع الدولي مازال الى حد الآن لم يبلغ مرحلة النضج السياسي، كما أن الشعارات التي ترفعها القيادات هنا وهناك مازالت لها قوة التخدير الايديولوجي على الصعيدين الوطني والدولي، وهذا هو مايجعل اصدار القرار الذي يمس الاقتصاد (71) أمراً محفوفاً بالمخاطر، ولايسلم من إثارة مصاعب سياسية من شأنها تهديد

---

(71) والمصارف تعتبر بمثابة الرئة التي يتنفس بها الاقتصاد، وهي المراكز التي مهمة لتمويل الاستثمارات، لذلك فأي قرار يصدر في شأنها يعتبر قراراً يمس النظام الاقتصادي الذي يحدد الموقف السياسي .

السياسة الوطنية، واحكام الحصار لايقاف حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

### ثالثا:

**مخاطر مالية .** (تعذر جلب رؤوس اموال وطنية واجنبية لتمويل المشاريع الاستثمارية)

تظل العلاقة التي تربط بين رأس المال والعمل علاقة طبيعية أصلية لا تتغير من مذهب الى مذهب أو من عقيدة الى عقيدة، وفي رأينا أن الذي يتغير هو الصيغة الحقوقية التي تنظم هذه العلاقة الطبيعية .

ففي النظام الرأسمالي تعتبر الصيغة الحقوقية في اطارها التقني نتيجة أبحاث ميدانية للوسط الاجتماعي الأروبي الذي لا يعترف بتأثير العنصر الروحي في الاقتصاد، ولا يدفعه أي وازع ديني أو أخلاقي لترشيد نفقاته والقيام بعملية الادخار ومشاركة غيره في استثمار مدخراته، إذ نوازع الربحية عنده هي المحرك الأساسي ولاشيء غيرها .

في هذا الجو نشأ النظام المصرفي الغربي ليكون صورة للبيئة التي ولد فيها وليواكب النهضة الصناعية بتقنية تمويلية جديدة لاتفي بها التقنية القديمة التي كانت من اختصاص الأفراد في اطار التعاون المباشر بينهم في تمويل المشاريع الاستثمارية الصغيرة، وهذه تجربة حضارية حديثة العهد في أوروبا، (72) ويريد العالم الاسلامي في نهضته الحاضرة الاستفادة منها، ولكن مع وجوب الاجتهاد في موطن الاجتهاد، وهو الصيغة الحقوقية التي تنظم العلاقة بين رأس المال والعمل، والذين يغلقتون باب الاجتهاد والتجديد في هذا الاتجاه، بدعوى وجود حواجز معرقة تتمثل في مصاعب سياسية ومخاطر مالية تحول دون تعميم المصرف الاسلامي، هؤلاء لا ينظرون الى هذه الحواجز المعرقة بنظر اسلامي، وكأنهم يريدون تعميم المصرف الاسلامي في وسط اجتماعي غير اسلامي .

---

(72) إذ عمرها لايتجاوز اكثر من مائة وستين سنة .

امكانية ازاحة هذه الحواجز حين ينظر اليها بنظر اسلامي :

اننا نفترض في تعميم المصرف الاسلامي أن التقنية التي ستستعمل في تشجيع المدخرات والاسهام برأس المال هي نفس التقنية في المصارف الرأسمالية، لكن بشكل موافق لمبادئ الشريعة الاسلامية السمحاء، حيث يحل مبدأ المشاركة بين رأس المال والعمل محل فائدة رأس المال، ومع ذلك فمن المفروض أن تحدث مصاعب مالية على المستويين الوطني والدولي .

لسنا الآن أمام تجربة تطبيقية جرت في أية دولة اسلامية ذات موارد محدودة استطاعت أن تصدر في الوقت الراهن قرارا تغييريا على المستوى الرسمي، بحيث تكون معلوماتنا ناتجة عن دراسة ميدانية، إذ اصدار مثل هذا القرار من شأنه أن يحدث تحولا في مسائل الاسهام والاداء والاستثمار، ويرى تحليلنا السابق للموانع الفكرية والمصاعب السياسية ان فعالية التحرك في مجال التمويل والاستثمار تكون موزعة بين القطاع العام والقطاع الخاص، لأن الحرية الاقتصادية في الاسلام تنبع من قيام مركزية مسيطرة على الاقتصاد، وفي هذا السبيل يتجه اهتمامنا الى المخاطرة المالية المتوقعة التي تكون نتيجة طبيعية للموانع الفكرية والمصاعب السياسية على السواء، ولايصح أن نتخذ "المصرف الاسلامي للتنمية " كمثال للتغلب على مشكلة التمويل، إذ أن هذا المصرف يعتمد في تمويله على مساهمة الدول الاسلامية الأعضاء، فهو ذو تمويل دولي، ومثل ذلك مصارف التنمية للانشاء والتعمير المقامة في الدول المتنامية، فكلها تعتمد في الدرجة الأولى على التمويل والاستثمار الدوليين(73) .

وهذه الافاق الراحية في التمويل سوف يحرم منها بلد اسلامي قرر تعميم المصرف الاسلامي في محيطه الخاص، صحيح أن النظام المصرفي الاسلامي سيسمح بالعائدات الربحية لرأس المال بواسطة المشاركة، وصحيح أيضا أن العنصر الروحي سيفجر الطاقات الكامنة في

---

(73) راجع في هذا الصدد " الاستثمار الدولي " جيل برتان تعريب على مقلد وعلى زعمور مكتب الفكر الجماعي - منشورات عريقات ط 1 عام 1970 .

التمويل وسيزيد من معدل المدخرات الاستثمارية في اطار تعاون منسجم بين القطاع العام والقطاع الخاص، ولكن من الشئ المؤكد الذي نجزم به في هذا الاتجاه هو ان هجرة رأس المال الوطني المتكون من الموارد المالية وغير المالية ستبدأ في الظهور كنتيجة للتراكم والتجمع، وهذا لا يوفر الشروط المسبقة لاستراتيجية التنمية، وتقنية التصنيع، وتشجيع الاستثمارات .

ورغم كل هذه التخوفات، فهناك عوامل مشجعة تدعو الى التفاؤل، أذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر مايلي :

1 - ان التقنية المصرفية التي أدت اليها خبرة الفنيين والاجتماعيين في دراستهم للوسط الاجتماعي الأروبي، لايمكننا الالتزام بنتائجها حين تطبيقها على الأوساط الاجتماعية في الدول الاسلامية، والتجارب الاسلامية المطبقة بصفة جزئية اعتمدت على قرارات غير مركزية وعلى نوع من المحيط الضيق الذي وجدت فيه، والنتيجة تختلف حين تتخذ القرارات بطريقة مركزية، ويعمم تطبيقها في مختلف المعيطات الاقتصادية الوطنية .

وحين تصدر قوانين منظمة على هذا المستوى فان البنوك الإسلامية تمارس نشاطها المصرفي وفق الشريعة الإسلامية، إما وحدها على الصعيد الوطني بحيث يصبح النظام المصرفي بأكمله إسلامي، وإما بصفة جزئية مع بقاء النظام المصرفي التقليدي.

2 - ان الأوساط الاجتماعية في الدول الاسلامية لم تمارس على الصعيد الفكري عملية الفصل بين الدين والدنيا، فمازال النظام الاقتصادي يتصل بالعقيدة، ويعيش في الروح، ويتصل بالوجدان، ويرتبط بالسلوك، والمسلم مدعو أصلاً الى الاقتصاد في الإنفاق، ومحظور عليه الاكتناز، وهو يشعر بالاطمئنان النفسي، ويحسُّ بالاعتزاز عندما يشترك مع غيره في إنجاز مشروع مالي أو تحقيق مصلحة جماعية، فاذا ماهاى له المصرف الاسلامي هذا الجو، عندما يوفر له شروط المشاركة، فانه سيقبل عليه بنفس ذلك الاطمئنان والاعتزاز .

3 - إن إغراء الإنسان المسلم لدفعه إلى المشاركة بماله يختلف في موضوعه وغايته عن

إغراء الإنسان الأوروبي، نظرا لاختلاف المحرك الأساسي بالنسبة إليهما، والسؤال المطروح هو كيف يمكن إعادة الحياة الى هذا المحرك الأساسي في ضمير المسلم المعاصر ؟

ان الجواب على هذا السؤال يكمن في اجراء الحوار المنظم المبني على فهم المخاطب وتحسس مصالحه الدينية والدنيوية، لأن هذه المصالح ذات الهدف المزدوج هي التي تشكل المحرك الأساسي بالنسبة للإنسان المسلم، وعلى ذلك فالمحاذير التي ينبغي ترصد آثارها هي الايديولوجيات الاقتصادية الغربية والشرقية التي تسمم أفكار شبيبتنا، وفي اطار مجابهتها ينبغي ادخال ثقافة اقتصادية اسلامية في مناهج تعليمنا العام، لأن التجديد الاقتصادي الحقيقي يجب أن يركز على أساس فكري، ويستنبط جذوره في العمق، وكل تجديد لايمس جوهر الحياة، وانما يمس هياكل المؤسسات الاقتصادية، انما هو سراب في سراب .

4 - ان هناك ارهاصات وعلامات ظهرت في الاتفاق الاسلامي، وهي تبشر بقرب تبديد المصاعب السياسية والمخاطر المالية التي تحول دون تعميم المصرف الاسلامي، ان انشاء مصارف الادخار المحلية الاسلامية على الصعيد الوطني، ومصرف التنمية الاسلامي على الصعيد الدولي، وظهور الطلائع الأولى للبنوك التجارية الإسلامية وشركات الاستثمار الإسلامية في آسيا وأوروبا وإفريقيا، ثم اتفاق الدول الإسلامية في منظمة المؤتمر الاسلامي على انشاء نظام مصرفي اسلامي مع ما تقبله هذه المنظمة من قوة اقتصادية وأهمية استراتيجية الى جانب انبعاث الوعي الإسلامي وازدياده في اعماق المجتمعات الاسلامية، واعادة الاعتبار الى الرأي العام على المستوى العالمي، كل ذلك من شأنه ان يكون علامة مشجعة ودعرا واقية لأية دولة اسلامية رائدة اختارت تعميم المصرف الاسلامي لاعطاء نموذج جديد وتقنية جديدة للدول المتنامية التي جريت النماذج والتقنيات الغربية والشرقية في مجال التنمية وتمويل الاستثمارات، ولكنها فشلت في تجربتها بشكل واضح لايحتمل الجدل .

5 - يضاف الى ذلك التوترات الحاصلة في الرأي العالمي، ومناذاته بضرورة ايجاد نظام اقتصادي جديد أكثر عدالة مع ملاحظة تقلص المساحة الاقتصادية للدول الاستعمارية وانحسار

مدھا الفکری نظراً لوجود تأزّمات داخل العالم الغربی والشرقی، الأمر الذی یسهل فک الحصار وفتح منافذ للتبادل بشروط جدیدة .

وأخيراً فإن تعمیم المصرف الاسلامی فی أية دولة اسلامیة یعنی أن هذه الدولة قادرة علی اصدار قرار التغبیر، قصد فرض شخصیتها الاسلامیة، وفتح الطریق أمام أجبائنا وتشجیعهم علی الابتکار والتجدید فی ضوء تراثنا الأصیل وحضارتنا الاسلامیة .



نتيجة عامة :

## هدف الاستثمار في الاسلام بالمقارنة مع الأنظمة الاقتصادية المعاصرة

أولا :

هدف الاستثمار في الإسلام :

أ - تعريف :

يحسن في البداية أن نميز بين المبدأ والهدف، حتى لا نطلق الكلام على عواهنه أو تلتبس الأمور في الأذهان، كما يقع غالبا حين لا يحصل الاتفاق منذ الانطلاقة الأولى .

فالمبدأ في نظرنا أصل مؤسس لحكم شرعي أو سلوك أخلاقي مثل قوله عليه السلام في الحديث السابق " انما الاعمال بالنيات" اذ النية أساس العمل وميزان له، لأن وظيفة الشريعة هي التعريف بصفات الأعمال الانسانية وتبيين مفعولها وأثرها وعلاقتها،<sup>(74)</sup> والشريعة تعتمد على الارادة وسلامة الرشدان، لاعلى قوة السلطان .

وحسب المبدأ العام فالطاعة في الاعمال الانسانية هي التي تجعلها أفعالا مشروعة، والخروج على الطاعة هو الذي يجعلها أفعالا محظورة، وهذا ما أسميه بالسلوك الأخلاقي الموجب، سواء في المجال الاقتصادي أو في غيره .

أما الهدف فهو ما يقصده الشرع من الحكم الشرعي أو السلوك الأخلاقي، وعلى سبيل المثال، فالهدف من حظر الاستغلال، وإقرار حق العمل، هو تحقيق الحرية الاقتصادية، وكذلك فالهدف من توزيع الأموال على الغائبين هو تحقيق العدل الاقتصادي حتى لا تكون الأموال دولة

---

(74) مقاصد الشريعة الاسلامية، علال الفاسي ص 7 .

بين الأغنياء .

ومن أجل ذلك كان المبدأ مبينا للهدف ومحققا ومقيدا له، وكان الهدف مسلكا علة للمبدأ أو دليلا عليه .

ولانتقصد بالهدف إحداث أي مفهوم انشائي خارج عن مفهوم المقاصد الشرعية الأصلية التي تنبثق عنها مقاصد فرعية تتعلق بقيام حياة الانسان وتما عيشه، والتي تتطور وتتجدد باستمرار، لأن المقاصد الشرعية معللة بمصالح العباد، وحجة الامام الرازي في نفي علة الأحكام الشرعية لاتعتمد على أساس صحيح، ولذلك قسم الامام الشاطبي المقاصد الشرعية الى قسمين: أحدهما يرجع الى قصد الشارع، والآخر يرجع الى قصد المكلف (75) .

## **ب- ارتباط هدف الاستثمار بالتنمية والعدالة الاجتماعية حسب السياسة الشرعية.**

يوحي تحليلنا السابق لطبيعة الاستثمار أن الهدف من اجراء العمليات الاستثمارية يظل واحدا في جوهره، بالنسبة للقطاع العام والقطاع الخاص على السواء، لأن الاستثمار ليس غاية في حد ذاته، وانما هو وسيلة تساعد الانسان على أداء رسالة استخلاقه في الأرض ليعمرها ويلتم بين مواردها الطبيعية ورغباته وحاجاته المتجددة في كل أطوار حياته .

ومن هذا المنظور يكون الاستثمار ذا طبيعة انسانية واقتصادية، ويكون المحرك الأساسي للاقبال عليه وممارسة عملياته، ليس نوازع الربحية أو دوافع تضخيم الثروة ولو بوسائل غير مشروعة بل الرغبة في تحسين الوضع المعيشي، والملاءمة بين متطلبات الحياة المادية والروحية، ضمن سلوك اجتماعي موجه، وحركة اقتصادية تجمع بين نشاط القطاع العام ونشاط القطاع الخاص في انسجام وتلاؤم كاملين .

---

(75) راجع الموافقات للشاطبي: المقدمة ص 4 والجزء الثاني ص 2 و 16 .

وبما أن هدف الاستثمار يعتبر ضمن الأهداف الاقتصادية العامة مثل تحقيق العدالة الاجتماعية وإقرار الحرية الاقتصادية، فإننا لانجد له حدا معلوما في الشرع، لأنه راجع الى عرف الناس حسب تحدد الحاجات والرغبات، وحسب التطور الاقتصادي والتقدم الحضاري للمجتمع الاسلامي، والدليل على ذلك أن المهام العامة التي يتولاها القطاع العام مباشرة في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد عرفت تطورا في شكلها، وتوسعا في دائرتها، فأصبحت تشمل تمويل مشاريع جديدة، وتوزيع خدمات جديدة، مثل البرق والهاتف والخدمات الغابرية وتوزيع الماء والكهرباء، بالإضافة الى المهام الاجتماعية التقليدية ذات المردود البعيد المدى كالصحة العمومية والتعليم والمواصلات وتنظيم الري وغيرها، ومع ذلك يمكن العثور على جملة أهداف ذات خصوصية نوعية هي : انماء الثروة الوطنية - الزيادة في حجم التبادل - الرفع من مستوى الدخل الوطني لتحسين الوضع المعيشي للفرد والجماعة - توفير الخدمات ذات الطابع الاجتماعي، غير أن الاقتصاديين المعاصرين، نظرا لاهتمامهم المتزايد بترصد الأوضاع الاقتصادية في البلاد المتنامية، قد أطلقوا على هذه الأهداف اسما مشتركا هو : "التنمية الاقتصادية والاجتماعية" ، وعلى هذا النسق فإن استعمالنا لهذا المصطلح كهدف للاستثمار من شأنه أن يجعل تحليلنا أكثر وضوحا، وأقرب الى فهم المخاطب، وأكثر استفادة من المعاصرة، بل هو في الحقيقة الهدف الذي تسعى لبلوغه كافة الدول الاسلامية المعاصرة بدون استثناء، وهذا مايجعل تحليلنا أكثر ارتباطا بمشاكلنا الحالية .

ورغم أننا نملك طريقتنا الخاصة في التحليل واستخلاص النتائج، الا ان هناك ملاحظة محتملة يمكن أن توجه الى أسلوب هذه المعالجة، وهي أن الاستثمار لايمثل سوى جزء من مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذه الملاحظة انما ترد على أساس أخذ الاستثمار بمفهومه الاقتصادي، أما على أساس أخذه بمفهومه الاسلامي، فهذه الملاحظة غير واردة على الاطلاق .

يبقى أن نذكر أن استعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية كهدف للاستثمارات بين القطاعين العام والخاص، لايعني أننا سنقف موقفا حياديا من الصيغة الايديولوجية التي

تتجرعها أو تفرضها الأنظمة الاقتصادية المعاصرة على الدول المتنامية لتحقيق التنمية، لأن الاجابة على هذه الصيغة الايدولوجية التي تنشأ الحل خارج المجتمع، هي التي تشكل الموضوع الذي سنعالجه في اطار ابراز المبادئ الأساسية التي يركز عليها الاستثمار المشروع قصد تحقيق هدفه الاقتصادي والاجتماعي، وأهم هذه الأهداف الأساسية في نظرنا هي :

- اشتراك المال والعمل في اتخاذ الموقف واصدار القرارو تحمل المسؤولية .

- الأولوية التي يحظى بها الاستثمار الثقافي والاجتماعي وتخصيص موارد مالية ثابتة لتمويله .

- التوازن بين استثمار القطاع العام واستثمار القطاع الخاص .

ولسنا بحاجة الى تحليل هذه المبادئ أو الاتيان بالدليل الفقهي والتاريخي على ثبوتها ورسوخها في الاقتصاد الاسلامي، لأننا نريد الآن اثبات ايجابيتها وفعاليتها في الاسراع باطلاق عجلة التنمية الشاملة وضمان تحقيقها .

## 1. اشتراك المال والعمل في اتخاذ الموقف واصدار القرار.

يشكل هذا المبدأ الإسلامي الصيغة الحقوقية للعمليات الاستثمارية، ويهدف الى اتاحة فرص متساوية لرأس المال والعمل للمساهمة في عملية التنمية، عن طريق اقرار القيمة الاعتبارية للعمل واخراجه من منطقة القهر والعزلة الى منطقة المشاركة في صنع القرار الاداري والتقني، وتشجيعه على اتخاذ موقف المبادرة، وبذلك يصبح قادرا على اجتياز الحواجز، وراغبا في المزيد من التمرس على الأساليب العلمية والفنية، الشيء الذي يمكن البلد المتخلف صناعيا وتقنيا من التوفر على شروط التنمية .

اذن فتوزيع المسؤولية بين المال والعمل يحقق للدول الاسلامية المعاصرة هدفين .

- الغاء النظام الربوي الذي يعطي القيمة للمال وحده .

- تحرير العمل من الاستغلال الذي يشل حركته المؤثرة في عملية التنمية . ان نظرية المشاركة بين رأس والعمل في صيغتها الحقوقية وفي أسلوبها التقني لكفيلة باخراج العالم الاسلامي المعاصر من طور التقليد الى طور الاصاله و التجديد عن طريق اقامة توازن علمي وعلاقة عادلة بين عنصر المال الذي فلكه، الا قليلا منا ، وبين عنصر العمل والتنظيم الذي نحن مقصرون في ايجاد الظروف المشجعة لتكوينه وتحسينه وترشيده .

إن مشاركة المال والعمل في الربح والخسارة الناجمين عن استثمارهما المشترك، تعتبر مبدأ من المبادئ الاقتصادية في الإسلام، وإن إلغاء هذا المبدأ في معاملتنا لمن شأنه أن يبعدنا عن خط السير الذي رسمه الإسلام لمسيرتنا حتى لا ننتيه خطأها أو نفترق بها الطرق وتهوي بها الربح في مكان سحيق .

وتدل الوقائع على أن كل التصاميم الوطنية التي ارتكزت على المال الربوي واستغلال العمل قد فشلت في تحقيق عملية التنمية .

## 2 . الأولوية التي يحظى بها الاستثمار الثقافي والاجتماعي .

يوشي تحليلنا السابق للاختيارات في مجال الاستثمار، ان الاقتصاد الاسلامي اقتصاد مخطط بسبب ارتكازه على أوامر شرعية، وأسباب سياسية واقتصادية، ودراسات ميدانية، وحسب اختيارات القطاع العام يقع توجيه القطاع الخاص .

وفي هذا الاتجاه حظي الاستثمار الثقافي والاجتماعي في السياسة الشرعية بمقام الأولوية ليكون موازنا للاستثمار المالي، بل ان الهدف من الاستثمار المالي هو تحقيق الاستثمار الثقافي والاجتماعي، ومن دلائل هذه الهدفية تخصيص جزء مالي مفروض على أهم الموارد المالية والطبيعية قصد انجاز خدمات ثقافية واجتماعية لصالح الفئة المحتاجة الى هذه الخدمات، بل ان الاستثمار الثقافي والاجتماعي قد تجاوز في النظرة الاسلامية مرحلة الاختيار والأولوية الى مرحلة الوجوب والمسؤولية.

وحسب النظام الاقتصادي الاسلامي، فان مسؤولية تمويل المشاريع الثقافية والاجتماعية تقع على عاتق القطاع العام، وهذه المسؤولية لا تختمل الاختيار، لأنها زودت بروافد ثابتة تمدها بالوسائل على رأس كل سنة أو خلال مواسم الانتاج، وهذا ما يتكفل به نظام الزكوات .

وقد سبق الاسلام الدراسات الاقتصادية المعاصرة الى اثبات فعالية الاستثمار الثقافي والاجتماعي في حركة التنمية، قبل ان تصبح مشاريع هذا الاستثمار ذات مردود مالي على المدى القريب أو البعيد، وقبل ادراك انها هي المحرك الأساسي للاقتصاد، وعليها يتوقف تكوين الرصيد الوطني الحقيقي في مجال التنظيم الاقتصادي، والتقدم الصناعي والتكنولوجي، والبحث العلمي .

في ضوء هذا البيان، يتجلى لنا بوضوح أن الاستثمار في الاسلام بارتكازه على عنصر العمل، وعلى العنصر الثقافي والاجتماعي يكون أحسن نموذج متوازن جدير بنقل الدول المتنامية من طور التخلف الاقتصادي والاجتماعي الى طور النمو الشامل والازدهار المتكامل، عبر طريق تضيء جنباته مشاعل المعرفة وسعادة الجميع .

### 3- التوازن بين استثمار القطاع العام واستثمار القطاع الخاص

تهدف تقنية الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي الى تحقيق التوازن بين استثمار القطاعين العام والخاص، وقد كشفنا فيما سبق عن الجذور التقنية في الاقتصاد الاسلامي، وقادنا تحليلنا الى أن مردها الى النص الشرعي أو الخبرة الفنية المبنية على البحث العلمي والميداني، وقد انعكس أثر هذه الخبرة الفنية على التوجيه الاقتصادي الاسلامي، كما يشير الى ذلك موقفه عليه السلام من آلة الحرث في دار الانصاري، فقد فسر العلماء هذا الموقف بأنه نهى عن الاكثار من الانتاج في الميدان الفلاحي وإهمال ماعده من الميادين الانتاجية الأخرى .

ونريد أن نثبت هنا أن التوازن بين استثمار القطاعين العام والخاص يرجع في حقيقة

أمره الى نص شرعي أو تقرير علمي، أو بحث ميداني ينبه الى وجوب تدارك نقص أو سد ثغرة في بنية استثمار أحد القطاعين، حتى لا يحدث أي اختلال في سير الاقتصاد العام .

ومن الثابت أن الاسلام لم يلزما بأية طريقة تقنية معينة من طرق التقنيات الاقتصادية، بل وكل ذلك الى عقولنا، تبعاً للتطور الحضاري، وتغيير البيئة واختلاف الظروف، ومع ذلك فقد أضاء أماننا الطريق، ونصب لنا معالم للاهتمام، حتى يكون سيرنا الاقتصادي متوازياً في ميادين التصنيع، والخدمات الاجتماعية، والانتاج، اذ الهدف الموضوعي في الفلسفة الاقتصادية الاسلامية هو نهج سياسة التوازن بين القطاعين العام والخاص، وتوجيه رأس الحربة الى الانتاج والتصنيع الداخلي لبلوغ الاكتفاء الذاتي، لمواجهة كل التحديات والتوقعات المحتملة بما في ذلك الحرب أو حدوث الأزمات والكوارث .

وبذلك تتحدد الخطوط العريضة لاستخدام الطرق التقنية في توجيه الاقتصاد الاسلامي.

وفي هذا المجال لم يترك الاسلام مسألة التوازن في الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص هدفاً تجريدياً أو مثلاً أعلى يمكن بلوغه أو لا يمكن، بل وضع المبادئ والشروط المؤدية اليه حتماً، ولتحقيق ذلك أقام حدوداً فاصلة بين الثروات العامة والخاصة، ولم يسمح بأي تدخل بينهما في مجال الاستثمار، الا على سبيل المشاركة وتوزيع الربح، بمقدار رأس المال والعمل حسب عقد الاتفاق، وهنا ملاحظة لم أر من نبه اليها، وهي أن تدخل القطاع العام عندما يقع انحراف في سير استثمار القطاع الخاص، لا يكون بقصد احلال الأول محل الثاني، لئلا تشترك الأمور بعد طول المدة، ولكن هذا التدخل يكون على أساس النية الموقته لازالة الانحراف المضر بالمصلحة العامة كالاختكار، ثم تعود الأمور الى نصابها بعد التصفية، كما أن استثمار الثروات العامة بواسطة القطاع الخاص لا يمكن أن يكون الا على أساس هذه النية الموقته كما حدث في استثمار أرض خيبر الزراعية، فقد استثمرها النبي (ص) بواسطة يهود خيبر على سبيل المشاركة في المنتجات نظراً لقلة الأطر واشتغال المسلمين بأمر الجهاد في بداية

الدعوة، فلما تحسنت الأوضاع وتوفرت الأطر، أعاد عمر بن الخطاب رضي الله عنه هذه الأرض الزراعية الى وضعها الطبيعي المحدد لها أصلاً من طرف الشرع .

وحسب طبيعة الأشياء، فإن الطابع المميز لاستثمارات القطاع الخاص هو نوازع الربحية التي أحاطها الاسلامي بسياسات من الضمانات تحول دون تسرب الأثنية والاستغلال اليها، كما أن الطابع المميز لاستثمار القطاع العام، هو تحقيق المصلحة العامة عن طريق تنمية الثروة وتوفير الخدمات، وهذا التفسير يجعل التوازن في الاستثمار بين القطاعين عبارة عن توازن بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة في إطار المعادلة الاجتماعية التي تجعل المصلحتين تعيشان جنباً الى جنب في انسجام وتلاؤم كاملين .

وفي هذا المجال فالاسلام لايسمح بوضع تشريعات مخالفة أو اتباع طرق تقنية تلتزم في مسارها بدعم الاستثمارات العامة، على حساب الاستثمارات الخاصة، لأن استيلاء القطاع العام على منابع الكسب، أو استبداده بميادين التصنيع، أو تحكمه المباشر في المجال التجاري، من شأن كل ذلك أن يتسبب في اختلال التوازن، وتقليص حجم الاستثمارات الخاصة التي تشكل الواجهة المضاءة للحرية الاقتصادية وعدالة التوزيع، كما يسلب المعادلة الاجتماعية من الفعالية الفردية ويقتل روح المبادرة، ويظفي حرارة الشعور بالكرامة الشخصية، فيصبح الأفراد قطع غيار في آلة تدار، وتغدو حياتهم سجنًا، وسعيهم عذابًا، وكل ماحولهم مجرد اغلال وقيد .

وكذلك لايسمح الاسلام في نصوصه وتقنياته بدعم الاستثمارات الخاصة على حساب الاستثمارات العامة، لأن القطاع الخاص مدفوع بميل طبيعي الى الربح من أجل الربح، وربما انحرف عن السياسة الشرعية، وحاد عن خط سلوكه الموجه، فتضعف حركة السوق الداخلية، ويختل نظام الأمن الغذائي، من جراء اتجاه القطاع الخاص الى انجاز مشاريع استثمارية أكثر ربحاً، كالإقبال على سياسية تصنيع الصادرات، أو استعمال أسلوب الإغراء لترويج الواردات، بدل المنتجات الوطنية أو لجوء المشاريع الاستثمارية الكبرى الى عقد اتفاقات فيما بينها قصد



إنشال المشاريع الصغرى والتحكم في أثمان سوق التبادل، ولاتلث هذه الفوضى الاقتصادية أن تحدث آثارا سيئة على السير العادي للأمة، فتصبح عاجزة داخليا، وفاقدة الارادة أمام التحديات، كما تشل قدرتها على ازالة الاخلالات الهيكلية عن طريق ايجاد مشاريع استثمارية تعيد الثقة الى نفوس المستثمرين الخصوصيين قصد تحقيق التوازن الاقتصادي، ولايجاد الدولة أمامها من حل لتغطية نفقاتها سوى التعسف في استعمال حقها فتلجأ الى فرض الضرائب على العمل المأجور، وموارد الاستهلاك، والسير في الطرقات العامة ودخول الأسواق، الأمر الذي يضعف من القوة الشرائية، ويعمق الهوة بين من يملك ومن لا يملك .

ثانيا :

## هدف الاستثمار في الأنظمة الاقتصادية المعاصرة .

لايختلف موضوع الاستثمار بين نظام ونظام الا من حيث الصيغة الحقوقية وطبيعة التحول الحضاري الحاصل في انجاز المشروع الاستثماري وتحديد هدفه .

هذان هما الشرطان اللذان يجسمان المسافة الفاصلة بين الدول المتقدمة والدول المتنامية، وهما يفصلان أيضا بين هدف الاستثمار في النظامين الغربي والشرقي، وبين هدف التنمية التي يسعى لبلوغها كافة الدول المتنامية عن طريق تقليد أسلوب الاستثمار الرأسمالي أو الاشتراكي، ويشكل كل ذلك الغشاوة الكثيفة التي تحجب الرؤية السليمة، وستبقى الدول المتنامية ضائعة في متاهات التقليد، وضالة عن هدفها في التجديد والابتكار، الى أن تنكشف هذه الغشاوة عن الأعين .

### 1 - هدف الاستثمار في النظام الرأسمالي .

كان المشروع الاستثماري يتمثل في وحدات فردية صغيرة الحجم، قبل أن يبلغ النظام الرأسمالي أوجهه ويصبح المشروع الاستثماري الرأسمالي يتمثل في الشركات والوحدات

الاحتكارية التي تملك الوسائل الانتاجية، والتي تحظى بحماية الدولة، وتنوب عنها في انجاز المشاريع الاستثمارية الكبرى في الداخل والخارج .

ومع ذلك يمكن تحديد هدف الاستثمار الرأسمالي فيما يلي :

- يهدف المشروع الرأسمالي الى الحصول على أقدر ممكن من الأرباح، وذلك بالتقليل من التكاليف والعمل على بيع الانتاج بأكبر قيمة تسمح بها وضعية السوق، ولا تعطى الاولوية الا للحاجات الفردية الاستهلاكية التي يطلبها أصحاب المداخل الأكثر ارتفاعا، بحيث لا يهتم بالاستثمارات الثقافية والاجتماعية أو بالاستثمارات ذات الانتاجية البعيدة المدى . وهذا النهج يدفع المستثمرين لتوجيه رؤوس أموالهم الى القطاعات التي تتراءى فيها أكبر فرص الأرباح (77) .

- ايجاد موارد جديدة لسد النفقات العمومية، الشيء الذي يجعل مداخل هذه المشروعات عنصرا من العناصر التي تغذى ميزانية القطاع العام، شأنها في ذلك شأن الضرائب وموارد القروض الانتاجية والاستهلاكية، وبذلك أصبح من قبيل الخيال أو المثل الأعلى الذي لا يتحقق أن نعتبر أن استثمار القطاع العام أو أية مؤسسة تابعة له يكون الهدف منه تحقيق المصلحة العامة، اذن فاستثمارات القطاع العام يكون مصدرها نوازع ربحية ودوافع رأسمالية مثلها في ذلك مثل استثمارات القطاع الخاص، ويدل على ذلك بشكل لا يقبل الجدل أن الدولة الرأسمالية كثيرا ماتحتكر انتاج وبيع مادة معينة، الشيء الذي يمكنها من تحديد سعر مرتفع جدا في مجال التسويق والاستيراد والسكنى والسياحة والمواصلات والماء والكهرباء .

- اقامة مشاريع استثمارية مشتركة بين القطاعين العام والخاص، فقد يظن أن الهدف من هذه المشاريع المشتركة هو اتاحة الفرصة للمستثمرين الصغار وتشجيع القطاع الخاص، ولكن الوقائع تدل على أن هذه العملية ماهي الا أسلوب آخر لايجاد موارد مالية جديدة

---

(77) راجع : المدخل الى الاقتصاد . الدكتور فتح الله ولعلو : ج 1 . ص : 382

للدولة، وفي حالة افلاس المشروع، فلا تجرى أية محاسبة بين الغرما، بل تكون الأسبقية للدولة فتأخذ رأس مالها وفوائده عن طريق الاستيلاء على الموجود وبيعه تحت إشرافها التام .

- تركيز التحكم في المبادلات وفي الاسعار العالمية، وجعل الدول المتنامية والفقيرة في يد الاحتكارات الرأسمالية، وهذا هو الهدف من "الاستثمار الدولي" ويعرفه جيل برتان (Gilles Bertin) بأنه كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان "وتقوده بدوره نزوات الربحية، وغالبا ما يقترن بشروط سياسية واستغلالية، الشيء الذي يحدث رد فعل انفعالي لدى البلد المتلقى نظرا لمعارضته لآمال التنمية .

وهذا شأن الدول المتنامية التي تنشأ الحل الناجع لمشكلاتها خارج المجتمع وعكس تيار إرادته الجماعية .

## 2 - هدف الاستثمار في النظام الاقتصادي الجماعي

يقضي النظام الاقتصادي الجماعي بوجود وساطة بين الادخار والاستثمار، وبين رأس المال والعمل، وإذا تجاوزنا كيفية تكوين رأس المال،<sup>(79)</sup> وركزنا على العمليات الاستثمارية وهدفها، فإننا نلاحظ من خلال استعراض المخططات الاقتصادية للدول الاشتراكية<sup>(80)</sup> وخاصة الاتحاد السوفياتي، أن الهدف من اجراء العمليات الاستثمارية التي تستبد الدولة فيها بفائض القيمة، هو ايجاد أموال التراكم المتوفرة من مجموع أرباح القطاعات الاقتصادية، وعلى الخصوص القطاع الفلاحي .

وهذا النهج الاستثماري الهادف الى تجميع أموال التراكم في يد الدولة على حساب استغلال الطبقة المنتجة من المستثمرين والعمال والمزارعين هو الذي يسمح باستخدام أموال

(78) الاستثمار الدولي جيل برتان ص 7 .

(79) حول تكوين رأس المال في النظام الاقتصادي الجماعي راجع الجزء الثاني هذا البحث .

(80) تحدد المادة : 11 من دستور الاتحاد السوفياتي 1936 المجهة التي ترسم هدف العمليات الاستثمارية في اطار المخططات الاقتصادية راجع الاقتصاد السياسي الدكتور عزمي رجب ص 321 .

التراكم في الانفاق العسكري وتمويل الصناعات الثقيلة والمحولة .

من هنا يتضح أن تحقيق هدف الاستثمار في النظام الجماعي يتوقف على توفر أموال التراكم الضخمة في يد الدولة على حساب استغلال عمل الطبقة المنتجة .

والسؤال إلوار هل هذا المنهج الاستثماري في وسائله وأهدافه صالح ليكون نهجا للدول المتنامية يؤدي بها الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟

ان الجواب على هذا السؤال يقتضي منا أن ننظر قبل كل شيء الى الشروط المسبقة التي تفسح المجال أمام تطبيق هذا المنهج الذي سلمنا جدلا بهجوى فعاليته، وهذه الشروط المسبقة تتمثل في بلوغ البلد المقلد مستوى معيناً من قوى الانتاج، بحيث يكون متوفرأ على ثروات طبيعية هائلة، وموارد مالية ضخمة، وقطاعات واسعة ومتنوعة، وخصوصاً في المجالين الصناعي والفلاحي، وبطبيعة الحال فان البلد المتنامي الذي يختار تطبيق هذا المنهج الاستثماري ليس متوفرأ على هذه الشروط الموضوعية المسبقة، وعليه فاذا أجبنا على السؤال المتقدم بالنفي، فاننا عملنا على أن يكسب هذا الجواب موضوعيته وصفته العلمية .

ولاحاجة بنا الى تقديم الدلائل الواقعية على صدقه، لأن خبراء الدول المتنامة التي أخذت بهذا المنهج وفشلت في تجربتها، قد كفونا اقتحام هذه المشقة، فهم يصرحون علناً أن أسباب الفشل تعود الى ان الظروف لم تنهياً بعد لتطبيق التجارب الاشتراكية، اذ أن هذه التجارب على حد قولهم تحتاج في تطبيقها الى حد أدنى من نمو القوى الانتاجية في البلد الذي يأخذ بها، ومن غير بلوغ هذا الحد لايمكن تصور تطبيق فعلي للمبادئ الاشتراكية(81) .

واذا استعملنا أسلوب الحتمية فان هذا المنهج الاستثماري يفقد سبب وجوده في الدول المتنامية، مثله في ذلك مثل المنهج الاستثماري الرأسمالي الذي أثبتت الوقائع فشل التجارب

---

(81) استراتيجية التنمية . الدكتور ابراهيم دسوقي اهاظة ص 24 .

التنمية المبنية على الأخذ بحرفية تنظيماته وتقنياته .

فوجب البحث عن منهج استثماري جديد، تحكمه القيم، ويتلاءم مع الظروف الموضوعية لعالمنا المعاصر، بحيث تنمحي فيه فكرة فائدة رأس المال الغربية، وفكرة استغلال العمل الشرقية، وتحل محلها فكرة المشاركة بين رأس المال والعمل، ولن يكون هذا المنهج الجديد غير المنهج الاستثماري الاسلامي المستقل ببنائه، والتميز في قيمه ووسائله وأهدافه، والكفيل وحده باطلاق عجلة التنمية في الدول المتنامية، والمحافظة على سير معدلات النمو في الدول الصناعية المتقدمة، لأنه يمنح القيمة المادية والاعتبارية لرأس المال والعمل، ويجعلهما شريكين متعاونين في مجال الاستثمار وتوزيع نتائجه، وفي مسؤولية التسيير واتخاذ القرار، ضمن تكامل اقتصادي بين القطاع العام والقطاع الخاص، وفي ظل نظام اقتصادي، يجمع بين المتطلبات الروحية والحاجات المادية، ويحكمه التوازن الاقتصادي والعدل الاجتماعي . . والى الله ترجع الامور، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين .

دليل المصادر والمراجع  
(أ)

المصدر أو المرجع	المؤلف	الطابع أو الناشر
- آراء ابن تيمية	- الأستاذ محمد المبارك ت: 1401 م 1981 م اعجب بفكر ابن تيمية في الفقه والحسبية.	- دار الفكر ط : 1 بيروت 1390 هـ 1970 م .
- أبوذر الغفادي الاشتراكي الزاهد.	- عبد الحميد جودة السحار.	- من سلسلة كتاب الهلال - المكتبة التجارية للطباعة والنشر بيروت دون اشارة الى طبعة او تاريخ .
- أحكام الاحوال الشخصية (الفقه الشيعي المقارن )	- الشيخ حسن خالد	
- الإحكام في أصول الأحكام (تحقيق أحمد محمد شاكر ) الأصل)	- ابن حزم (ترجمته في الأصل)	- الناشر زكرياء علي يوسف - مطبعة العاصمة بالقاهرة - 1345 هـ في مجلدين .
- الأحكام السلطانية (قانون الحقوق الإدارية و العامة في الإسلام . ويزعم g. Sauvaget أنه كتاب نظري، وفكرة مثالية لما ينبغي أن تكون عليه الحكومة في الإسلام .	- الماوردي ( 450 هـ ) أبو الحسن علي بن محمد الحبيب البصري البغدادي	- شركة مصطفى البايبي الخلبي ط : 1 القاهرة 1386 هـ- 1966 م .

<p>- المطبعة السلفية 1382 هـ . القاهرة دون اشارة الى طبعة .</p>	<p>- أبو يعلى (380 - 485) محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء</p>	<p>- الأحكام السلطانية</p>
<p>- مصورة عن طبعة لجنة نشر الثقافة الاسلامية 1356 هـ في ستة مجلدات بدار الفكر ط 1 1395 هـ - 1975 م</p>	<p>- أبو حامد الغزالي (445 - 505 هـ) محمد بن محمد بن احمد الطوسي . كان يجاور قرب المسجد الاقصى ويؤلف ويصنف في حجرة حجرية تعرف باسمه الى اليوم . اعتنى بالفلسفة والفقه والتوحيد والتزم بالفلسفة ومذهب أحمد بن حنبل وسفيان الثوري .</p>	<p>- احياء علوم الدين (وبهامشه تخريج الحافظ العراقي .)</p>
<p>- المكتبة النجارية الكبرى ط: 7 مصر 1385 هـ 1965 م .</p>	<p>- الأستاذ عبد العزيز الحولي .</p>	<p>- الأدب النبوي .</p>
<p>- دار المعرفة ط : 2 في 8 أجزاء بيروت .</p>	<p>- الامام الشافعي (- 204 150 هـ) - محمد بن ادريس بن العباس القرشي المظلي .</p>	<p>- الأم (وضمنه مختصر المزني. آخر : ج : 8</p>

<p>- الأموال</p> <p>- أبو عبيد ( 224 هـ ) القاسم بن سلام البغدادي صاحب فقه وحديث، ولي قضاء طرسوس، وقدم بغداد ثم حج فتوفي بمكة وله مؤلفات كثيرة .</p>	<p>- الإصابة في تمييز الصحابة.</p> <p>- ابن حجر: 852 هـ أحمد بن علي الكناني من أئمة العلم والحديث .</p>	<p>- أصول التشريع الاسلامي</p>
<p>- طبعة قديمة في 4 أجزاء القاهرة 1328 هـ .</p> <p>- دار المعارف : ط : 3 القاهرة 1383 هـ - 1964 م</p>	<p>- الأستاذ علي حسب الله أستاذ الشريعة الاسلامية بكلية الخرطوم ووكيل كلية دار العلوم سابقا .</p>	<p>- أصول الفقه</p>
<p>- مطبعة دار الفكر العربي ط : بيروت 1377 هـ - 1957 م .</p>	<p>- محمد أبو زهرة ( - 1394 1316 هـ ) من كبار الفقهاء ، كان عضوا في المجلس الأعلى للبحوث الاسلامية ، ووكيلا لكلية الحقوق بجامعة القاهرة .</p>	<p>- الاعلام</p>
<p>- دار العلم للملايين ط : 4 في : 8 مجلدات بيروت 1399 هـ .</p>	<p>- خير الدين الزركلي عالم ، ودبلوماسي ، وشاعر فحل . قضى فترة من حياته الدبلوماسية بالمغرب .</p>	



<p>- دار الجيل ، 1 ط : في 4 : مجلدات بيروت 1973 م.</p>	<p>- ابن قيم الجوزية ت 751 هـ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الحنبلي المجتهد ، من أئمة السلفية ، ومن أركان الإصلاح الاسلامي ، تتلمذ على شيخ الاسلام ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شيء من أقواله</p>	<p>- اعلام الموقعين ، عن رب العالمين (مراجعة وتعليق طه عبد الرؤوف)</p>
<p>- الكتاب الثامن من سلسلة (نحو حضارة اسلامية) الكتبية ، بيروت 1393 هـ . 1973 م .</p>	<p>-الاستاذ محمد تقي المدرسي من الكويت . صاحب أكثر من كتاب ودراسة موضوعية في مختلف الشؤون الفكرية والاقتصادية.</p>	<p>- الاسلام ثورة اقتصادية</p>
<p>- دار الفكر ط : بيروت 1393 هـ - 1973 م .</p>	<p>- الدكتور محمد البهي</p>	<p>- الاسلام في حل مشكلات المجتمعات الاسلامية المعاصرة.</p>
<p>- الدار القومية للطباعة والنشر ط : القاهرة 1963 .</p>	<p>- الأستاذ أحمد الشرياصي ، من علماء الأزهر ودعاة الاشتراكية الاسلامية.</p>	<p>- الإسلام والاقتصاد</p>

<p>- الاسلام وايد يولوجيات الانسان.</p>	<p>- سميح عاطف الزين.</p>	<p>- دار الكتاب اللبناني ط : 2 بيروت 1387 هـ - 1971 م.</p>
<p>- الاسلام وثقافة الإنسان.</p>	<p>- سميح عاطف الزين.</p>	<p>- دار الكتاب اللبناني ط : 2 بيروت 1387 هـ - 1968 م.</p>
<p>- الإسلام وايدولوجية الفكر المعاصر. (رسالة دبلوم الدراسات العليا من دار الحديث المحسنية بالرباط).</p>	<p>- علال الخياري (صاحب البحث).</p>	<p>- طبع ونشر الدار التونسية للنشر ط : 2 تونس 1404 هـ 1984 م.</p>
<p>- الاسلام والرأسمالية (تعريب نزيه الحكيم)</p>	<p>- مكسيم رودنسون ، مستشرقون فرنسي يساري معروف بين الاوساط الثقافية العربية والاسلامية.</p>	<p>- دار الطباعة ط : 2 بيروت 1974 م.</p>
<p>- الاسلام ومشكلات والحضارة</p>	<p>- سيد قطب كاتب اسلامي يدعو الى قيام مجمع اسلامي جديد. وشاعر وناقد ادبي.</p>	<p>- عيسى البايي الحلبي وشركاؤه 1962 دون اشارة الى طبعة أو تاريخ.</p>

<p>- دار الكتاب اللبناني ط : 1 بيروت 1993 هـ - 1973 م.</p>	<p>- الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي. كاتب وشاعر معاصر.</p>	<p>- الاسلام ونظريته الاقتصادية</p>
<p>- دار الفارابي بيروت دون إشارة إلى طبعة أو تاريخ.</p>	<p>- تأليف جماعي</p>	<p>- أسلوب الانتاج الرأسمالي (دراسة تحليلية للنصوص الماركسية)</p>
<p>- دار السعودية للنشر ط : 3 سنة 1391 هـ - 1971 م</p>	<p>- أبو الأعلى المودودي (1321 - 1400) أمير الجماعة الاسلامية بباكستان سابقا ، صاحب دراسات مبتكرة ومعقدة للفكر والشرعة الاسلامية مع المقارنة بالأنظمة المعاصرة</p>	<p>- أسس الاقتصاد في الاسلام والنظم المعاصرة (تعريب محمد عاصم الحداد).</p>
<p>- دار القلم ، ط : 1 القاهرة 1959 م.</p>	<p>- الدكتور حسن شحاتة سعدان عالم اجتماعي متخصص من مصر ، له عدة مؤلفات في علم الاجتماع</p>	<p>- أسس علم الاجتماع</p>

- الأشباه والنظائر في قواعد فروع الشافعية .	- الإمام جلال الدين السيوطي : 911 هـ .	- مكتبة البابي طبلى . مصر 1959 م بدون اشارة الى عدد الطبعات وقد طبعته دار الكتب العلمية . ط : 1 بيروت 1389 هـ 1979 م .
---	--	--

- ب -

المصدر أو المرجع	المؤلف	الطابع أو الناشر
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد	- ابن رشد "الحفيد" (595 هـ) أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي . فقيه وفيلسوف ، وفي المغرب نقل الى العربية كتاب "الشعر" لافلاطون .	- دار الفكر بيروت دون اشارة الى طبعة أو تاريخ .
- البنك اللاروى في الاسلام	- محمد باقر الصدر فقيه شيعي اغتيل في ظروف مجهولة في شهر شتنبر 1980 م .	- دار التعارف للمطبوعات بيروت دون اشارة الى مطبعة أو تاريخ .

- بنوك بلا فائدة	- عيسى عبده .	- دار الفتح ط : 1 بيروت 1970م.
- البستان (معجم)	- عبد الله البستاني	
- البهجة في شرح النحلة	- التسولي (1258 هـ)	
- وبهامشة حلي المعاصم للتاودي.	- أبو الحسن علي بن عبد السلام التسولي.	- دار المعرفة ط : 3 بالأوفست جزآن ، بيروت 1397 هـ - 1977م
- البيان الشيعي (الترجمة العربية)	- كارل ماركس والمجلز. ك : 1818 - 1883 أ : 1820 - 1895	- دار دمشق. ط : 4 دمشق 1972م .

#### ت .

المصدر أو المرجع	المؤلف	الطابع أو الناشر
- التاج والاكلیل لمختصر خليل بهامش مواهب الجليل للحطاب.	- المواق (897 هـ) أبو عبد الله محمد بن يوسف العبدري المعروف بالمواق فقيه مالكي مغربي.	- مكتبة النجاح ليبيا 6 أجزاء بدون اشارة الى طبعة أو تاريخ.
- تاريخ الاسلام	- الدكتور حسن ابراهيم حسن.	- مكتبة النهضة ط : 7 في 3 أجزاء القاهرة 1374 هـ - 1963م .

1 - منشورات عويدات ط : بيروت 1973 م.	- فيليسيان شالاي	- تاريخ الملكية (الترجمة العربية)
1 - دار العلم للملايين ط بيروت 1386 هـ - 1966 م.	- الدكتور عمر فروخ	تاريخ الفكر العربي
1 - دار الجيل ، ط : بيروت 1975 م.	- الدكتور صابر طعيمة	- تاريخ اليهود العام
- دار القلم ط : 2 بيروت بدون تاريخ.	- الدكتور يوسف كرم	- تاريخ الفلسفة اليونانية
- دار المعرفة ، ط : 2 القاهرة 1964 في 3 أجزاء.	- الدكتور محمد يوسف موسى	- تاريخ الفقه الاسلامي
1 - دار الفكر ط : بيروت 1973 م.	- الأستاذ الدكتور محمد فاروق النبهان مدير دار الحديث الحسينية لنيل دبلوم الدراسات العليا ودكتوراة الدولة في العلوم الاسلامية (والمشرف على هذا البحث) باحث ومحاضر من الدرجة الأولى.	- الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الاسلامي. (أطروحة دكتوراه الدولة من كلية دارالعلوم بجامعة القاهرة)

<p>- المطبعة الكبرى الاميرية ط : 1 مصر 1323 هـ جزآن.</p>	<p>- الرافعي (1323 هـ) الشيخ عبد القادر الرافعي الفاروقي الحنفي ، مفتي الديار المصرية.</p>	<p>- التحرير المختار على رد المختار .</p>
<p>- دار دمشق ط : 1 دمشق 1392 - 1972.</p>	<p>- د. أوبراديبانوفيتش يمثل وحده الوجه الثاني للمراكسية.</p>	<p>- التحريفية والجمود العقائدي (تعريب نزيه الشوفى) نقد وتحليل للتطبيق الاشتراكي بعد موت ستالين.</p>
<p>- دار الكتاب العربي ط : 1 في جزأين بيروت بدون تاريخ.</p>	<p>- الشيخ عبد الحي الكتاني (1305 - 1382) . محمد عبد الحي بن عبد الكبير بن محمد الحميني الادريسي.</p>	<p>- التراتيب الادارية (أو نظام الحكومة النبوية).</p>
<p>- وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية الرباط ابتدء في طبعه عام 1383.</p>	<p>- عياض (544) عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي. المالكي .</p>	<p>- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك.</p>
	<p>- طاهر أحمد الزاوي.</p>	<p>- ترتيب القاموس المحيط (معجم) .</p>

<p>- دار احياء التراث العربي ، بدون اشارة الى طبعة أو تاريخ ، جزآن.</p>	<p>- ابن عابدين (1198 - 1252هـ) (ترجمته في الأصل).</p>	<p>- تكملة حاشية ابن عابدين (المسماة قرة عيون الاخيار لتكملة رد المحتار على الدر المختار.</p>
<p>- طبع بأمر من صاحب الجلالة الحسن الثاني نصره الله تحت اشراف وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية انجز - 6 - منه 6 أجزاء وابتدىء في طبعه سنة 1387 هـ .</p>	<p>- ابن عبد البر ( - 463 368هـ) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمرى الاندلسي.</p>	<p>- التمهيد ، لما في الموطامن المعاني والأسانيد.</p>
<p>- مكتبة النهضة المصرية ط : القاهرة 1957.</p>	<p>- الدكتور سعد ماهر حمزة أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة . فرع الخرطوم.</p>	<p>- التنمية الاقتصادية والجمود الاجتماعي -</p>
<p>- مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - طبعة قديمة.</p>	<p>- الشنقيطي ، ( 1353 هـ) محمد الخضر بن عبد الله ابن ما يأبى الجكني عالم المدينة المنورة ومفتيها ، وهو أخو محمد حبيب الله الشنقيطي (1295 - 1363)</p>	<p>- تنوير الحوالك ، شرح موطأ مالك.</p>



<p>- مطبعة الباب الحلبي 4 مجلدات القاهرة دون اشارة إلى طبعة أو تاريخ.</p>	<p>- ابن كثير (774 هـ) عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي الشافعي.</p>	<p>- تفسير القرآن العظيم .</p>
<p>- دار الكتاب العربي ط 1 بيروت 1387 هـ - 1967 م. دار المعارف ط : 1 القاهرة 1964.</p>	<p>- محمود أبو الفيض المنوفى رئيس تحرير مجلة "العالم الإسلامي" المصرية .</p>	<p>- تهافت الفلاسفة (موسوعة في موضوع وحدة الدين والعلم والفلسفة).</p>
<p>دار المعارف ط : 1 القاهرة 1964.</p>	<p>ابن رشد الحفيد (ترجمة في موضع آخر) .</p>	<p>- تهافت التهافت .</p>
<p>- دار الفكر العربي ط : 1 القاهرة 1380 - 1961.</p>	<p>- الأستاذ عبد الله بن العباس الجراري الرباطي ألف في التاريخ المغربي وتراجم الشخصيات العلمية والأدبية.</p>	<p>- تقدم العرب في العلوم والصناعات وأستاذيتهم لأوروبا.</p>

- ج -

المصدر أو المرجع	المؤلف	الطابع أو الناشر
- الجامع الكبير .	- الترميذي (279 هـ) محمد بن عيسى بن سورة السلمي أبو عيسى.	- مصورة على طبعة الهند 4 أجزاء.
- الجمعيات التعاونية والتربية (تعريب جماعي)	- موريس كالميان	- اليونيسكو . باريس.

- ح -

المصدر أو المرجع	المؤلف	الطابع أو الناشر
- حاشية الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل وبهامشه حاشية المدنى علي كنون.	- الرهوني (1159 - 1230 هـ) محمد بن أحمد بن يوسف الرهوني من كبار فقهاء المالكية. نشأ وتعلم بفاس وأكثر إقامته بمدينة وزان .	- ببلاق ، القاهرة 1306 في 8 أجزاء تصوير : دار الفكر بيروت 1398 هـ . 1978 م.
- حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني.	- العدوي على بن أحمد بن مكرم الصعدي - فقيه مالكي.	- طبعة قديمة بالقاهرة في جزأين شركة الطباعة الفنية المتحدة.

<p>- دار الفكر ط 2 بيروت 1397 هـ 1977 م.</p>	<p>- سعدى اخندي (945 هـ) - سعد بن عيسى بن أميرخان الشهير أيضا بسعدى جبلي .</p>	<p>- حاشية العناية على الهداية . (تعليقات وهوامش واستنباطات فقهية متفرقة) مع شرح فتح القدير.</p>
<p>- دار الكتب العامة ط 2 عن طبعة قديمة سنة 1352 جزآن بيروت.</p>	<p>- جلال الدين السيوطي</p>	<p>- الحاوي للفتاوى</p>
<p>- دار المعرفة : ط : 3 جزآن بيروت 1397 هـ - 1977 م.</p>	<p>- محمد التاودي (1111 - 1209 هـ) أبو عبد الله بن محمد الطالب بنسودة المري القاسي ، فقيه المالكية في عصره ، وشيخ الجماعة بفاس</p>	<p>- حلي المعاصم لبنت فكر ابن عاصم بهامش البهجة في شرح التحفة للتسولي .</p>
<p>- دار نهضة مصر ط : 4 القاهرة 1382 هـ - 1967 م.</p>	<p>- الدكتور علي عبد الواحد وافي معاصر ، كان استاذًا بجامعة محمد الخامس بالرباط وشارك في الدروس الجسنية الرمضانية .</p>	<p>- حقوق الانسان في الاسلام</p>

<p>- الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر العدد ط : 1 القاهرة 1970 م.</p>	<p>- الأستاذ لييب السعيد أستاذ محاضر بجامعة عين شمس والمدير العام للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف المصرية.</p>	<p>- دراسة اسلامية عن العمل والعمال</p>
<p>- مطبعة دار الكتاب ط : 1 الدار البيضاء 1400 هـ 1980 م.</p>	<p>-الأستاذ أحمد البكاي كاتب مغربي مهتم بالتعاونيات تابع دراسته بالقاهرة ، وهو الآن متصرف بالإدارة المركزية للتعاون الوطني.</p>	<p>- دراسة في الحركة التعاونية</p>
<p>- مطبعة الاستقامة القاهرة بدون تاريخ وفي مكتبتي طبعة أخرى مع الترجمة الفرنسية.</p>	<p>- محمد محمد سعد ، من علماء الأهر</p>	<p>- دليل السالك لمذهب الامام مالك (ترجم الى الفرنسية بالجزائر).</p>
<p>- طبعة قديمة ، القاهرة 1351</p>	<p>- ابن قرمون (799 هـ) أبو اسحاق ابراهيم بن علي بن محمد اليعمرى المالكي</p>	<p>- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المغرب.</p>

- الدين	- الدكتور عبد الله دراز من علماء الأزهر نال الدكتوراه من جامعة السربون بفرنسا ولد بمصر 1312 هـ 1864م وتوفي بـلاهور 1377 هـ 1958 م .	- مطبعة السعادة القاهرة يون اشارة الى طبعة أو تاريخ.
- الدين المقارن	- الأستاذ محمود أبو الفيض المنوفي رئيس تحرير مجلة العالم الاسلامي المصرية.	- دار النهضة مصر دون اشارة الى طبعة أو تاريخ.

- ر -

- رأس المال	- كارل ماركس	- دار الهدى جزآن ، بيروت بدون اشارة الى طبعة أو تاريخ.
- رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الابصار.	- ابن عابدين (-1252 1198م) محمد بن عمر بن عبد العزيز فقيه حنفي مجتهد.	- دار احياء التراث العربي بيروت بدون اشارة الى طبعة أو تاريخ 5 مجلدات.

- روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني.	- الألوسي 1270 هـ أبو الفضل شهاب الدين محمد البغدادي.	- دار احياء التراث العربي 15 جزء بيروت دون اشارة الى طبعة أو تاريخ.
- رياض الصالحين	- النووي (676) محبى الدين أبو زكرياء شرف الدين يحيى بن شرف الحوراني النووي.	- وكالة المطبوعات دار القلم ، دون اشارة الى طبعة أو تاريخ.

ز.

المصدر أو المرجع	المؤلف	الطابع أو الناشر
- زاد المعاد	- ابن قيم الجوزية (سبقت ترجمته).	- المطبعة المصرية في 4 أجزاء مصر 1979 دون اشارة الى طبعة.

ط.

المصدر أو المرجع	المؤلف	الطابع أو الناشر
- طرق البحث .	- الأستاذ يوسف فهمي سعيد	- جامعة بغداد ط : 3 بغداد 1395 هـ 1975 م.

- مصورة عن طبعة القاهرة 1311 هـ مكتبة المثنى بدون تاريخ.	- الامام النسفي (461-537 هـ) نجم الدين حفص عمر بن محمد أحمد اسماعيل.	- طِبَةُ الطَبِية (في الاصطلاحات الفقهية. على ألفاظ كتب الحنفية)
--	---	--

## كـ.

المصدر أو المرجع	المؤلف	الطابع أو الناشر
- كتاب الثورات	- سلامة موسى - كاتب مصري قبطي - له عدة مؤلفات .	- دار العلم للملايين ط : بيروت 1972.
- كتاب الربا (تعريب محمد عاصم الحداد)	- أبو الاعلى المودودي (سبقت ترجمته)	- مؤسسة الرسالة بيروت 1399 هـ 1979 م.
- كتاب الموارث وكتاب الأموال	- مولاي عبد الواحد العلوي (1326 - 1397) من علماء الدرجة الأولى كان أستاذا ثم مستشارا بالمجلس الأعلى للقضاء الى أن عين عميدا لكلية الشريعة بفاس سنة 1973.	- مطبعة جامعة محمد الخامس ط : 1 فاس 1398 - 1977.

- كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار (في الفقه الشافعي).	- تقي الدين الحسيني من علماء القرن التاسع الهجري.	- شركة ومكتبة بن نبهان اندونيسيا. طبعة قديمة ، في جزأين.
- كفاية الطالب الرباني شرح رسالة أبي زيد القيرواني (بحاشية العدوى) - 1189 1112 هـ.	- المتوفى (857 - 939) علي بن محمد بن محمد بن خلف المتوفى المصري المالكي.	- طبعة قديمة بالقاهرة في جزأين

#### لـ.

المصدر أو المرجع	المؤلف	الطابع أو الناشر
- اللباب على شرح الكتاب للقدوي (362 - 422 هـ) .	- الميداني (1222 - 1298 هـ) (ترجمته في الاصل)	- مطبعة الجماعة ط : 1 القاهرة 1330 هـ.
- لسان العرب المحيط (معجم)	ابن منظور المتوفى 711 هـ أبو الفضل جمال الدين بن مكرم بن منظور الافريقي المصري الأنصارى الخزرجي .	- المطبعة الاميرية القاهر 00 1300 هـ.

#### مـ.

المصدر أو المرجع	المؤلف	الطابع أو الناشر
- الماركسية والدين	- الدكتور رشدي فكار أستاذ كرسي علم الاجتماع بجامعة محمد الخامس	- مكتبة المعارف ط : 1 الرباط 1975 .



<p>- دار ابن خلدون ط : 1 بدون تاريخ.</p>	<p>- الاب كاميلو توريس قسيس من كاليفورنيا يحاول الملاءمة بين المسيحية والماركية.</p>	<p>- الماركسية والمسيحية والثورة (تعريب يوسف سماعة)</p>
<p>- دار المعرفة ط : 3 في : 30 جزءا بيروت 1398 هـ - 1978 م.</p>	<p>- السرخسي (439 هـ) عبد الرحمان بن محمد فقيه حنفي من أهل سرخس ولي قضاء البصرة مرتين</p>	<p>- المبسوط</p>
<p>- المكتب التجاري للطباعة والنشر في 11 جزءا دون اشارة الى طبعة أو تاريخ.</p>	<p>- ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي صاحب المذهب الظاهري زهد في الحكم وتفرغ للعلم.</p>	<p>- المحلى</p>
<p>- مطبعة الاسدى بظهران 1387 هـ</p>	<p>- نجم الدين الحلي (676) ابو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن</p>	<p>- المختصر النافع في فقه الامامية (وهو تلخيص لكتاب الشرائع)</p>
<p>- دار القلم : 1 عام 1963.</p>	<p>- الدكتور فؤاد الاهواني</p>	<p>- المدارس الفلسفة</p>
<p>- منشأة المعارف ط : 1 الاسكندرية 1969.</p>	<p>- الدكتور حسن كيرة</p>	<p>- المدخل الى القانون</p>

<p>- منشورات عويدات ط : 1 بيروت 1971.</p>	<p>- روجيه دروهيم</p>	<p>- مدخل الى الاقتصاد (تعريب الدكتور سموحى فوق العادة)</p>
<p>- دار النشر المغربية ط : 2 في جزأين الدار البيضاء 1974</p>	<p>- الدكتور فتح الله ولعلو أستاذ الاقتصاد بكلية الحقوق بالرباط ونائب برلماني وله مؤلفات بالعربية والفرنسية.</p>	<p>- مدخل الى الاقتصاد السياسي.</p>
<p>- مطبعة النجاح ، الدار البيضاء دون اشارة الى طبعة أو تاريخ في جزأين.</p>	<p>- الدكتور ادريس العلوى العبدلاوي عميد كلية الحقوق بمراكش.</p>	<p>- المدخل لدراسة القانون - نظرية الحق.</p>
<p>- تصوير دار صادر على طبعة القاهرة في ستة مجلدات.</p>	<p>- رواية سحنون عن ابن القاسم عن الامام مالك المتوفى عام 179 هـ وهو مالك بن أنس الاصبحي امام دار الهجرة ومفتيها.</p>	<p>- المدونة الكبرى</p>
<p>- منشورات عويدات ط : 1 بيروت 1400 هـ - 1980 م.</p>	<p>- جوزيف لاجوجي</p>	<p>- المذاهب الاقتصادية (تعريب الدكتور محمد حقي)</p>

<p>- مركز الأجانب في مراكش (دراسة قانونية لوضعية الأجانب في المغرب)</p>	<p>- أحمد بن عبود التطواني استشهد وهو في طريقه الى أول مؤتمر اقتصادي للدول الاسلامية بباكستان.</p>	<p>- مطبعة الشيوخ ط : تطوان 1400 - 1980 م</p>
<p>- ملكية الأرض في الاسلام</p>	<p>- الدكتور محمد عبد الجواد محمد.</p>	<p>- مطبعة المعارف ط : 1 الاسكندرية 1391 هـ 1971 م.</p>
<p>- الملكية الفردية في الاسلام (محاضرة ضمن أبحاث مجمع البحوث الاسلامية)</p>	<p>- الأستاذ عبد اله كنون ، الامين العام لرابطة علماء المغرب له تأليف عملية وأدبية وتاريخية ودواوين شعرية.</p>	<p>- مجمع البحوث الاسلامية بالأزهر المؤتمر الأول شوال 1383 هـ - 1964 م.</p>
<p>- من تاريخ الحركة الفكرية في الاسلام.</p>	<p>- بندلى جوزى ، كاتب معاصر اشتراكي.</p>	<p>- دار الروائع مطبعة الجهاد ط : 1 بيروت بدون تاريخ.</p>
<p>- المنجد (معجم)</p>	<p>- لويس معلوف</p>	
<p>- منهج البحوث العلمية</p>	<p>- ثريا عبد الفتاح ملحس</p>	<p>- دار الكتاب اللبناني ط : 2 بيروت 1393 هـ - 1973 م.</p>

<p>- المنهل (معجم فرنسي عربي)</p> <p>- الدكتور سهيل ادريس والدكتور جبور عبد النور.</p>	<p>- دار الادب ط : 1 بيروت 1390 هـ - 1970 م.</p>
<p>- مصادر الحق في الفقه الإسلامي</p> <p>- عبد الرزاق السنهوري</p>	<p>- منشورات محمد الدايدة ط : 1 أجزاء بيروت بدون تاريخ.</p>
<p>- المصارف والأعمال المصرفية</p> <p>- الدكتور جمال الغريب عالم مصرى شارك في وضع مشروع البنك الاسلامي الذي صادق عليه المؤتمر الاسلامي.</p>	<p>- دار الاتحاد العربي للطباعة ط : 1 القاهرة 1392 هـ - 1972 م.</p>
<p>- مصرف التنمية الاسلامية (أطروحة دكتوراه الدولة)</p> <p>- الدكتور رفيق المصري</p>	<p>- مطبعة الرسالة ط : 1 بيروت 1397 هـ - 1977 م.</p>
<p>- المصلحة في التشريع الاسلامي ونجم الدين الطوفي (رسالة جامعية)</p> <p>- الدكتور مصطفى زيد</p>	<p>- دار الفكر ط : 2 بيروت 1964.</p>
<p>- معالجة الاسلام لمشكلات الاقتصاد.</p> <p>- ابراهيم بشير الغويل ، كاتب معاصر.</p>	<p>- مؤسسة الرسالة ط : 1 بيروت 1396 هـ - 1973 م.</p>

<p>- مؤسسة الرسالة ط : 3 بيروت 1973 م.</p>	<p>- الدكتور نور الدين عتر أستاذ علوم القرآن والسنة بجامعة دمشق.</p>	<p>- المعاملات المصرفية والربوية</p>
	<p>- أحمد رضا</p>	<p>- معجم متن اللغة</p>
<p>- دار الفكر بيروت دون إشارة إلى طبعة أو تاريخ.</p>	<p>- الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.</p>	<p>- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن.</p>
	<p>- مجمع اللغة العربية بالقاهرة.</p>	<p>- المعجم الوسيط</p>
<p>- الدار البيضاء 1400 هـ - 1980 وزارة الأنباء المغربية مطبعة الأنباء بالرباط.</p>	<p>- تأليف جماعي</p>	<p>- المغرب في طريق النمو</p>
<p>- مطبعة البابي الحلبي القاهرة 1958.</p>	<p>- الشربيني محمد الخطيب.</p>	<p>- مغنى المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للنورى في فقه الشافعية .</p>
<p>- دار الفكر ط : بيروت 1972.</p>	<p>- الأستاذ أحمد محمد جمال - الكاتب معاصر من السعودية، له عدة مؤلفات .</p>	<p>- مقتريات على الاسلام.</p>

<p>- المكتب الاسلامي في 5 مجلدات دمشق 1394 هـ - 1974 بدون اشارة الى طبعة.</p>	<p>- بن مفلح (816 - 884) ابو اسحاق برهان الدين ابراهيم بن محمد بن مفلح المؤرخ الحنبلي.</p>	<p>- المفلح في شرح المتنعي في الفقه الحنبلي.</p>
<p>- منشورات مكتبة الوحدة العربية. الدار البيضاء 1382 هـ 1963 م.</p>	<p>- علال الفاسي 1328 - 1394 هـ .          علال بن عبد الواحد بن عبد السلام بن علال بن عبد الله بن المجذوب الفاسي الفهري الأندلسي مفكر اسلامي وزعيم وطني وخطيب ومن علماء القرويين في الدرجة الأولى.</p>	<p>- مقاصد الشريعة الاسلامية ومكارمها.</p>
<p>- دار صادر ط : 1 بيروت بدون تاريخ.</p>	<p>- ابن رشد (الجد) (520 هـ) أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد فقيه مالكي اندلسي تولى القضاء بقرطبة.</p>	<p>- مقدمات ابن رشد</p>
<p>- مطبعة مصطفى محمد بدون اشارة الى طبعة أو تاريخ.</p>	<p>- ابن خلدون : (782) عبد الرحمان ابن خلدون بن محمد بن خلدون أبو زيد ولي</p>	<p>- مقدمة ابن خلدون (فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع).</p>

	<p>الدين الحضرمي ولد ونشأ بتونس ورحل الى فاس وتلمسان والأندلس تولى قضاء المالكية بمصر وتوفي بها. وكان فليسوفا ومؤرخا وعالمات اجتماعيا رائدا .</p>	
<p>- دار الشروق ط : 1 بيروت 1972.</p>	<p>- مالك بن نبي ( 1323 هـ . 1393 هـ ). مفكر اسلامي من الجزائر ، له نحو 50 كتابا بالفرنسية ترجم بعضها الى العربية كان عضوا في مجمع البحوث الاسلامية بالقاهرة ومديرا للتعليم العالي بالجزائر.</p>	<p>- المسلم في عالم الاقتصاد (تعريب دار الشروق)</p>
<p>- طبعة فاس جزآن سنة 1929.</p>	<p>- القاضي عياض سبقت ترجمته</p>	<p>- مشارق الأنوار على صاحح الآثار في تفسير غريب حديث الموطأ والبخاري ومسلم.</p>

<p>- دار الفكر ط : 2 بيروت 1391 هـ 1971 م.</p>	<p>- مالك بن نبي سبقت ترجمته .</p>	<p>- مشكلة الثقافة (تعريب عبد الصبور شاهين)</p>
<p>- مكتبة محمد علي صبيح وأولاده 4 أجزاء دون اشارة الى طبعة أو تاريخ.</p>	<p>- الشاطبي (790 هـ) أبو اسحاق ابراهيم بن موسى اللخمي، الغرناطي.</p>	<p>- الموافقات في أصول الأحكام (تحقيق محمد محي الدين)</p>
<p>- مكتبة النجاح ليبيا 6 أجزاء بدون اشارة الى طبعة أو تاريخ.</p>	<p>- الخطاب (954 هـ) أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمان الطرابلسي المعروف بالخطاب فقيه مالكي مغربي.</p>	<p>- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل وبهامشه التاج والاكلیل للمواق.</p>
<p>- عيسى البابي الحلبي وشركاؤه جزآن القاهرة 1370 هـ 1951 م.</p>	<p>- مالك بن أنس (ترجمته في موضع آخر)</p>	<p>- الموطأ (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي).</p>
<p>- عيسى البابي الحلبي وشركاؤه جزآن القاهرة 1370 هـ 1951 م. - الدار التونسية للنشر ط : تونس 1399 هـ - 1978 م.</p>	<p>- علي بن زياد التونسي (183 هـ) في عداد الطبقة الأولى الآخذين عن الامام مالك ، وكتابه أول تأليف ظهر في افريقيا وأول رواية للموطأ.</p>	<p>- موطأ ابن زياد تقديم وتحقيق الشيخ محمد النيفر عميد كلية الزيتونة بتونس.</p>



- موسوعة الفلسفة المختصرة (تعريب جماعة من الأساتذة)	- تأليف جماعي	- مكتبة الانجلو المصرية سلسلة الالف كتاب 481 القاهرة 1963.
---	---------------	--

- ن -

المصدر أو المرجع	المؤلف	الطابع أو الناشر
- نتائج الافكار في كشف الرموز والأسرار وهي تكملة فتح القدير لابن همام الحنفى	- قاض زادة - 988 - شخص الدين أحمد بن قودر الحنفى.	- دار الفكر ط : 2 بيروت 1397 هـ 1977 م في 3 أجزاء.
- نظام الاسلام - الاقتصاد	- الأستاذ محمد المبارك. سيقت ترجمته.	- دار الفكر ط : 1 بيروت 1392 هـ 1972 م.
- نظام الاسلام في المال والاقتصاد (محاضرة)	- الأستاذ الفاروق الرحالي عميد كلية اللغة العربية بمراكش. و توفي بها يوم 18 جمادى الثانية عام 1405 هـ 11 مارس 1985 .	- مؤتمر الفقه الاسلامي المنعقد بجامعة الامام محمد سعود الرياض
- نظرية الأموال	- الدكتور نزيه الصادق	- من مطبوعات جامعة محمد الخامس بالأنفوسيت.

- نظرية الحق	- الدكتور عبد الفتاح عبد الباقي.	- مطبعة النهضة الجديدة ط: 2 القاهرة : 1965.
- نصب الراهبة في تخريج أحاديث الهداية.	- الزيلقي (762) عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلقي الصومالي الحنفي وهو غير الزيلقي شارح الكنز.	- مطبعة دار المأمون ط : 1 القاهرة 1357 هـ 1938 م من سلسلة مطبوعات المجلس العلمي 4 أجزاء.
- النقد الذاتي	- الأستاذ علال الفاسي سبقترجمته	- دار الكشف، الطبعة الأخيرة
- نهاية المحتاج الى شرح المنهاج (ومعه حاشية السرملي وحاشية المغربي)	- الرملی (1087 هـ) شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ، المنوفي المصري الشهير بالشانعي الصغير.	- مصورة عن طبعة القاهرة نشر احياء التراث العربي بيروت في 8 مجلدات.
- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الاخبار.	- الشوكاني (ترجمته في موضع آخر.	- دار الجيل بيروت دون اشارة الى طبعة أو تاريخ في 9 أجزاء.
- نيل المرام	- محمد . صديق حسن خان	- من مطبوعات المكتبة التجارية ط : 2 القاهرة 1383 هـ 1963 م.

المصدر أو الرجوع	المؤلف	الطابع أو الناشر
- صحيح البخاري (الجامع الصحيح)	- البخاري (194 - 256 هـ) هو محمد بن المغيرة ابن يزدويه الجعفي. النحاري سمع من نحو ألف شيخ وجمع نحو 600 ألف حديث اختار منها في صحيحه ما وثق. برواته وكتابه أصح كتاب بعد الموطأ وأول كتاب من هذا النوع.	- مطبعة الشعب طبعة أخيرة 3 مجلدات و9 أجزاء
- صحيح مسلم	- الامام مسلم (ت: 204-261 هـ) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري ، النسابوري أبو الحسين ، من أئمة المحدثين.	- مكتبة ومطبعة علي صبيح القاهرة دون اشارة الى طبعة أو تاريخ في مجلدين و 8 أجزاء.
- الصراع بين الفكرة الاسلامية والفكرة الغربية في الأقطار الاسلامية.	- أبو الحسن علي الحسيني الندوي مفكر اسلامي من علماء الهند (الندوة).	- دار الندوة للتشريع ط : 2 بيروت 1388 - 1968 م.

- ض -

المصدر أو المخرج	المؤلف	الطابع أو الناشر
- ضحى الاسلام	- الأستاذ أحمد أمين سبق التعريف به.	- لجنة التأليف والنشر ط : 5 في 3 أجزاء القاهرة 1971.

- ع -

المصدر أو المخرج	المؤلف	الطابع أو الناشر
- عبقریات ابن خلدون	- الدكتور علي عبد الواحد واقى. سبق التعريف به.	- دار علم الكتب ط : 1 القاهرة .
- الاعتصام (تقديم محمد رشيد رضا)	- الشاطبي (- سبقت ترجمته)	- المكتبة التجارية الكبرى بمصر دون إشارة الى طبعة في جزأین.
- العدالة الاجتماعية في الإسلام.	- سيد قطب كان أسمر رقيق الفود، وحسن أهم مؤلفاته: فيظلال القرآن" - سبق التعريف به -	- دار احیاء الكتب العربیة ط : 1 القاهرة 1960.
- العدل الاقتصادي	- الأستاذ زيدان أبو المكارم من علماء الأزهر	- مطبعة السنة المحمدية ط: 1 القاهرة 1394 هـ.

- عرض تاريخي عن التنظيمات الادارية بالملكة المغربية.	- الأستاذ حسن السايح من علماء القرويين. مفتش عام وله عدة مؤلفات.	- مطبعة النجاح ط : 1 الدار البيضاء 1399 هـ - 1979 م.
- العلاقة الاجتماعية بين المسلمين.	- الأستاذ بدران أبو العينين بدران.	- دار النهضة ط : 1 بيروت 1968 م.
- علم السياسة	- الدكتور حسن صعب	- دار العلم للملايين ط : 6 بيروت 1978.
- عمدة القارئ شرح صحيح البخاري.	- العيني ت: 855 هـ محمود بن أحمد بن موسى أبو محمد.	- طبعة الاستانة 1308 هـ.

## ف -

المصدر أو المرجع	المؤلف	الطابع أو الناشر
- الفارابي	- الاستاذ سعيد زايد	- سلسلة نوايغ الفكر العربي دار المعارف ط : 2 القاهرة 1963.
- الفتاوي	- ابن تيمية ( ترجمته في موضع آخر) في موضع آخر حرف س	- دار المعرفة بيروت دون اشارة الى طبعة أو تاريخ في 5 أجزاء.

<p>- المكتبة الاسلامية محمد ط : 3 بالافست 1393 - 1973 م.</p>	<p>- جماعة من علماء الهند</p>	<p>- الفتاوى الهندية (على مذهب أبي حنيفة)</p>
<p>- دار الفكر ط : 53 أجزاء بيروت - 1393 هـ - 1973 م.</p>	<p>- الشوكاني ت: 1250 هـ محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني الصنعاني من أئمة الزيدية المجتهدين.</p>	<p>- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير.</p>
<p>- دار المعرفة بيروت 4 أجزاء بدون اشارة الى طبعة أو تاريخ.</p>	<p>- القرافي 684 هـ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن ادريس المغربي. فقيه اصولي مالكي.</p>	<p>- الفروق للقرافي</p>
<p>- دار الفكر ط : 1 بيروت 1393 هـ - 1973 م.</p>	<p>- محمد المبارك - سبق التعريف به -</p>	<p>- الفكر الاسلامي الحديث في مواجهة الافكار الغربية.</p>
<p>- منشورات عويدات ط : 1 بيروت 1977.</p>	<p>- هنري ارفون</p>	<p>- فلسفة العمل (تعريب الدكتور عادل العوا).</p>
<p>- دار الفكر سلسلة المكتبة الثقافية بيروت 1968.</p>	<p>- الدكتور عبد المنعم فوزي</p>	<p>- فلسفة الفكر المالي</p>

<p>- فصل المقال فيما بين الحكمة والشرعة من الاتصال.</p>	<p>- ابن رشد الحفيد (سبقت ترجمته)</p>	<p>- المطبعة الجمالية ط : 2 القاهرة 1910.</p>
<p>- الفقه الاسلامي</p>	<p>- محمد سلام مذكور</p>	<p>- مطبعة الفجالة الجديدة ط: 2 مصر 1955</p>
<p>- الفقه الاسلامي</p>	<p>- الدكتور محمد يوسف موسى أستاذ الشرعة الاسلامية بكلية الحقوق عين شمس.</p>	<p>- دار الكتاب الحديثة ط : 3 مصر 1377 هـ - 1558 م.</p>
<p>- الفقه الاسلامي في ثوبه الجديد.</p>	<p>- الأستاذ أحمد الزرقا</p>	<p>- مطبعة دمشق ط : 2 دمشق 1949.</p>
<p>- الفقه الاسلامي في أسلوبه الجديد.</p>	<p>- الدكتور وهبة الزحيلي</p>	<p>- دار الفكر ط : 2 بيروت بدون إشارة الى طبعة أو تاريخ.</p>
<p>- الفقه على المذاهب الأربعة</p>	<p>- عبد الرحمن الجزيري</p>	<p>- المكتبة التجارية الكبرى 5 أجزاء القاهرة 1972.</p>
<p>- في أموالهم</p>	<p>- الأستاذ أمين الخولي</p>	<p>- مطبعة دار المنار ط : 1 مصر 1963.</p>

- في أصول التربية	- الأستاذ محمد الهادي عفيفي.	- مطبعة الانجنيو المصرية ط: 1 القاهرة 1392 هـ - 1972 م.
- في ظلال القرآن	- سيد قطب - سبق التعريف به -	- دار احياء الكتب العربية ط: 1 في 30 أجزاء القاهرة بدون تاريخ
- فيض القدير شرح الجامع الصغير للسيوطي (التيسير).	- عبد الرؤوف المناوي (952- 1031 هـ) محمد عبد الرؤوف بن عبد على بن زين العابدين القاهري المناوي (بضم الميم) عالم مشارك ، انزوى للبحث والتأليف ، وأكثر كتبه بدون طبع.	- مطبعة مصطفى محمد في 3 مجلدات. القاهرة 1356 - 1938 م دون اشارة الى طبعه.

#### - ق -

المصدر أو المرجع	المؤلف	الطابع أو الناشر
- القاموس المحيط	- الفيروز ابدى محمد بن يعقوب الشيرازي (729 - 817) من أئمة اللغة والأدب ، وكان شافعيًا.	- مطبعة قديمة بالخزانة العامة الرباط.



<p>- قانون الالتزامات والعقود المغربي.</p>	<p>- وزارة العدل الرباط</p>	<p>- نشر دار الكتاب ط 1 الدار البيضاء 1966.</p>
<p>- الاقتصاد الاسلامي مقوماته ومنهجه.</p>	<p>- الدكتور ابراهيم دسوقي اباظة. أستاذ بكلية الحقوق بالرباط شارك في المسيرة الخضراء. وعضو لجنة مناقشة هذه الأطروحة.</p>	<p>- مؤسسة دار الشعب ط : القاهرة بدون تاريخ.</p>
<p>- الاقتصاد السياسي</p>	<p>- الدكتور عزمي رجب</p>	<p>- دار العلم للملايين ط : 3 بيروت 1393 هـ - 1973 م.</p>
<p>- الاقتصاد السياسي</p>	<p>- الدكتور كامل المصري</p>	<p>- المطبعة الرحمانية ط : 1 في 4 أجزاء مصر 1982.</p>
<p>- اقتصادنا (دراسة اقتصادية مقارنة بنظر الفقه الشيعي)</p>	<p>- محمد باقر الصدر . فقيه شعي معاصر اغتيل في ظروف مجهولة بالنجف الأشرف بالعراق قبيل بداية الحرب بين العراق وإيران 1980 / 9</p>	<p>- دار الفكر ط : 2 بيروت 1393 هـ - 1973 م.</p>
<p>- قصة الحضارة</p>	<p>- أنور الرفاعي</p>	<p>- دار الفكر ط : 1 بيروت 1973.</p>

- قصة الحضارة (تعريب جماعة من الاساتذة)	- أول ديورات	- مطبعة لجنة التأليف والنشر في جامعة الدول العربية ط: 2 في : 13 جزءا القاهرة 1965.
- قصة الديانات	- الاستاذ سليمان مظهر	- دار الوطن العربي بيروت بدون اشارة الى طبعة أو تاريخ.
- القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية (تقديم محمد بن محمد مخلوف).	- ابن جزي محمد بن أحمد بن جزي الكلبي - الفرناطي أبو القاسم ، ألف في الأصول والفقه على المذاهب الأربعة	- طبعة جديدة منقحة (لبنان).

- س -

المصدر أو المرجع	المؤلف	الطابع أو الناشر
- الاستثمار الدولي (تعريب جماعي)	- جيل برتان	- مكتبة الفكر الجامعي منشورات عويدات ط : 1 عام 1970.
- استراتيجية التنمية بين الاصالة والتقليد.	- الدكتور ابراهيم دسوقي إهاظة.	- دار النجاح ط : 1 بيروت 1973.

<p>- مطبعة دار الكتاب ط : 1 في 6 أجزاء      الدار البيضاء 1954.</p>	<p>- الاستاذ أحمد خالد الناصري.</p>	<p>- الاستقصاء لآخبار دول المغرب الأقصى.</p>
<p>- دار العروبة ط : 1 القاهرة 1380 هـ - 1961 م.</p>	<p>- الدكتور مصطفى السباعي</p>	<p>- السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي.</p>
<p>- مصورة على الطبعة الهندية سنة 1322 أجزاء.</p>	<p>- أبو داود المتوفى 275 سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني.</p>	<p>- السنن</p>
<p>- مطبعة فرانكلين للطباعة والنشر بغداد : 1962 م.</p>	<p>- يوجين بلاك.</p>	<p>- سياسة الإنماء الاقتصادي. (تعريب عبد الرزاق الربيعي)</p>
<p>- دار الفكر العربي ط : 2 القاهرة 1396 هـ - 1976 م.</p>	<p>- عبد الكريم الخطيب. لفي معاصر، من أبرز مؤلفاته المطبوعة "التفسير القرآني" في عدة مجلدات كان استاذاً للعقيدة الاسلامية والتيارات المختلفة قسم الدراسات العليا بجامعة الامام محمد ابن سعود الاسلامية. السعودية.</p>	<p>- السياسة المالية في الاسلام وصلتها بالمعاملات المعاصرة (صودر هذا الكتاب في مصر ا معارضته لقرار التأميم الاشتراكي ثم أعيد طبعه بعد الانفراج السياسي).</p>

السياسة الشرعية	- ابن تيمية ( 728 هـ ) تقي الدين ابو العباس أحمد بن عبد الخليم بن عبد السلام بن عبد الله بن القاسم من كبار علماء الحنفية المجتهدين ، وإمام السلفية في عصره.
-----------------	---

- ش -

المصدر أو المخرج	المؤلف	الطابع أو الناشر
- اشتراكية الإسلام	- مصطفى السباعي	- مطبعة دار نشر العربية ط : 2 دمشق 1379 هـ . 1960م.
- شرح الزرقاني على موطأ الامام مالك.	- الزرقاني ( 1055 - 1122 ) محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن علوان الزرقاني المصري المالكي خاتمة المحدثين بالديار المصرية.	- دار الفكر سنة 1355 هـ . 1936 م في مجلدات دون اشارة الى طبعة.
- الشرح الكبير في شرح مختصر خليل.	- الدردير ( 1201 هـ ) أحمد بن محمد العروي المالكي.	- المطبعة الازهرية القاهرة 1345 هـ . 1937 م.

<p>- شرح كتاب السير الكبير (تأليف الدكتور صلاح المنجد)</p>	<p>- محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة ، أملاء محمد بن أحمد السرخسي.</p>	<p>- معهد المخطوطات لجامعة الدول العربية في : 3 أجزاء مصر 1960.</p>
<p>- شرح المجلة (مجلة الأحكام العدلية) في الفقه الحنفي في المرافعات المدنية والأعمال التجارية وضعتها الخلافة التركية في 26 شعبان 1239 موافق 26 أبريل 1979 .</p>	<p>- الأستاذ سليم رستم باز</p>	<p>- المطبعة الادبية ط : 3 بيروت 1923.</p>
<p>- شرح العناية على الهداية للمرغيناني مع شرح فتح القدير والتكملة.</p>	<p>- الباهرتي (786 هـ) أكمل الدين محمد بن محمود .</p>	<p>- دار الفكر ط : 2 في 10 أجزاء بيروت 1397 هـ . 1977م.</p>
<p>- شرح فتح القدير (ومعه شرح الهداية وشرح العناية على الهداية)</p>	<p>- ابن همام (681 هـ) كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن همام الحنفي.</p>	<p>- دار الفكر ط : 2 بيروت 1397 - 1977 في 7 مجلدات.</p>
<p>- شريعة الاسلام في العمل والعمال.</p>	<p>- الدكتور جمال الدين عياد</p>	<p>- شركة الاتحاد للطباعة ط: 1 في جزأين بيروت 1387 هـ . 1967م.</p>

- الشعوب الاسلامية	- الدكتور عبد العزيز سليمان نوار.	- دار النهضة العربية بيروت 1973 دون اشارة الى الطبعة.
--------------------	-----------------------------------	---

- ه -

المصدر أو المرجع	المؤلف	الطابع أو الناشر
- الهداية شرح بداية المبتدىء ، (مع شرح القدير ، والتكملة).	- المرغيناني (530 - 593 هـ) برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني ، الحنفي.	- دار الفكر ط : 2 من 10 أجزاء بيروت 1397 هـ . 1977م.

- و -

المصدر أو المرجع	المؤلف	الطابع أو الناشر
- وجهة العالم الاسلامي (تعريب عبد الصبور شاهين)	- مالك بن نبي.	- دار الفكر ط : 2 بيروت 1970.
- وسائل اعداد اطروحة الدكتوراه.	- الدكتور محيي اسماعيل علم الدين.	- مطبعة الساحل ط : 1 الرباط بدون تاريخ.

- ي -

المصدر أو المرجع	المؤلف	الطابع أو الناشر
اليهود انثروبولوجيا	الدكتور جمال حمدان	- دار الفكر العربي ط : 1 القاهرة

## مصادر ومراجع بالفرنسية

### - **ABANG . WOIDGERY**

- Les grandes doctrines de l'histoire, de Confucius à Toynbee, traduit de l'anglais par Serge Briclaner, Gallimard, Paris, 1965 .

### - **DOCTEUR ABDELLAH MANSOURI**

- La Pensée Islamique au secours de l'homme moderne, Imprimerie Mohamed V Culturelle et Universitaire - Fes -

### - **ALEX WEILL**

- Les Biens - Droit civil, Daloz, Deuxième édition, Paris, 1977

### - **BULLETIN OFFICIEL**

- Fiche relative au terfibe et l'impôt agricole :
- Le dahir du 23 rabia II 1333 (10 Mars 1915) réglementant le terfibe .
- Le dahir n° 1-61-438 du 22 rajeb 1381 (30 Décembre 1961) a institué l'impôt agricole et abrogé le dahir du terfibe .
- L'arrêté du Ministre des finances n° 110-63 Du 9-3-1963 a fixé les chiffres du revenu virtuel des biens soumis à l'impôt agricole .

### - **CHRISTIANA PALOIX**

- Problèmes de la croissance en économie ouverte .  
François Maspéro, 2<sup>e</sup> édition, Paris, 1977

### - **FATHALLAH OULAALOU**

- La pensée socio-économique d'el Makrizi, B.E.S. du Maroc Casablanca 1976 .

### - **HENRI GUITON**

- Economie politique
- Daloz, édit : 11 Paris, 1975

### - **HENRI LEFEBRE**

- La pensée de Karl Marx-Bordas, 1966

### - **JEAN - BAPTISTE SAY**

- Traité d'économie politique, préface de Georges Tapinos, Calmann Levy, 1972 .

- **JEAN CLAUD COLLI**

- Vocabulaire économique et financier, extrait du dictionnaire économique et financier de Yves Bernard Seuil, 1976 .

- **MALTHUS (THOMAS- ROBERT)**

- Principes d'économie politique
- Traduit de l'anglais par Guillaumin, préface de J.F . Faur - Soulet Calmann
- levy, 1969 .

- **MAXIME RODINSON**

- Marxisme et le monde musulman, Edition du Seuil, Paris, 1972

- **N.ZORGA**

- Points de vue sur l'histoire du commerce de l'orient au Moyen âge, Paris, 1924 .

- **PAUL A.SAMUELSON**

- L'Economie, traduit de l'anglais par Caël Fain, Armand Colin , 1975 , 2 tomes

- **RAYMOND BARRE**

- Economie politique, presses universitaires de France 1956, 2 tomes.

- **PIERRE, A**

- Les grands économistes, traduit de l'anglais par Robert, H.Seuil, Paris, 1977.

- **RICHARD WALZER**

- L'Eveil de la philosophie Islamique, traduit de l'anglais par Revue des études islamiques, (S.N.E.D.) 1971 ,
- Société nationale d'édition et diffusion .

- **W. HEYD**

- Histoire du commerce du levant au moyen âge, traduit de l'anglais par Furcy Renaud, Paris, 1930 .

- **W.W. ROSTOX**

- Les étapes de la croissance économique, traduit de l'américain par M-J du Rouret, Seuil, • 1963 .





## فهرست المواضيع

### الجزء الثالث

#### الباب الثالث

##### 7 ..... الاستثمار المحظور

##### 11 ..... الفصل الأول

##### 12 ..... الجوانب السلبية في الاستثمار المحظور

المبحث الأول : الإخلال بالجانب التنظيمي في أحكامه وقواعده

##### 13 ..... الإلزامية

14 - النموذج الأول : الاستثمار في المحرمات حسب طبيعتها أو تناولها ..

16 - النموذج الثاني : الاستثمار الربوي ..

17 أولا : تحريم الاستثمار الربوي لدى الأديان السماوية والأمم القديمة ..

18 أ - الاستثمار الربوي لدى الديانة اليهودية ..

20 ب - الاستثمار الربوي لدى الإغريق ..

23 ج - الاستثمار الربوي لدى الرومان ..

25 د - الاستثمار الربوي لدى المسيحية ..

ثانيا : الاستثمار الربوي في الفكر الغربي من خلال التطبيقات

35 العملية وتبريراتها ..

40 ثالثا : الاستثمار الربوي في الفكر الماركسي بين النظرية والتطبيق ..

- خامسا : الاستثمار الربوي في التصور الإسلامي..... 47
- 1 - التعريف بالربا ..... 47
- 2 - التمييز بين أنواع الربا ..... 49
- النوع الأول : ربا الفضل ..... 52
- (أو التبادل على أساس الجودة أو الميزة في رأس المال القيمي أو الاستهلاكي )
- أ - التعريف : موقف مذهبي ..... 52
- ب - الأصناف الربوية بين الحصر والنموذجية .. 52
- ج - نقد نظريات "العلية الربوية" ..... 54
- د - القواعد المستخلصة ..... 58
- هـ - استحلال ربا الفضل في نظر ابن عباس ... 59
- النوع الثاني : ربا النسيئة (أو الزيادة في رأس المال في مقابل تأجيل الدفع) ..... 62
- أ - ربا النسيئة في البيوع (أو البيع الآجل) .. 62
- البيع الآجل في الربويات ..... 63
- البيع الآجل في غير الربويات ..... 65
- ب - ربا النسيئة في الديون ..... 66
- المظهر الأول : تأجيل الاستحقاق في مقابل الزيادة في رأس المال الأصلي ..... 66
- المظهر الثاني : القرض بفائدة ..... 68
- التعريف باستراتيجيته ..... 68
- التعريف بطبيعته (نظرية الفائدة) ..... 69
- المظهر الثالث : ضع وتمجّل (أو الوضعية من رأس المال في

74	..... مقابل تعجيل الاستحقاق )
	البحث الثاني : الإخلال بالجانب الاجتماعي في فلسفته الإنسانية
76	..... وأهدافه الشرعية
	النموذج الأول : الاستثمار المتعارض مع الإرادة الجماعية والمصالح
79	..... المرسل
	النموذج الثاني : الاحتكار (كمثال للممارسات التجارية التي تضر
83	..... بالمصلحة الاجتماعية )
88	..... النموذج الثالث : ممارسة الغش في العمليات الاستثمارية
88	1 - تعريف الغش .....
88	2 - النصوص الواردة في تحريمه والتحذير من مخاطره .....
	3 - تحديد مظاهر الغش الممارس في العمليات
89	..... الاستثمارية
93	..... النموذج الرابع : ممارسة عمليات الغبن المتسبب عن الغرر
93	1 - تعريف الغبن .....
94	2 - الكشف عن مصدره وسببه (توسيع دائرته) .....
96	3 - اختلاف رأي العلماء في حكم الغبن بالقيمة .....
97	..... النموذج الخامس : الغرر المؤثر في التصرفات المالية
97	المطلب الأول : التعريف بالغرر وبيان مظاهره .....
101	..... المطلب الثاني : الغرر المؤثر في التبادل التجاري
108	..... المطلب الثالث : التعريف بأنواع التبرعات المالية
113	..... المطلب الرابع : استعمال القرض الحسن كوسيلة للاستثمار

## الفصل الثاني

### التطبيقات العملية للاستثمار المحظور في الوقت

- 123 ..... الحاضر
- 124 ..... المبحث الأول : نظام المصارف الربوية
- 126 ..... أولا : النظام المصرفي الحالي
- 128 ..... ثانيا : دور المصارف بين الاستثمار ومنع القروض
- 132 ..... ثالثا : مناقشة التغطية المذهبية للفائدة وضمان رأس المال
- المبحث الثاني : مواقفنا من النظام المصرفي الحالي في علاقته
- 137 ..... بالاستثمار المحظور
- الموقف الأول : موقف الرفض المعارض مع مقتضيات
- 138 ..... الواقع المعاش
- الموقف الثاني : موقف الإصلاح المتمثل في التخريجات
- 141 ..... الفقهية وانشاء المصارف الإسلامية
- المظهر الأول : تخريجات فقهية قصد اصفاء الروح الشرعية على هيكل
- 143 ..... المصارف الحالية
- 145 ..... أولا : التخريجات الفقهية ذات الطابع الاقتصادي
- 145 ..... ثانيا : التخريجات الفقهية ذات الطابع الحقوقي
- 148 ..... ثالثا : التخريجات الفقهية ذات الطابع التشريعي والاجتماعي
- المظهر الثاني : النظام المصرفي الإسلامي المطبق بصفة جزئية في
- 167 ..... بعض البلدان الاسلامية

170	.....	- نموذج من مصر خاص باستثمار رأس مال المصرف الاسلامي
174	.....	- الحواجز التي تقف في وجه تعميم المصرف الاسلامي
180	.....	- إمكانية ازالة هذه الحواجز حين ينظر اليها بنظر اسلامي
		<b>نتيجة عامة : هدف الاستثمار في الإسلام بالمقارنة مع الأنظمة</b>
184	.....	المعاصرة
		(مع ربط الموضوع بعملية التنمية الشاملة التي هي هدف الدول المتنامية)
197	.....	- دليل المصادر والمراجع
240	.....	- فهرست المواضيع

## الجزء الأول

- 3 مقدمة عامة
- 14 فصل تمهيدي .....
- 14 التعريف بالاستثمار ومنهجه في الفقه الإسلامي ...
- 15 المبحث الأول : مفهوم الاستثمار بين الفكر الفقهي والفكر المعاصر .....
- 15 المطلب الأول : مفهوم الاستثمار في الفكر الفقهي .....
- 15 أولا : الأصل اللغوي .....
- 17 ثانيا : تفسيره الفقهي كغاية لاستخدام رأس المال الانتاجي .....
- 17 1 - الاستغناء عن التعريف بالتفسير .....
- 17 2 - رأينا
- 20 ثالثا : التمييز بين الاستثمار والنماء في الاصطلاح الفقهي .....
- 22 رابعا : مضمون الاستثمار في استعمالات الفقهاء المعاصرين .....
- 26 المطلب الثاني : مفهوم الاستثمار في الفكر المعاصر .....
- 26 أولا : تعريفه كوسيلة للإنتاج .....
- 28 ثانيا : الكشف عن جذور اختلاف المفاهيم بين الفقه والاقتصاد ...

ثالثا : تعدد المذاهب الدينية والوضعية التي ناولت شؤون

31 ..... الاقتصاد بالتنظيم والتطبيق

33 ..... **المبحث الثاني : التطور التاريخي للاستثمار**

35 ..... **المطلب الأول : المنهج الاستثماري المطبق ومراحله**

35 ..... المرحلة الأولى : الاقتصاد الجماعي المغلق

35 ..... أولا : الاستثمار الشخصي كبداية

37 ..... ثانيا : الاستثمار الجماعي كقاعدة

ثالثا : الطقوس الطوطمية وانعكاسها على تداول الثروة وضآلة

40 ..... الاستثمارات

44 ..... **المرحلة الثانية : الاقتصاد المركزي المسيطر**

44 ..... أولا : طبيعته

45 ..... ثانيا : خصائصه

49 ..... **المرحلة الثالثة : اقتصاد السوق**

49 ..... أولا : مفهوم السوق

51 ..... ثانيا : الطابع المميز لنظامها

52 ..... ثالثا : نتائج وآثار

**المطلب الثاني : المنهج الاستثماري الإصلاحي الذي ينشد المثل**

53 ..... الأعلى

53 ..... أولا : موقف الأديان السماوية من منهج الاستثمار المطبق

55 ..... 1 - موقف الديانة اليهودية

62 ..... 2 - موقف الديانة المسيحية

68 ..... ثانيا : موقف الفلسفة من منهج الاستثمار المطبق



- 68 ..... 1 - دعوة الفلاسفة الى قيام نظام سياسي مثالي
- 69 ..... 2 - نظرية أفلاطون الإصلاحية
- 74 ..... 3 - المنهج القياسي الإسلامي بين التطبيق والنقد
- 79 ..... المبحث الثالث : خصائص المنهج الاستثماري الإسلامي
- أولا : المكونات الأساسية لمنهج الاستثمار في الفقه الإسلامي
- 79 ..... 1 - المقومات العقلية
- 80 ..... 2 - القوانين التنظيمية
- 83 ..... 3 - الشروط التقنية
- 86 ..... ثانيا : البحث عن جذور التقنية الاقتصادية في مصادر التشريع الإسلامي
- 88 ..... ثالثا : الشروط التقنية في الاقتصاد الرأسمالي
- 92 ..... رابعا : الشروط التقنية في الاقتصاد الجماعي
- 95 ..... خامسا : نتيجة البحث
- 96 .....

## المساب الأول

العناصر الرئيسية للاستثمار في الفقه

- 98 ..... الإسلامي

## الفصل الأول

101 ..... العنصر المادي للاستثمار (المال)

101 ..... المبحث الأول : النظرية الموضوعية للمال في الفقه الاقتصادي

	المطلب الأول : مفهوم المال لغة واصطلاحاً والتمييز بينه وبين
104	الشيء
104	1 - الشيء لغة .....
104	2 - المال لغة .....
104	3 - المال اصطلاحاً .....
116	المطلب الثاني : تقسيم المال باعتبار الهدف منه .....
116	أولاً : تقسيم المال بحسب ثبوت القيمة .....
119	ثانياً : تقسيم المال بحسب الطبيعة الذاتية له .....
122	ثالثاً : تقسيم المال بحسب الثبات والحركة .....
125	رابعاً : تقسيم المال بحسب النماء والاستهلاك .....
125	المبحث الثاني : النظرية التجريدية للمال في القانون المدني .....
	المطلب الأول : مفهوم المال في القانون والتمييز بينه وبين
140	الشيء والحق .....
140	1 - مفهوم المال .....
141	2 - مفهوم الشيء .....
142	3 - مفهوم الحق .....
143	المطلب الثاني : الاتجاهات الكبيرة في تعريف الحق .....
143	أ - الاتجاه الشخصي .....
144	ب - الاتجاه الموضوعي .....
145	ج - الاتجاه المختلط .....
146	د - التعريف المختار .....

146	هـ - رأينا .....
149	المبحث الثالث : النظرية المعيارية للمال في الاقتصاد السياسي .....
149	المطلب الأول : تصنيف تعريفات المال حسب المعايير المختلفة ....
150	الصف الأول : تعريفات جامعة غير مانعة .....
150	الصف الثاني : تعريفات مانعة غير جامعة .....
152	الصف الثالث : التعريف المختار .....
	المطلب الثاني : المذهبية الرأسمالية والمذهبية الماركسية
154	وعلاقتها بمفهوم المال .....
154	أولا : المذهبية الرأسمالية .....
155	ثانيا : المذهبية الماركسية .....

## الفصل الثاني

157	العنصر الحقوقي للاستثمار (الملكية) .....
158	المبحث الأول : التعريف بالملكية وبالأسس التي تقوم عليها .....
158	1 - تاريخ الملكية في تطورها الاقتصادي .....
151	2 - الأساس الاقتصادي والقانوني للملكية الفردية .....
161	أ - مذهب الحق الطبيعي .....
162	ب - مذهب الحياة .....
162	ج - مذهب العمل .....
163	التطبيق العملي للملكية الفردية بين المؤيدين والمعارضين .....

165	المبحث الثاني : الملكية في التشريع الاقتصادي الاسلامي .....
165	1 - مفهوم الملكية .....
168	2 - طبيعة الملكية .....
168	أ - الملكية من حيث محلها .....
170	ب - الملكية من حيث تصرف المالك .....
172	ج - الملكية من حيث نظامها الاقتصادي .....
176	المبحث الثالث : أنواع الملكية من حيث الفردية والجماعية .....
	النوع الأول : الملكية الفردية بوصفها المجال الطبيعي
	للاستثمارات القطاع الخاص .....
177	1 - أساس الملكية الفردية .....
178	2 - الدور الاجتماعي للملكية الفردية .....
180	3 - القيود الواردة على الملكية الفردية .....
182	أ - تقييد محلها .....
184	ب - تقييد التصرف فيها .....
186	ج - القيود الواردة على تصرف المالك .....
186	I - وجوب استثمار ممتلكاته النامية .....
188	II - مراعاة مكارم الأخلاق في التصرف .....
191	III - منع الإضرار بالمنفعة العامة أو الخاصة .....
196	4 - صفات الملكية الفردية .....
205	5 - أسباب انتقال الملكية الفردية .....

207	6. أسباب كسب الملكية الفردية وعلاقتها بالاستثمار وتوزيع الثروة .....
219	النوع الثاني : الملكية الجماعية بوصفها المجال الطبيعي لاستثمارات القطاع العام .....
222	1 - محل الملكية الجماعية في الأراضي .....
223	أ - أرض العشر .....
224	ب - أرض الصلح .....
226	ج - أرض العنوة .....
227	- أراض أخرى ضمن الملكية الجماعية .....
232	2 - الأملاك العامة وتقسيمها الاعتباري .....
234	المبحث الرابع : الملكية والاستثمار .....
235	1 - عدم التمييز بين ملكية العين والمنفعة أو ملكية المنفعة وحدها في الاستثمار .....
239	2 - الإشكالات الواردة على احتساب الملكية من عناصر الاستثمار .....

## الفصل الثالث

244	العنصر المعنوي للاستثمار ( العمل ) .....
244	المبحث الأول : العمل في الثقافات والأديان السماوية قبل الإسلام ..
244	- العمل في الثقافة الإغريقية .....

245	- العمل في الثقافة الرومانية
246	- العمل عند الإسرائيليين
246	- العمل عند المسيحيين
247	- العمل عند عرب الجاهلية .....
249	<b>المبحث الثاني : العمل في المفهوم الإسلامي .....</b>
249	- تعريف العمل .....
252	- شرف العمل ومنزلة العمال في الإسلام .....
254	- المدلول الحضاري للعمل في نظام الحكومة النبوية .....
260	<b>المبحث الثالث : طبيعة العمل الاستثماري .....</b>
260	- العمل بين الكسب والاستثمار .....
265	- السياق الفكري والتشريعي للعمل الاستثماري .....
270	- مكافأة العمل الاستثماري .....
272	<b>المبحث الرابع : نظرية الاستثمار بالعمل وحده .....</b>
273	- الحجج الظاهرة لاثبات هذه النظرية .....
274	- رأينا

## الجزء الثاني

### المهاتب الثاني

منهج الاستثمار المشروع في ضوء الفقه الإسلامي.. 8

## الفصل الأول

منهج استثمار الأراضي المملوكة للقطاع الخاص أو

القطاع العام ..... 9

المبحث الأول : الاستثمار الزراعي في أراضي القطاع الخاص ..... 10

المطلب الأول : طريقة الاستثمار الزراعي الشخصي ..... 11

1 - تفضيل هذه الطريقة من الناحية الشرعية ..... 12

2 - تفضيل هذه الطريقة من الناحية (الاقتصادية) ..... 16

3 - شروط نجاحها ..... 17

4 - نظام زراعة المالك لأرضه بالمغرب ..... 19

المطلب الثاني : طرق الاستثمار الزراعي المشترك ..... 22

الطريقة الأولى : المزارعة (أو المشاركة في الإنتاج

الزراعي) ..... 23

1 - المزارعة بين الجواز والمنع ..... 23

- أ - رأي أبي حنيفة ..... 23
- ب - رأي الشافعي ..... 24
- ج - رأي مالك ..... 27
- مناقشة ابن حزم لرأي مالك ..... 29
- تقييم هذه المناقشة بنظر الفقه المالكي ..... 31
- د - رأي أحمد ابن حنبل ..... 32
- هـ - النتيجة المستخلصة ..... 33
- 2 - المزارعة الصحيحة في ضوء الفقه المالكي ..... 37
- أ - مفهوم المزارعة ..... 37
- ب - حكماتها ..... 37
- ج - أركانها ..... 38
- د - شروط صحتها ..... 38
- هـ - الاجبار على تنفيذ الالتزامات بعد لزوم المزارعة ..... 45
- 3 - المزارعة الفاسدة واشكالات تصفيتها ..... 47
- 4 - التطبيقات العملية للمزارعة بالمغرب ..... 50
- 5 - نتائج....وأثار ..... 56
- الطريقة الثانية : المساقاة (أو المشاركة في الغلل والأغراس الموسمية)** ..... 58
- 1 - الأرض المغروسة بالشجر المثمر ..... 58
- أ - صورة المساقاة ..... 58
- ب - مفهومها ..... 58



- 59 ..... ج - حكمها
- 59 ..... د - ماتحجوز فيه المساقاة وما لايجوز
- 61 ..... هـ - صيغتها
- 62 ..... و - شروط صحتها فيما تجوز فيه
- 64 ..... 2 - الأرض البيضاء الواقعة بين الشجر المثمر
- 66 ..... الطريقة الثالثة : المغارسة (التشجير)
- 66 ..... 1 - أنواع المغارسة المشروعة
- 66 ..... - النوع الأول : المغارسة بالاجارة
- 66 ..... - النوع الثاني : المغارسة بالجمالة
- 67 ..... - النوع الثالث : المغارسة بالمشاركة
- 68 ..... 2 - المغارسة الصحيحة
- 68 ..... أ - مفهومها
- 68 ..... ب - شروطها
- 72 ..... 3 - المغارسة الفاسدة واشكالات تصفيتها
- الطريقة الرابعة : كراء الأراضي الزراعية (توظيف الأراضي
- 74 ..... الزراعية عن طريق كرائها)
- 74 ..... 1 - التعريف بكراء الأراضي الزراعية
- 74 ..... 2 - رأي الفقهاء بين جواز الكراء الزراعي ومنعه
- 76 ..... 3 - موضوع الكراء وعناصره الأساسية
- 77 ..... العنصر الأول : الأرض الزراعية
- 77 ..... العنصر الثاني : المدة المحددة

- 79 .....العنصر الثالث : الاجرة المعينة
- 82 .....العنصر الرابع : الزراعة المعروفة
- 83 4 - مع القانون المغربي في عقود الكراء الزراعية
- 5 - امكانية اضاء الروح الشرعية على الاستثمار
- 83 .....الزراعي بطرق أخرى (المغرب كمثال )
- 87 .....المبحث الثاني : استثمار أراضي القطاع العام
- المطلب الأول : معايير استثمار أراضي الملكية الجماعية
- 92 .....وملكية الدولة
- 1 - المظاهر العامة لأنواع الأرض التي دخلت في حوزة
- 94 .....الاسلام
- 2 - الاجراءات الاستثمارية المتعلقة بالأرض العامة
- 98 .....بشريا حال الفتح
- 3 - استثمار الأقليات في المجال الزراعي
- 104 .....أ - استثمار الأقليات في أرض الفتح أو أرض
- العشر
- 105 .....ب - استثمار الأقليات في أرض الصلح
- 107 .....المطلب الثاني : مشاكل أراضي الفتح المتمثلة في
- التراكم وقلة الأطر، ماهي الطرق الشرعية لحلها ؟
- 109 .....1 - استثمار الدولة بواسطة القطاع الخاص
- 114 .....2 - التملك الموقت للأفراد بواسطة إحياء الأرض الموات.
- 116 .....3 - الحد من الملكية الجماعية بواسطة الاختصاص

132	وتطبيق أسبابه .....
	المطلب الثالث : نظرة الإسلام الى الموارد الطبيعية ومجال
133	استثمار عائداتها .....
133	1 - المعادن وأنواعها والضرائب المفروضة عليها .....
141	2 - المعادن بين الاستثمار والجباية .....
146	3 - الموارد الطبيعية بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد المعاصر .....
150	المطلب الرابع : نتائج وآثار .....
	1 - الأطوار الرئيسية التي مرت بها الأرض الاسلامية الى حد
152	الآن .....
160	2 - نموذج تطبيقي ... في أرض المغرب .....

## الفصل الثاني

منهج استثمار رأس المال المملوك للقطاع الخاص

168	و القطاع العام .....
	المبحث الأول : التعريف برأس المال في الفكر الإسلامي و الفكر
169	المعاصر .....
169	أولا : مفهومه في الفكر الاسلامي .....
	1 - مفهومه العام من خلال علاقته بالإنتاج وتوزيع ثمار
109	الانتاج .....

- 2 - مفهومه الخاص من خلال وضعه في الإطار الذي  
تصنف فيه الأشياء . (المفهوم النقدي) ..... 172
- 3 - خصائص أصناف رأس المال ..... 174
- ثانيا : مفهوم رأس المال في الفكر المعاصر ..... 177
- 1 - أصناف رأس المال ..... 178
- أ - رأس المال الفني أو العيني ..... 178
- ب - رأس المال الحقوقي ..... 178
- ج - رأس المال الحسابي ..... 181
- 2 - خصائص تكوين رأس المال في الاقتصاد الرأسمالي .. 186
- 3 - خصائص تكوين رأس المال في الاقتصاد الجماعي  
(المخطط) ..... 188
- 4 - مشاكل تكوين رأس المال في الدول المتنامية ..... 190
- المبحث الثاني : طرق استثمار رأس المال النقدي المملوك للقطاع  
الخاص ..... 195
- الطريقة الأولى : الاستثمار الشخصي ..... 195
- أولا : التجارة داخل أرض الاسلام ..... 195
- 1 - مفهوم التجارة ..... 196
- 2 - الإطار الشرعي الذي تدور فيه عملية التجارة ..... 197
- 3 - القيود الواردة على رأس المال التجاري ..... 198
- 4 - صفة رأس المال الذي يبني عليه الربح ..... 201
- أ - معرفة العناصر الثانوية المكونة لرأس المال التجاري ..... 202
- ب - رأس المال التجاري وارتفاع قيمة الصرف ..... 202

205	ج - رأس المال المؤجل .....
	ثانيا : التجارة خارج أرض الاسلام (اشعاعها الحضاري وأثرها
206	في تكوين سوق عالمية) .....
214	ثالثا : تجارة الأقليات المستوطنة .....
224	رابعا : تجارة المستثمرين الأجانب .....
230	الطريقة الثانية : الاستثمار المشترك .....
230	أولا : المشاركة بين رأس المال النقدي والعمل .....
230	1 - المضاربة المشروعة .....
230	أ - صورتها .....
231	ب - تعريفها .....
233	ج - العناصر الأساسية المكونة لعملية المضاربة .....
234	العنصر الأول : رأس المال النقدي .....
236	العنصر الثاني : العمل .....
238	العنصر الثالث : الربح .....
241	د - الادارة ونفقات التسيير .....
	هـ - امكانية تحويل رأس مال المضاربة الى رأس مال
245	تجاري أو فلاحى أو صناعي .....
248	2 - المضاربة المحظورة واشكالات تصفيتها .....
	3 - النتيجة المستخلصة : (شمولية المضاربة للشركات
250	التجارية والفلاحية والصناعية) .....
253	ثانيا : المشاركة بين أصحاب رؤوس الأموال

255 ..... النموذج الأول : شركة العنان

(الشركة المالية ذات المشاريع والأعمال المحددة)

255 ..... 1 - تعريفها

255 ..... 2 - العناصر المكونة لها

267 ..... 3 - ظواهر تؤول إليها شركة العنان

267 ..... النموذج الثاني : شركة المفاوضة

( أو الشركة المالية ذات المشاريع والأعمال غير المحددة )

271 ..... 1 - صورتها في المذهب المالكي

272 ..... 2 - التخريج الفقهي للاشكالات الواردة على جوازها

3 - شروطها بين المذهبين المالكي والحنفي القائلين

273 ..... بجوازها

274 ..... النموذج الثالث : شركة الصنائع أو شركة الأعمال

275 ..... 1 - صورتها في المذهب المالكي

2 - رأي الامام الشافعي في استبعادها من الاستثمار

275 ..... المشروع

276 ..... 3 - شروطها بين المالكية والحنفية القائلين بجوازها

277 ..... 4 - الأساس الذي تبني عليه الشركة في الصناعة

280 ..... النموذج الرابع : شركة الوجوه أو شركة الذمم

280 ..... - صورتها عند الحنفية القائلين بجوازها

280 ..... - شروطها الموضوعية باعتبارها شركة مفاوضة أو شركة عنان

282	المبحث الثالث : طرق استثمار رأس المال النقدي المملوك للقطاع العام .....
283	المطلب الأول : تحديد طبيعة استثمار القطاع العام .....
285	1 - تمويل المشاريع الاستثمارية العامة .....
287	2 - أصناف المشاريع حسب مصادر تمويلها .....
290	3 - اختيارات القطاع العام حسب التوجيه الشرعي .....
296	المطلب الثاني : الاستثمار الثقافي والاجتماعي .....
296	1 - التعريف بالثقافة في ضوء الاتجاهات المختلفة .....
298	2 - الاستثمار الثقافي والاجتماعي في السياسة الشرعية .....
300	3 - الاستثمار الثقافي في الاقتصاد المعاصر .....











شركة النشر والتوزيع المدارس  
12 شارع الحسن الثاني — الدار البيضاء